2015

استعراض سنوي

ملخّص

مؤسسة التأمين الوطني
ادارة البحث والتخطيط

مؤسسة التأمين الوطني
ادارة البحث والتخطيط

استعراض سنوي

ملخّص

2015

سبتمبر 2016
ISSN 0333-8649
www.btl.gov.il

تركيز مهني :ميري إندفيلدتر

تركيز اداري: جاك باندیلاك

تحرير لغوي وتحويل للطباعة: مايا عوريف – هاتيل

انتاج الطبعة باللغة الانجليزية والعربية: أوريت ناتانيئيل

مساعدة بالإصدار والطباعة: نيرا عامير

محرري فصل المقدمة: ميري إندفيلدتر, ناتانيئيل براكلي ودانييل جوتليف

محرري فصل الفقر: ميري إندفيلدتر, ناتانيئيل براكلي وأورين هيلير

يمكن تحميل الاستعراض باللغتين العبرية والانجليزية وملخصات في اللغة العربية من موقع التأمين الوطني على الانترنت-www.btl.gov.il

فصل 1
السياسة الاجتماعية وتوجهات تطور التأمين الوطني

مقدمة

من المتعارف تصنيف مخصصات الضمان الاجتماعي وفق اهدافها الاساسية[1]:

- **مخصصات عامة**– لتقليص الفقر وعدم-المساواة.
- **مخصصات لضمان اداء اساسي**، والتي تزداد اهميتها مع مرور الوقت بسبب شيخوخة السكان- تدفع لمن تضرر ادائه الاساسي في البيت أو خارجه (مثلا مخصص تمريض ومخصصات الخدمات الخاصة لمعاقين باوضاع صعبة).
- **مخصصات لضمان معيشة اساسية-**لمن لم يتبقى له مصادر دخل لمصاريف المعيشة الاساسية.
- **مخصصات بديلة لاجر/ دخل من عمل**-بسبب مانع مؤقت للعمل بسبب اصابة، بطالة، ولادة وغيرها.

نستعرض في هذا الفصل المخصصات حسب التقسيم اعلاه وتطورها في إسرائيل في سنة 2015، ونعرض تحليل على مر السنوات (1997-2014) لمصاريف الرفاه في إسرائيل والعالم حسب نموذج الضمان الاجتماعي في الدول المستطلعة (حسب تصنيف آسبينج أندرسون[2]): **اجتماعي – ديموقراطي**-كما هو متبع في دول شمال اوروبا، **نقابوي**-كما تطورت الدول في مركز اوروبا، **الليبرالية المتجددة**-المتبعة عادة في الدول الانجلوسكسونية (الولايات المتحدة وانجلترا)، وأنظمة "**البحر الابيض المتوسط**" كما متعارف عليها بالاخص في ايطاليا، اليونان، اسبانيا والبرتغال.

تشمل المقارنة المصاريف على التربية والتعليم العام، والتي تشكل جزءا من مصاريف الرفاه ولكن لا يت شملها تحت تصنيف مصاريف الرفاه (SOCX) للـ-OECD (باستثناء مصاريف تربية وتعليم لاولاد حتى سن 6).

مدفوعات المخصصات في 2015 وبنظرة تاريخية

يلعب التأمين الوطني، المسؤول عن الضمان الاجتماعي في إسرائيل، دورين:

- يؤمن تأمين اجتماعي: دفع مخصصات لمؤمنين بموجب قانون التأمين الوطني وبتمويل من رسوم التأمين المدفوعة من قبل المؤمنين ومقبوضات اخرى (فيما يلي **مخصصات تأمينية، مخصصات بموجب القانون**). يمنح استحقاق هذه المخصصات بالاساس بحكم دفع رسوم التأمين.
- يدفع باسم الحكومة وبتمويلها الكامل مدفوعات لجميع السكان، حتى الغير مؤمنين بموجب مادة 9 لقانون التأمين الوطني واتفاقيات إضافية (فيما يلي ستدعى ايضا **مخصصات غير تأمينية، مخصصات التي لا تدفع بموجب القانون**).

الهدف من دور التأمين الوطني كمؤمن هو تقليص الضرر الممكن بمعيشة المؤمنين خلال فترة ضيق مؤقتة أو مستمرة نتيجة لمخاطر حياة اساسية، وهذه ايضا مصاريفه الاساسية: في 2016 موّل حوالي 88٪ من

[1] للتوسيع انظروا إلى **تقرير سنوي 2014**، فصل 1، مادة 5.

[2] Esping-Andersen، G.(1990).**The three worlds of welfare capitalism**.Princeton University .

مجمل مدفوعات الضمان الاجتماعي. المصاريف الغير تأمينية-حوالي 12٪ من مجمل المدفوعات-وهي خصصت بالاساس لدفع مخصصات انتقائية، أي أنها مخصصات المشروطة بالاجابة على فحص دخل، لمدفوعات اخرى لمن لم يستطيعوا الحصول على حقوق مؤمنين (بالاخص قادمين جدد إلى البلاد) ولتعويضات من انواع مختلفة. تشكل المدفوعات الانتقائية اعادة توزيع للدخل العام والمقبوضات من الضرائب حسب اعتبارات اجتماعية-وظيفة واضحة للحكومة.

حجم مدفوعات الضمان الاجتماعي كما يتم قياسه بنسب مئوية من النتاج، أي نسبة إلى مؤشر مستوى الحياة في العائلة، استقرت خلال الست سنوات الأخيرة بمستوى 16٪-17٪، بعد انخفاض مستمر من 18.4٪ في بداية سنوات الالفين إلى 15.4٪ في 2007 (الرسم البياني 1). ينعكس هذا الاتجاه ايضا بنسبة تلك المدفوعات من النتاج المحلي الخام-7.6٪ في 2001 و-5.9٪ من 2007 حتى 2014[3]. هذه النسبة تأثرت من الركود في 2001-2003 ومن الخروج من الركود (والذي دفع نسبة النتاج في تلك السنوات إلى الاعلى أو انها خفف التراجع).

رسم بياني 1

مصاريف الرفاه ومصاريف التأمين الوطني (نسبة من النتاج المحلي الخام)، 1997-2015

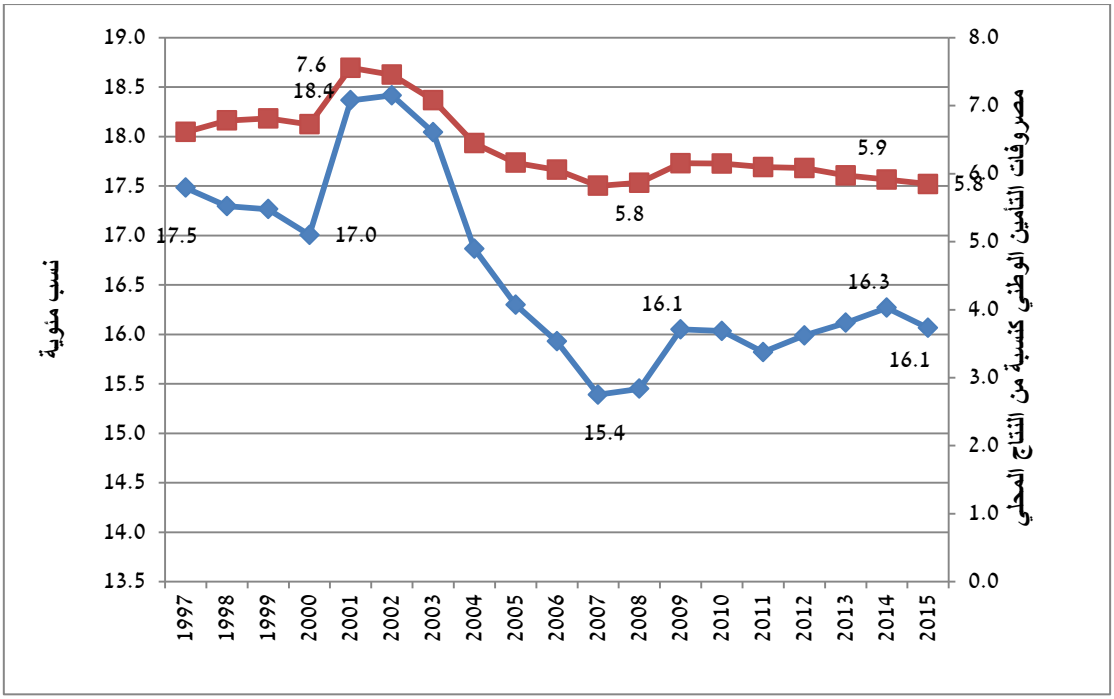

[3] عن المعطيات المحتلنة ل-2015 في مجال مصاريف الرفاه كنسبة من الناتج، انظروا إلى فصل 2.

المخصصات حسب اهدافها

اهداف الضمان الاجتماعي تختلف عن بعضها البعض من حيث مصطلحات العدل المرتبطة بتحديد حجم المخصصات ومبادئ تمويلها[4]، ولذلك من المهم فهم العلاقة بينها وبين فروع التأمين الاساسية. توزيع المخصصات إلى مجموعات وفقا لفروع ذات مميزات مشابهه تساعد على تحديد عقلانية شروطها وتمويلها: مخصصات بديلة لدخل من عمل، مخصصات عامة، مخصصات لضمان الاداء (التي تعكس استرداد مصاريف لتحسين الاداء) ومخصصات لضمان معيشة اساسية.

مخصصات بديلة لدخل من عمل

تدفع هذه المخصصات لعمال الذين توقفوا عن العمل بسبب احداث مثل ولادة، بطالة، اصابة عمل أو عجز عن العمل[5] والتي اضرت بدخلهم. اعدت هذه المخصصات لمساعدة الفرد وعائلته بالحفاظ على مستوى الحياة الذي تعودا عليه من حيث استهلاك منتجات وخدمات.

مخصصات عامة

تتميز هذه المخصصات بأنها تدفع **دون فحص دخل**. اهمها مخصص الاولاد ومخصصات الشيخوخة والورثة الاساسية[6]، وهي تدفع حسب سن المؤمن أو سن اولاده (مخصص الاولاد). تعكس هذه المخصصات تضامن نظام التأمين الاجتماعي، إذ أن نسبتهم المتغيرة (تصاعدية) تتم دون تشغيل فحص الدخل. كونها غير مشروطة بدخل أو عمل بل تعتمد على الجيل، تعمل هذه المخصصات على تعزيز العدالة العامودية مع الحفاظ على بساطة النظام، وتلك تؤدي إلى **نسبة اكتفاء عالية** وحتى كاملة.

مخصصات لضمان اداء اساسي

تدفع هذه المخصصات بسبب علل جسدية أو نفسية ولذلك فهي تتطلب تشغيل فحوصات اداء الوظيفة ADL (Activities of Daily Living) أو فحص ال-IADL (Instrumental Activities of Daily Living). تشمل هذه المخصصات مخصصات تمريض، مخصص الخدمات الخاصة للمعاقين باوضاع صعبة (فيما يلي **خد"خ**)، مخصصات حركة ومخصص لولد عاجز[7]. مخصص عجز عام هو دمج بين مخصص للعيش (بسبب فحص القدرة على الاكتساب) ومخصص لاداء وظيفة (بسبب العجز الطبي). مخصص التأهيل يرتبط أكثر بالوقاية، وهي ايضا احد اهداف الضمان الاجتماعي.

مخصص مركزي في هذه المجموعة هو مخصص التمريض، الممنوح منذ سنوات عديدة حسب فحص الدخل، وذلك بالرغم من أن تلقيها يستوجب فحص اداء الوظيفة. وعلاوة على ذلك: يدفع كل مؤمن رسوم

---

4 عرّفت لجنة المتانة المالية المجموعات من ناحية توازن بين المخصصات لمقبوضات ولم تتطرق الى الاهداف الاساسية للمخصصات والفوارق بالمخاطر الناتجة عنها.

5 هناك من يعتبر مخصصات الشيخوخة الاساسية بديلة للاجر ولكننا قررنا ارفاقها إلى المخصصات العامة لانها موزعة على جميع الاعمال حسب العمر والجنس سواء عملوا ام لم يعملوا، ودون علاقة بمستوى دخلهم الاخير. بالطبع اكما الدخل للشيخوخة يصنف بمجموعة مخصصات المعيشة الاساسية.

6 من بينها مخصصات الورثة للارملات/ ارامل مثلا، الخاضعة لفحص دخل، ومخصصات الشيخوخة في سن الملزم بفحص دخل بمستويات دخل منخفضة نسبيا. تلك لا تظهر هنا بل تدرج تحت مخصصات انتقائية التي سنناقشها لاحقا.

7 حسب قواعد تصنيف ال-OECD باستبيان SOCX, تشمل مخصصات العجز العامة مخصصات خدمات خاصة، مخصصات الحركة ومخصصات ولد عاجز، ولأن مخصصات العجز تعتبر مخصصات معيشية، فيحسب وزنها كوزن مشابه 50٪ في مجموعة المخصصات للاداء الاساسي وفي مجموعة المخصصات المعيشية.

تأمين مقابلها، فقط بسبب البنية التصاعدية الفريدة للتأمين الوطني، المنتمين إلى الطبقة الوسطى حتى الطبقة العالية (أي من لا يتمتعون بالحد الاعلى لرسوم التأمين) يدفعون رسوم تأمين عالية جدا دون أن يكتسبوا أي حقوق لهذا المخصص المهم إذا ما قدر الله واحتاجوا اليه. على العكس: إذا ارادوا الانضمام إلى بيت آباء سيتوجب عليهم تمويل ذلك بموارد اخرى ولذلك فحص الدخل مزعج في مثل هذه الحالات.

إذا تضر هذه الحالة بمبدء التأمين لهذا المخصص المهم، إذا انها تمنع جمهور واسع من الحصول عليه بالرغم من انه دفع رسوم تأمين في سنوات عمله وهو بالتأكيد معني بأن يتلقى تغطية. الاعتبار الذي يقف وراء فحص الدخل في هذا المخصص، الممول من رسوم التأمين، هو بالاساس اعتبار يتعلق بتوفر ميزانية، إذ أن هذا الفحص يؤدي إلى ايداع فائض التأمين الوطني في الميزانية الجارية (العجزية) لوزارة المالية. ذلك يخلق تلقائيا مصلحة لخزنة الدولة بتقليص حجم المدفوعات للمخصصات لكي يتبقى فائض اكبر في التأمين الوطني، والذي سيقلص العجز المزمن في ميزانية الدولة[8]. مخصص التمريض هو إذا مخصص انتقائي وليس عام.

مخصصات لضمان معيشة اساسية (انتقائية)

هذه المخصصات، والذي يشترط دفعها بفحص دخل، من المفروض أن تستند على مبدء توزيع مجدد للموارد حتى عندما لم تتراكم حقوق تأمين وهي تشكل شبكة الحماية الأخيرة: للعائلات أو الافراد ذوي مستوى دخل تحت الادنى للعيش بكرامة، وبعد أن استنفذوا استحقاقهم لمخصصات اخرى، أو لمن لم يجمع أي حقوق (مثلا قادمين جدد بالغين الذين وصلوا إلى البلاد دون وسائل كافية للعيش). لأن استحقاق هذه المخصصات لا يتعلق بالتأمين، هي ممولة من الضرائب المدفوعة فعليا من قبل التأمين الوطني ووفقا لترتيب الاولويات في ميزانية الدولة لنفس السنة.

تطور المخصصات في إسرائيل

مع مر السنين ترسخت فحوصات الدخل، خاصة في مخصصات اداء الوظيفة الاساسية، بالرغم من انه يجب عليها أن تكون مبنية على جمع حقوق تأمينية. هذه السياسة تضر بفكرة حقوق متراكمة للتأمين وبذلك تقوض ماهية التأمين الوطني، بالاخص عند الحديث عن مخصص مهم ومتطور مثل مخصص التمريض. الاضرار بحق التامين يحدث عندما يكون المؤمن ضعيف جسديا أو عقليا وبالتالي فانه يجد صعوبة في استغلال حقوقه التي اكتسبها من خلال دفع رسوم التأمين خلال جميع سنوات عمله. بطبيعة الحال فحوص دخل من هذا النوع "توفر" موارد للحكومة، إذا أن فائض عائدات التأمين الوطني من المدفوعات لا يودع كاحتياطي حقيقي لصالح الضمان الاجتماعي للاجيال القادمة بل **كعجز جاري** لميزانية الحكومة ويشكل احتياطي غير شفاف لعدم انضباط الحكومة في المسائل المتعلقة بالميزانية. بسبب هذه الاعتبارات يجب التمييز بين مخصصات انتقائية، مثل ضمان الدخل (الممولة كاملة من ميزانية الدولة) وبين **مخصصات انتقائية المدفوعة من الميزانية**، البعيدة عن الضمان الاجتماعي وتضعفه.

[8] يذكر أن ميزانية التأمين الوطني لم تكن بعجز منذ إنشاء المؤسسة وحتى الان. بالرغم من ذلك فإن للتأمين الوطني عجز **اكتواري**، أي عجز مستقبلي والذي يعود إلى توقعات ارتفاع شيخوخة السكان-إذا لم يتم تعديل القانون.

عند دراسة تطور الأربع مجموعات المذكورة اعلاه خلال السنوات 1997-2014 كنسبة مئوية من الناتج المحلي الخام[9]، نرى أنه بينما شكلت مخصصات المعيشة، البديلة لاجر ومخصصات الاداء الاساسي حوالي 1٪ بالمعدل من نتاج كل مجموعة، والمخصصات العامة شكلت حوالي 3.5٪ من النتاج (رسم بياني 2). وكذلك: حتى سنة 2000 كانت نسبة المخصصات بديلة الاجر من النتاج اكبر مقارنة بمخصصات المعيشة والاداء. خلال السنوات 2001-2002 كانت نسبة مخصصات المعيشة في النتاج اكبر من نسبة المخصصات بديلة الاجر ومخصصات الاداء، وفترة وجيزة بعد سنوات الالفين، ولاحقا بشكل اكبر من 2003 حتى 2014 انخفضت نسبتهم إلى 0.87٪ في 2014. بعد الانخفاض مؤقت في نسبة المخصصات بديلة الاجر من النتاج المحلي الخام خلال السنوات 2002-2007، عادت واستقرت بمستوى حوالي 0.8٪ من النتاج المحلي الخام خلال السنوات 2004-2008. منذ 2009 ارتفعت نسبتهم قليلا ووصلت تدريجيا إلى معدل حوالي 0.9٪.

نسبة **مخصصات الاداء الاساسية** من النتاج ارتفع تدريجيا في هذه السنوات من 0.65٪ في 1997 حتى حوالي 1.1٪ في 2014، وفي واقع الأمر منذ 2007 نسبتهم اعلى من النتاج مقارنة بمخصصات بديلة الاجر والمخصصات المعيشية. من المهم الذكر أن الاتجاه التصاعدي في حجم مدفوعات مخصصات التمريض، الناشئة عن شيخوخة السكان، ستسبب تشويها متزايد بهدف المخصصات التأمينية في حال لم يتم الغاء فحص الدخل. لقد قدرت تكلفة فحص الدخل بحوالي مليارد ش.ج.

رسم بياني 2

المدفوعات حسب الأربع مجموعات (نسبة من النتاج المحلي الخام)، 1997-2015

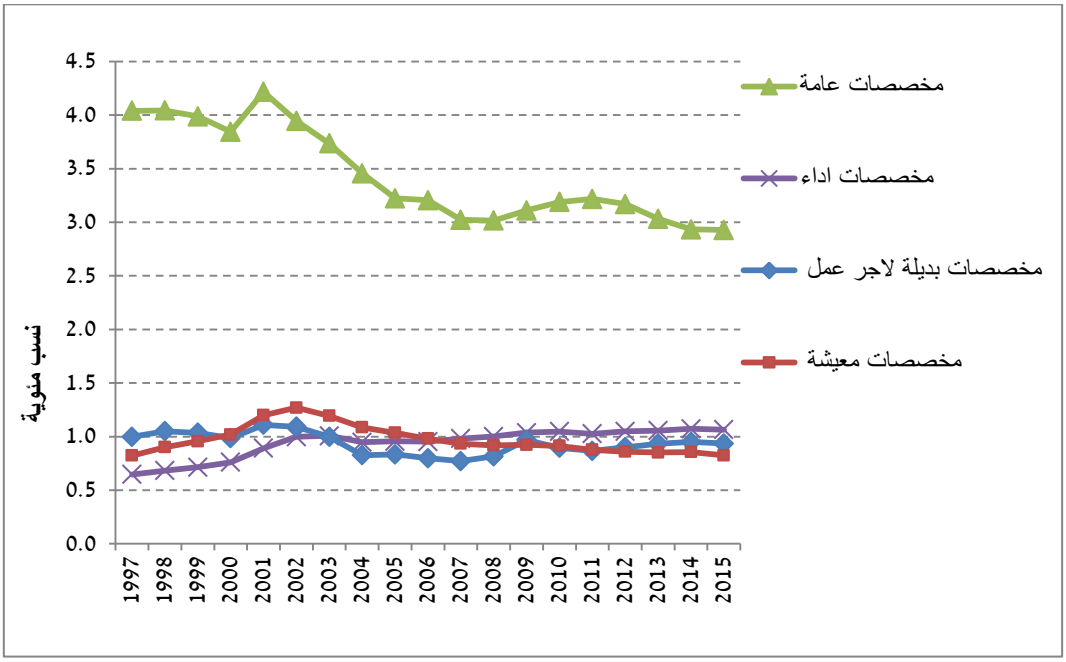

[9] في التقرير السنوي ل-2014 تحليل المجموعات تم منذ 1985. هذه المرة تم تقليص مدى السنوات بسبب عدم وجود معطيات كافية للمقارنة خلال السنوات 1985-1997.

فحص الأربع مجموعات كنسبة من المصاريف العامة للرفاه (GG EXP) خلال هذه الفترة يكشف لنا انه بينما شكلت المخصصات المعيشية، بديلة الاجر والاداء الاساسي حوالي 2٪ بالمتوسط من التكلفة، فإن المخصصات العامة شكلت حوالي 7.5٪ منها (رسم بياني 3). الاتجاه في الأربع مجموعات خلال السنوات يشبه الاتجاه في الرسم البياني 2، أي أن نسبة المخصصات بديلة الاجر من المصاريف خلال نهاية سنوات التسعين كان اعلى من نسبة المخصصات المعيشية والاداء الاساسي. خلال السنوات 2000-2006 كانت نسبة المخصصات المعيشية اكبر من نسبة المخصصات بديلة الاجر والاداء الاساسي، وانخفضت منذ 2007 لتصل حوالي 2٪ في 2014. لقد ارتفعت نسبة مخصصات الاداء الاساسي خلال هذه الفترة ووصلت إلى 2.6٪ من مجمل المصاريف في 2014، والمخصصات بديلة الاجر حوالي 2٪ بالمتوسط خلال تلك السنوات.

رسم بياني 3

مدفوعات المخصصات حسب الأربع مجموعات (نسبة من مجمل مصاريف الرفاه)، 1997-2015

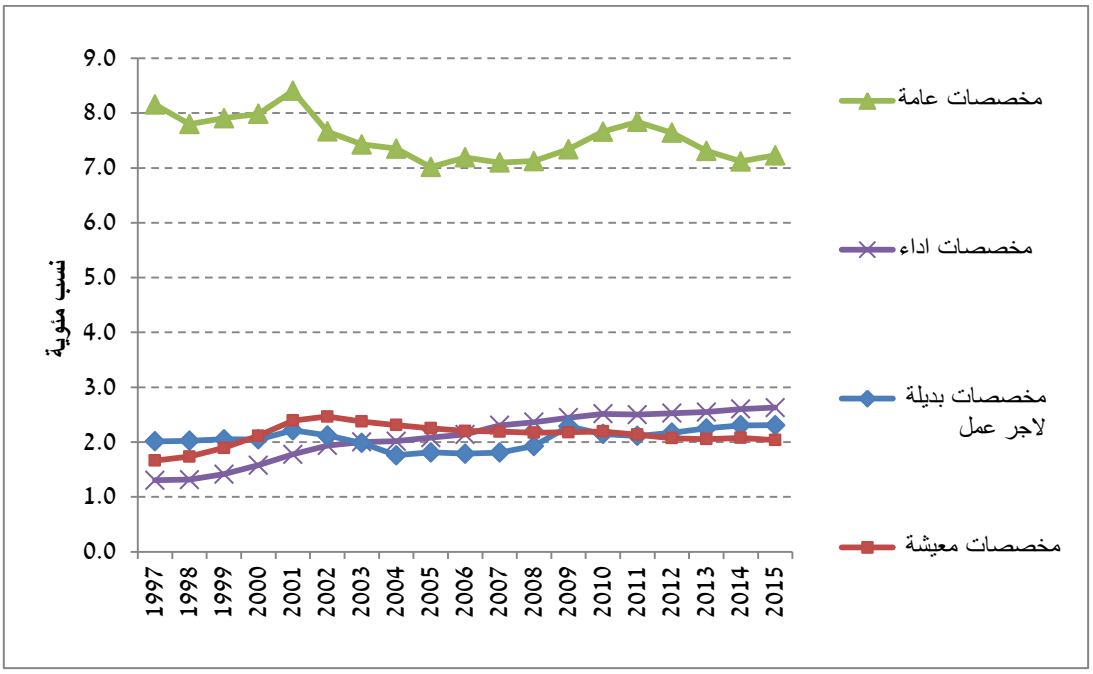

تطور المخصصات-ضمن مقارنة دولية

الدول حسب نموذج ضمانهم الاجتماعي

من اجل المقارنة بين مبادئ الضمان الاجتماعي الاسرائيلي وذلك المتواجد في دول اخرى، تم تصنيف الدول حسب المبدء الاقتصادي – الاجتماعي الذي يوجههم في السياسة الاقتصادية عامة وفي شبكة الضمان الاجتماعي خاصة.

1. دول نقابوية (corporatist) – النمسا، بلجيكا، فرنسا، ألمانيا، لوكسمبورغ وسويسرا. تستند السياسة على نظام واسع من فوائد غير عامة والتي تمنح حسب المكانة أو الحالة الوظيفية. الخدمات الاجتماعية في تلك الدول متطورة مقارنة ببقية الدول المستعرضة.

2. دول اجتماعية-ديموقراطية – الدنمرك، فنلندا، هولندا، النرويج والسويد: تستند سياستها على مفهوم الحقوق الاجتماعية، على النموذج النسبي للمساواة في الاجور وعلى اكبر تقليص ممكن لعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية. الفوائد عامة وغير مرتبطة بمكانة ولذلك هي اعلى من المتعارف عليه في دول رفاه اخرى.

3. دول ذات نظام ليبرايلي (بالاخص االدول الانجلوسكسونية) – الولايات المتحدة، بريطانيا، كندا، استراليا، نيوزلندا وايرلندا: سياسية الليبرالية المتجددة والتي تعتمد على قيمة حرية الفرد الديموقراطية من جهة واقل حد من التدخل من جهة الدولة وعند الحاجة من جهة اخرى. تمنح الفوائد عادة لجميع السكان وطبقة اخرى من المساعدة تمنح لمجموعات ضعيفة الصحة، كما الأمر مع التربية والتعليم أو التقاعد، تعتبر منتج وليس حق اجتماعي، ويحصل النظام الخيري على تشجيع الحكومة.

4. دول البحر الابيض المتوسط – ايطاليا، اليونان، اسبانيا، البرتغال وتركيا: نجد في هذه الدول تركيز بالاخص على القيم العائلية، التي تستوجب تصنيف منفصل عن الثلاث مجموعات اعلاه (Esping ، 1999 Andersen)[10].

5. دول الكتلة السوفيتية السابقة[11] **–** جمهورية التشيك، أستونيا، هنغاريا، بولندا، سلوفاكيا وسلوفانيا.

6. دول الشرق الاقصى – اليابان وجنوب كوريا.

7. دول جنوب امريكا ومركز امريكا (امريكا اللاتينية) – شيلي والمكسيك.

المخصصات البديلة للاجر

يعرض الرسم البياني 4 نسبة المصاريف العامة في كل مجموعة دول على المخصصات البديلة للاجر كنسبة من النتاج المحلي الخام[12]. في بداية سنوات ال-90، قد يعود ذلك الى ازمة البطالة التي كانت في ذلك الوقت، ارتفعت نسبة المخصصات البديلة للاجر إلى 3.2٪ من االنتاج المحلي الخام، وبصفة عامة وخلال سنوات الثمانينات والتسعينات خصصت الدول الاجتماعية – الديموقراطية 2.6٪ بالمعدل من النتاج لصالح المخصصات البديلة للاجر. منذ سنة 2000 وطوال أكثر من عقد انخفضت هذه النسبة بشكل حاد واستقرت على 1.6٪ بالمتوسط، وبذلك تساوت مع المتوسط في الدول النقابوية، حيث كانت مصاريفهم على المخصصات البديلة للاجر 1.6٪ بالمعدل حتى سنة 2000. بالرغم من ذلك فإن تلك الدول غيرّت سياسيتها

[10] Esping-Andersen، G. (1999).**Social fundations of postindustrialsocieties**. Oxford:Oxford University Press.

[11] لم يتم نقاش مجموعات 5-7 على حدة بتصنيف آسبينينج أندرسون.

[12] تم الحساب الفعلي لكل مجموعة دول بواسطة معدل الحساب في دول المجموعة: نسبة المصاريفة العامة على مخصصات بديلة للاجر من النتاج المحلي الخام لنفس الدولة، بحيث أن الوزن الممنوح لكل دولة هو حسب نسبة سكانها من اجمالي السكان في المجموعة التي تنتمي اليها.

خلال العشر سنوات الأخيرة وزادت من نسبة المصاريف حتى حوالي 2٪ بالمعدل. يمكن أن نرى أن دول البحر الابيض المتوسط قد منحت اهمية لمصاريف على مخصصات من هذا النوع وخصصت لها حوالي 1.2٪ من النتاج بالمعدل خلال السنوات، وكذلك ايضا دول ال- OECD في تلك الفترة.

نسبة مصاريف إسرائيل على المخصصات البديلة للاجر هو الادنى وهي تشبه تلك المتواجدة في دول الكتلة السوفياتية السابقة-حوالي 1٪ منذ نهاية سنوات ال-90 وحتى 2013. هذا ليس مستغربا إذ أنه خلال سنوات الثمانين اتبعت الولايات المتحدة وبريطانيا سياسة ليبرالية – متجددة التي امتازت بتقليص في الخدمات العامة وخصخصتها، تقليص الضمان الاجتماعي واقتصاره على الفقراء فقط، وامتناع الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي. في سنوات التسعينات ومع تبادل الحكومات في بعض من الدول الانجلوسكسونية، تم اتباع منهج **الطريقة الثالثة** (The third way)، والذي يدعو إلى مساعدة المحتاجين في التعامل مع صعوباتهم الاقتصادية في اطار اقتصاد السوق: عدم منح مخصصات، بل بذل جهد في دمجهم في سوق العمل بواسطة منح ادوات ملائمة لذلك.

رسم بياني 4

المخصصات البديلة للاجر حسب مجموعات الدول (نسبة من النتاج المحلي الخام)، 2013-1985

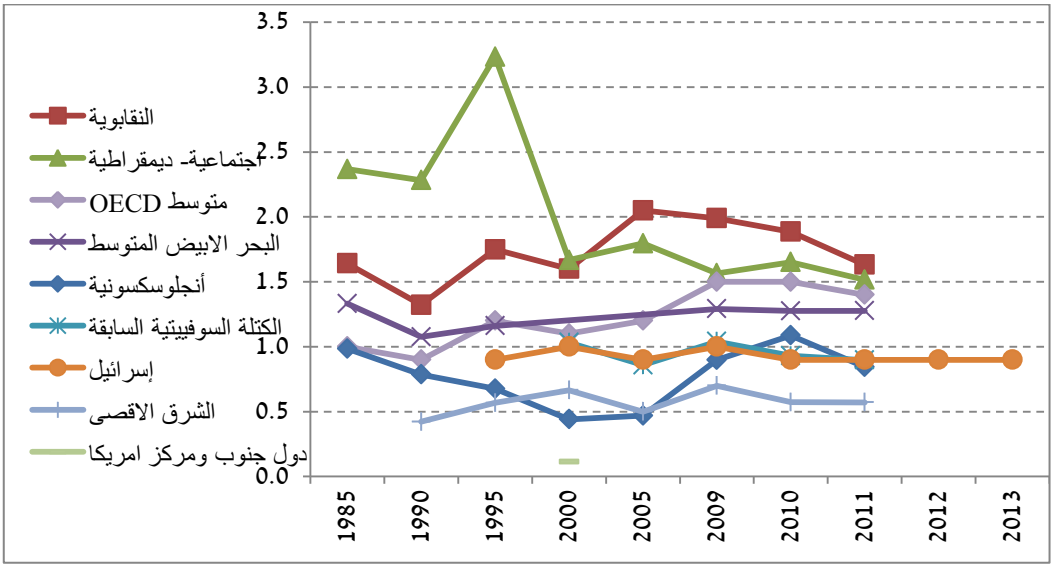

المخصصات العامة

الوضع مختلف بالنسبة للمخصصات العامة، والتي شكلت خلال السنوات 1985-2011 حوالي 12٪ بالمعدل من النتاج في الدول النقابوية وحوالي 9٪ في دول البحر الابيض المتوسط والكتلة السوفياتية السابقة. يتضح أن الدول الاجتماعية – الديموقراطية، والذي يعتمد نظام الرفاه بها على منح مخصصات عامة، تخصص فقط حوالي 7٪ بالمعدل من النتاج لصالح تلك المخصصات طوال السنوات، كالدول الانجلوسكسونية. في دول الشرق الاقصى ارتفعت بشكل كبير نسبة تلك المخصصات من النتاج، بحيث تضاعفت نسبتها في 2011 مقارنة بسنة 1990.

في إسرائيل نسبة المخصصات العامة من النتاج المحلي الخام لا تزال أقل مقارنة ببقية الدول ومتوسط ال-OECD، ولقد تبقت تقريبا دون تغيير خلال السنوات 1998-2013-حوالي 3٪ بالمعدل مقارنة بحوالي 7٪ في دول ال-OECD. في دول جنوب ومركز امريكا ارتفعت نسبتهم بالفعل خلال السنوات 1990-2011، ولكنها كانت اقل مقارنة ببقية الدول-حوالي 1.5٪ من النتاج بالمتوسط.

النسبة المنخفضة للمخصصات العامة في إسرائيل تعود الى نسبة البالغين المنخفضة مقارنة بدول عديدة اخرى ونسبة الاولاد العالية، ولكن لأن مستوى مخصصات الاولاد في إسرائيل منخفض نسبيا (ايضا بعد أن تم رفعه في الاونة الأخيرة)، لا يزال وزن المعاشات العامة من النتاج منخفض جدا.

رسم بياني 5

المخصصات العامة حسب مجموعة دول (نسبة من النتاج المحلي الخام), 1985-2013

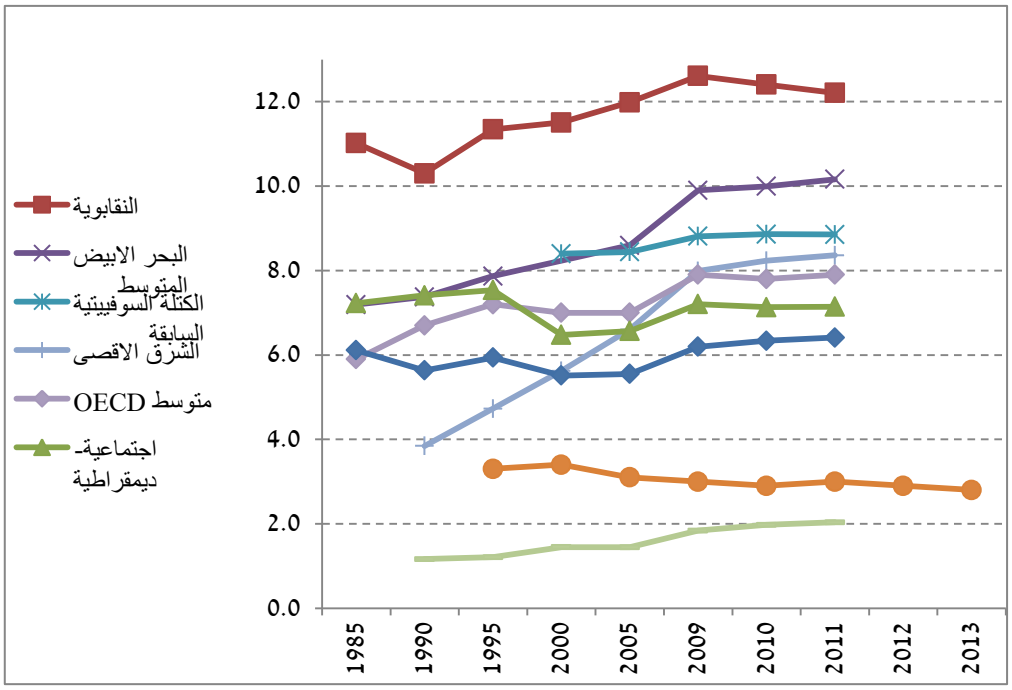

مخصصات لضمان معيشة اساسية

تشكل المخصصات لضمان معيشة اساسية شبكة الضمان الأخيرة للفئة السكانية المستهدفة، 2٪ من النتاج المحلي الخام كحد اقصى في كل مجموعة دول في الرسم البياني 6. لقد طرأ انخفاض في الدول الاجتماعية الديموقراطية، من حوالي 2٪ في 1990 إلى 1.4٪ في 2005، وبعد ذلك كان ارتفاع طفيف حتى 1.6٪ في 2011. يمكن أن نلاحظ انه مقارنة ببقية الدول، خصصت إسرائيل نسبة عالية من النتاج للمخصصات المعيشية، ولكن متوسط هذه النسبة خلال السنوات 1995-2013 كان حوالي 1٪. في دول ال-OECD هناك زيادة ملحوظة منذ سنوات الثمانين حتى 2011 من حوالي 0.5٪ حتى حوالي 1.25٪ من

النتاج. في بقية المجموعات، تتراوح نسبة المخصصات المعيشية بين 0.3٪ بالمعدل في الدول اللاتينية وفي دول الشرق الاقصى و-0.5٪ في الدول النقابوية و-0.7٪ في دول الكتلة السوفياتية السابقة.

رسم بياني 6

مخصصات معيشية ح سب مجموعة دول (نسبة من النتاج المحلي الخام)، 1985-2013

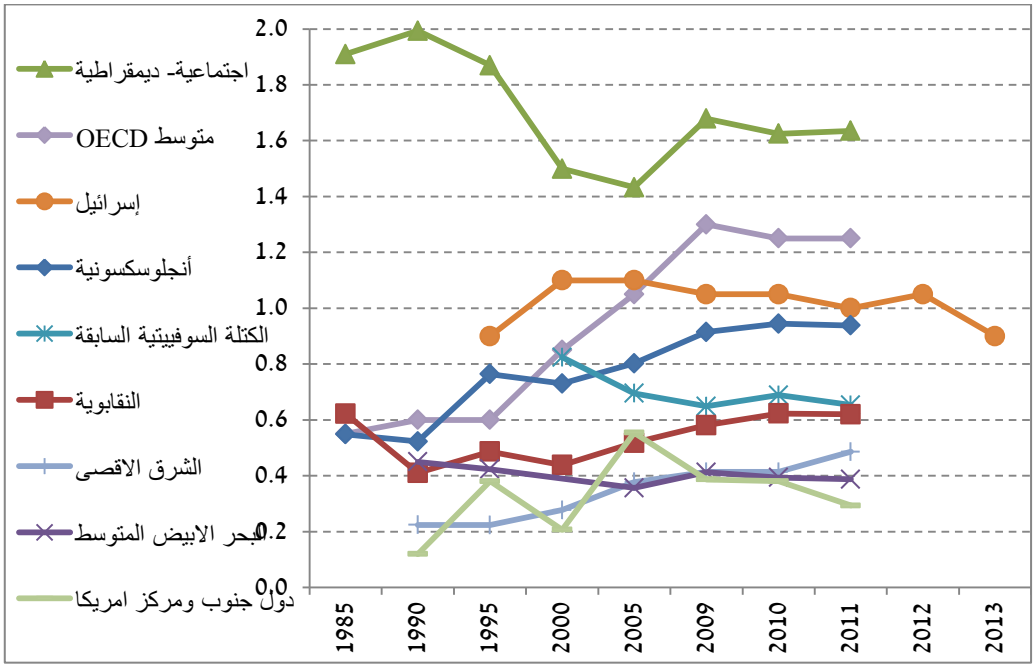

بالرغم من الاقتطاع الحاد في مخصصات ضمان الدخل في إسرائيل في سنوات ال-2000 (والتي تركز جزء منها على تخفيض الحد الاعلى من الدخل الذي يمنح مخصصات كاملة) يظهر هذا التخفيض في رسم بياني 6 بشكل معتدل، إذ انه في تلك السنوات كان القطاع بحالة ركود وتباطؤ في الناتج.

مخصصات لضمان اداء اساسي

تشكل مخصصات الاداء الاساسي ايضا نسبة منخفضة من النتاج المحلي الخام في جميع مجموعات الدول. طرأ في الدول الاجتماعية – الديموقراطية ارتفاع منذ منتصف الثمانينات حتى 2011 من 2.4٪ إلى 3.2٪ بالمعدل في إسرائيل. لقد ارتفعت نسبتهم خلال العقدين الاخيرين من 1.1٪ في 1995 ووصلت حتى 1.6٪ في 2013. في دول ال- OECD تشكل نسبتهم من النتاج المحلي الخام ثلاث اضعاف نسبتهم خلال السنوات 1985-1995، والتي كان بها حوالي 0.5٪ بالمعدل. ايضا في دول الشرق الاقصى نجد تحسنا، ولكنه لا يزال بنسبة حوالي 0.5٪ من النتاج. في دول الكتلة السوفياتية السابقة شكلت حوالي 0.8٪ بالمعدل من النتاج خلال السنوات 2000-2011 وفي دول البحر الابيض المتوسط – حوالي 0.6٪ بالمعدل.

رسم بياني 7

مخصصات للاداء الاساسي حسب مجموعة دول (نسبة من الناتج المحلي الخام)، 2013-1985

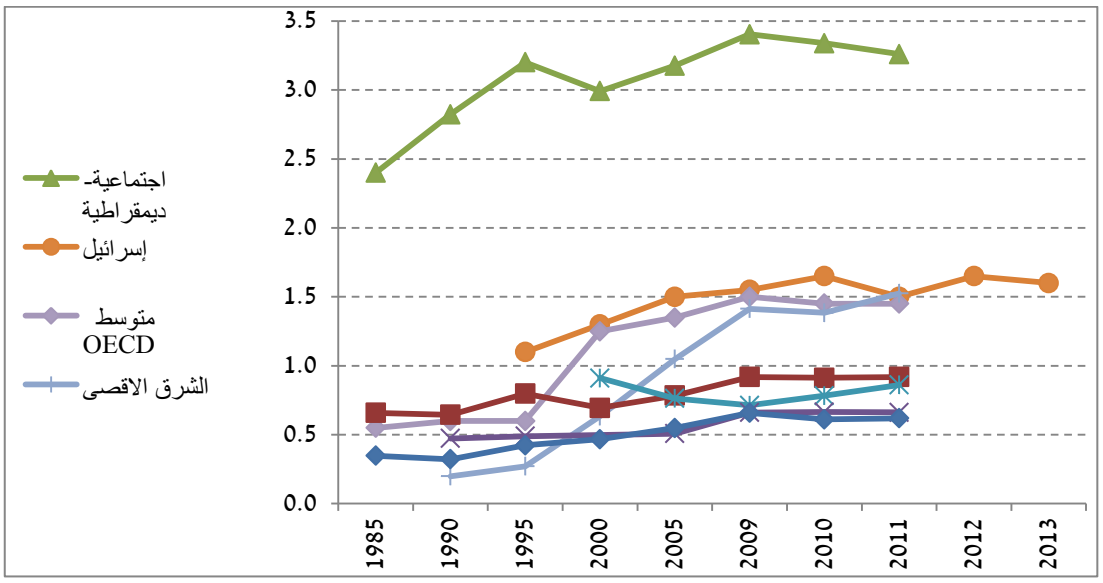

المخصصات التأمينية

تشمل المخصصات التأمينية جميع المخصصات باستثناء مخصصات المعيشة الاساسية، والتي تمول كما هو معروف بشكل مباشر من ميزانية الدولة. نسبة التخصيص لتلك المخصصات في إسرائيل منخفضة بمقارنة دولية، واذا اضفنا إلى ذلك حقيقة أن مخصصات الاداء الاساسية ملزمة بفحص دخل في إسرائيل، فأن وضع حقوق التأمين أكثر صعوبة. منذ 1995 عنصر التأمين في إسرائيل (بنسبة مئوية من النتاج) هو الادنى مقارنة بالدول المعروضة به (رسم بياني 8). علاوة على ذلك: بينما نجد انه في معظم المجموعات الاتجاه (على الاقل حتى 2011) هو زيادة نسب الناتج، حتى اننا نجد انخفاض طفيف في إسرائيل.

كذلك بنسبة اجمالي الضمان الاجتماعي (الذي يشمل كما ذكر اعلاه ايضا مخصصات معيشية بالمشترك)، نسبة مجموعات المخصصات التأمينية هو الادنى نسبة إلى المعدل في مجموعات الدول التي تمت مقارنتها (رسم بياني 9).

رسم بياني 8

المخصصات التأمينية حسب مجموعة دول (نسبة من النتاج المحلي الخام)، 1985-2013

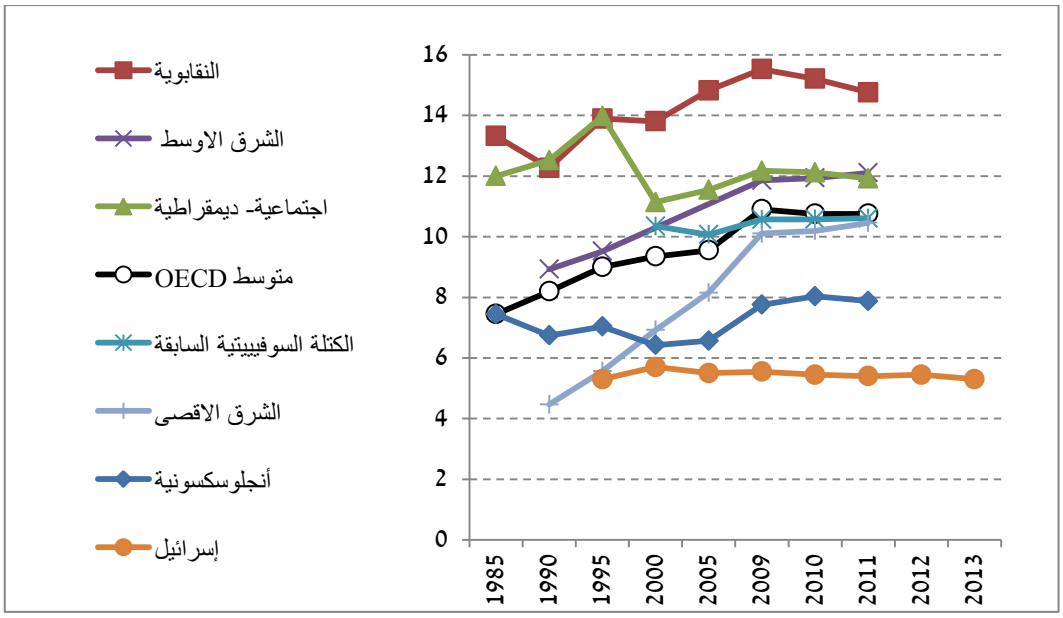

رسم بياني 9

المخصصات التأمينية كنسبة من مجمل المخصصات, حسب مجموعة دول، 1985-2013

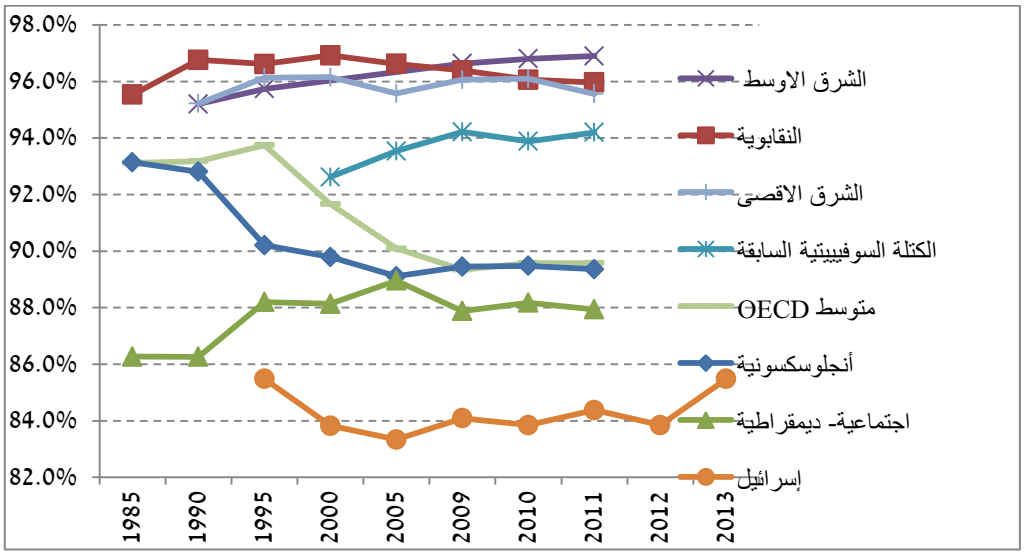

المصروفات العامة على الصحة في إسرائيل وضمن مقارنة دولية

خلال السنوات 1980-2011 طرا ارتفاع مستمر بنسبة متوسط مصاريف الصحة بين الدول النقابوية -من حوالي 30٪ في 1980 إلى حوالي 45٪ في 2009 و 43٪ في 2011، وفي الانجلو سكسونية من حوالي 28٪ إلى 44٪ و-43٪ خلال تلك السنوات. في الدول الاجتماعية – الديموقراطية شكلت مصاريف الصحة حوالي 25٪ من النتاج حتى سنة 2000، وخلال السنوات 2005-2011 ارتفعت النسبة قليلا إلى حوالي 32٪. في دول البحر الابيض المتوسط شكلت نسبة مصاريف الصحة 16.5٪ في بداية سنوات الثمانينات ولكنها ارتفعت منذ ذلك الحين تدريجيا وبثبات حتى وصلت حوالي 32٪ بالمعدل في سنوات 2009-2011. في معظم المجموعات كان ارتفاع حاد في مصاريف الصحة من ناحية النتاج بين منتصف سنوات التسعين و-2010.

في إسرائيل لم يحدث تقريبا تغيير في مصاريف الصحة منذ بدء سريان مفعول قانون الصحة القومي في 1995 حتى 2013-حوالي 4.5٪ من النتاج بالمعدل-مستوى منخفض مقارنة مع بقية مجموعات الدول. في الدول اللاتينية ودول الشرق اوسط ضاعفت مصاريف الصحة نفسها خلال عشرين سنة، من حوالي 6٪ في 1990 وحتى حوالي 12٪ في 2011.

رسم بياني 10

المصروف العام على الصحة حسب مجموعة دول (نسبة من النتاج المحلي الخام)، 1980-2013

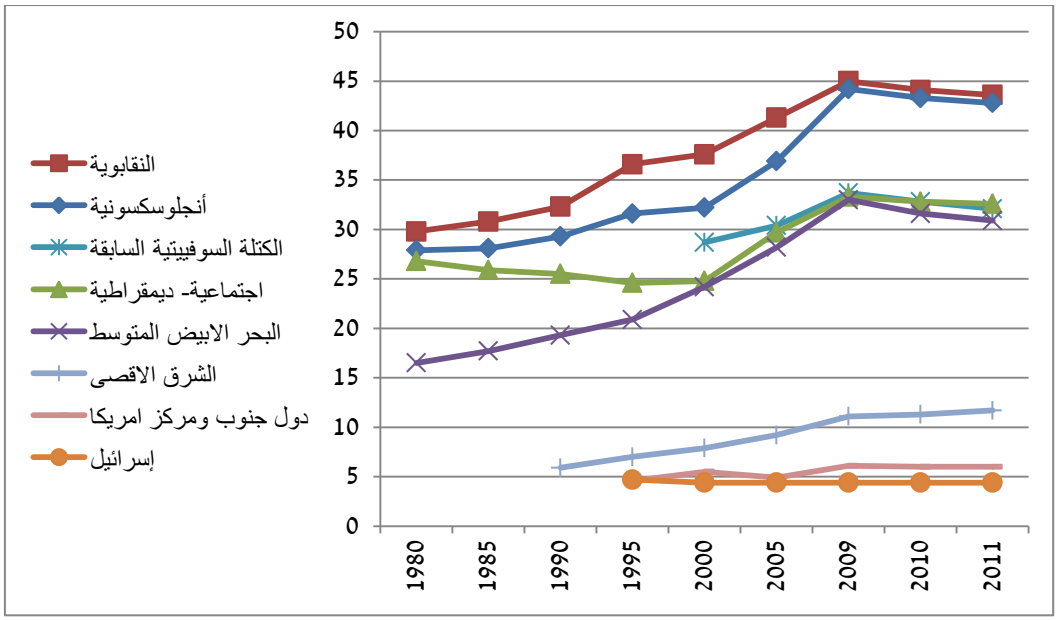

حجم المدفوعات

بلغت مدفوعات المخصصات المالية والعينية لمؤسسة التأمين الوطني-الجبائية والغير جبائية-74.2 مليارد ش.ج. في 2015، مقارنة ب-71.6 مليارد في 2014. تشمل هذه المبالغ ايضا مدفوعات اخرى التي تدفعها المؤسسة، بالاخص لمكاتب الحكومة، مقابل مصاريف لتطوير خدمات في المجتمع، ومصاريف إدارة وتشغيل نظام التأمين الوطني على جميع مجالاته (حوالي 1.5 مليارد ش.ج.)

الزيادة الحقيقة في مدفوعات المؤسسة وصلت إلى 4.4٪ في 2015، وهي ناتجة بالاخص عن زيادة في عدد متلقي جميع المخصصات، بنسب مختلفة، ومن تغييرات تشريعية وعلى راسها رفع مخصصات الاولاد مجددا والتي تم خفضها في 2014 (انظر في التقرير ادناه). في يناير 2015 لم يتم حتلنة المخصصات التي يدفعها التأمين الوطني بسبب انخفاض مؤشر الاسعار للمستهلك بين نوفمبر 2013 ونوفمبر 2014. ومع ذلك، بمفهوم نسب مئوية من النتاج سجّل **انخفاض**، 0.09 نقطة مئوية (جدول 1). بمفهوم نتاج محلي خام انخفضت المخصصات باستمرار في السنوات الأخيرة من حوالي 7 بالمئة من النتاج في 2009 إلى 6.31 في 2015 وبذلك وصلت إلى ادنى مستوى في العقد الماضي،بعد الذروة في 2002 – 8.7٪.

بالمقابل، ارتفعت قليلا نسبة الجباية من النتاج المحلي الخام في 2015 ووصلت إلى 5.42 بالمئة من النتاج، حوالي نصف نقطة مئوية من 2014. زادت نسبة جباية رسوم التأمين الوطني من النتاج المحلي الخام ايضا بحوالي نصف نقطة مئوية-3.6 بنسب النتاج المحلي الخام. في 2015 ارتفع مجموع مدفوعات المخصصات بموجب قانون التأمين الوطني ب-5.8٪ بمفاهيم حقيقية، مقارنة بمدفوعات لصالح مخصصات التي ليست بموجب قانون التأمين الوطني، والتي **انخفضت** بنسبة 4.3٪. تدفع هذه المخصصات بموجب قوانين الدولة أو اتفاقيات التي ابرمت مع وزارة المالية وتموّل كاملها من قبل خزينة الدولة، وهي تشمل ضمان الدخل، الحركة، نفقة، شيخوخة وورثة لمن ليسوا مؤمنين (بالاخص قادمين جدد إلى البلاد) ومخصصات الجيش (ميلوئيم). في 2015 بلغت مدفوعات تلك المخصصات (دون مصاريف ادارية) حوالي 10 مليارد ش.ج.، والتي تشكل حوالي 14٪ من اجمالي مدفوعات المخصصات.

جدول 1

مدفوعات مخصصات وجباية من عامة السكان (دون مصاريف ادارية) (نسبة من النتاج المحلي الخام)، 1980-2015*

سنة	مدفوعات مخصصات		جباية	
	الاجمالي	مخصصات جبائية	الاجمالي**	رسوم تأمين وطني***
1980	6.09	4.98	6.77	5.15
1985	7.14	5.51	6.57	4.45
1990	8.36	7.04	7.21	5.28
1995	7.23	5.66	7.54	4.21
2000	7.65	6.09	6.00	4.08
2005	7.02	5.63	6.00	4.03
2006	6.87	5.53	5.80	3.75
2007	6.67	5.42	5.76	3.66
2008	6.73	5.51	5.86	3.64
2009	6.63	5.82	5.64	3.48
2010	6.61	5.93	5.46	3.60
2011	6.55	5.92	5.53	3.65
2012	6.54	5.53	5.32	3.49
2013	6.43	5.46	5.29	3.50
2014	6.40	5.44	5.37	3.56
2015	6.31	5.44	5.42	3.61

* ملاحظة عامة للمعطيات كنسبة من النتاج المحلي الخام في كامل التقرير: قد يكون هناك فوارق مقارنة بسنوات سابقة بسبب تغييرات استرجاعية التي تمت من قبل دائرة الاحصاء المركزية.

** يشمل جباية لنظام الصحة.

*** يشمل تعويض وزارة المالية مقابل تقليص رسوم التأمين الوطني للمستخدمين.

ارتفعت المدفوعات لصالح مخصصات الشيخوخة والورثة ب-4.1٪ في 2015[13]، بعد ارتفاع 5.4٪ في 2014 (جدول 2). في سنوات 2008-2011 تم رفع المدفوعات لصالح تلك المخصصات بسبب تغييرات تشريعية: في 4/2008 تم رفع المخصصات الاساسية من 16.2٪ إلى 16.5٪ من المبلغ الاساسي[14] ومن بلغ عمرهم 80 أو أكثر تلقوا اضافة خاصة بنسبة نقطة مئوية منه، وفي 8/2009، في اطار قانون الكفاءة الاقتصادية، تم رفعها مرة اخرى حتى 2011، إلى 17.7٪ من المبلغ الاساسي-مجمل الارتفاع 7.3٪.

[13] قد تتواجد فروق بنسب التغيير في المدفوعات المعروضة في هذا الفصل مقارنة بتلك المعروضة لاحقا عند استعراض المخصصات، وذلك لأن المعطيات التي يستند اليها هذا الفصل تشمل مصاريف ادراية وقد تشمل ايضا مركبات صغيرة اضافية التي تضاف الى اجمالي الدفعات الى المخصصات، مثل منحة تربية وتعليم في مخصصات الاولاد.

[14] المبلغ الاساسي: المبلغ الذي يتم بموجبه حساب معظم المخصصات منذ يناير. يتم حتلنة هذا المبلغ في 1 يناير في كل سنة بنسبة ارتفاع مؤشر الاسعار للمستهلك التي طرأت في السنة التي سبقتها. لهذا المبلغ الاساسي تسعيرات مختلفة لمختلف الخصصات. في 2014 بلغ المبلغ الاساسي لمعظم المخصصات 8,648 ش.ج.. حتى 2006 تم حتلنة المخصصات حسب الارتفاع بمتوسط الاجر.

في ديسمبر 2015 ارتفعت بشكل ملحوظ مخصصات الشيخوخة والورثة، يشمل اكمال دخل، من اجل تقريبها الى خط الفقر (حسب نوع العائلة) ومن اجل المساواة بين وضع الافراد والازواج نسبة إلى خط الفقر. التمييز بين الثلاث فئات عمرية لم يتغير-حتى 70، 70-80 و-80 أو أكثر. مبالغ الاضافات تتراوح بين 155 و-542 ش.ج. في الشهر حسب تركيب العائلة. الارتفاع في المدفوعات ناتج إذا عن الارتفاع في عدد المتلقين وكذلك من تغييرات تشريعية في تلك السنة.

ارتفعت المدفوعات لمخصصات الاولاد واقعيا ب-14.3٪ في 2015. في اطار قانون الكفاءة الاقتصادية في 2013 قلصت المبالغ بشكل حاد وفوري لجميع الاولاد، بحيث انه باستثناء مخصصات لاولاد قدامى والذي عددهم التسلسلي في العائلة هو ثلاثة أو أكثر، حددت مخصصات موحدة لكل ولد-140 ش.ج. في الشهر. نتيجة لذلك انخفضت مخصصات الاولاد ب-13٪ في 2013 و-23.2٪ في 2014. يشكل الارتفاع في 2015 تعديل جزئي للقرار الذي تم بلورته في الاتفاقيات الائتلافية، والذي سيرفع المخصصات مجددا منذ شهر مايو 2015 (ولذلك ارتفاع المخصصات ب-2015 سينعكس في 2016 فقط).

ارتفعت مدفوعات مخصصات التمريض بنسبة عالية جدا في 2015 – 6.8٪. لقد نتج الارتفاع عن ارتفاع في عدد مستحقي المخصصات عامة والمستحقين للمخصصات الاعلى خاصة، وكذلك من الارتفاع بالمدفوعات العينية بسبب رفع الاجر الادنى في ابريل 2015. لقد ارتفعت مخصصات العجز ايضا، بنسبة 4.5٪، بالاخص بسبب التسهيلات بشروط الاستحقاق لمخصصات الخدمات الخاصة وولد عاجز، والتي سببت إلى ارتفاع بحوالي 10٪ بعدد متلقيها، ومن زيادة أكثر متانة بعدد متلقي المخصصات الاخرى. المدفوعات في فروع مصابي العمل ومصابي الاعمال العدائية ارتفعت ايضا بنسبة-9.6٪، بالاخص بسبب عنصر مصابو الاعمال العدائية والذي تأثر من الأحداث الامنية في 2015.

انخفضت مدفوعات مخصصات البطالة بحوالي 5٪ في 2015 بعد ارتفاعات متتابعة في السنوات 2012-2014، ويعود ذلك بالاساس الى تغييرات تشريعية في 2013، حين تم المساواة بين شروط الاستحقاق وتحديد الاجر لحساب مخصصات العاطلين عن العمل حسب يومية وبين تلك التابعة لعاطلين عن العمل حسب شهرية. يعكس هذا الانخفاض بالاخص انخفاض حوالي 1٪ في عدد المتلقين (جدول 4)، وهي مخالفة للارتفاع في مدفوعات المخصصات البديلة للاجر الاخرى-امومة ومصابي العمل-والتي تتأثر ايضا من التطورات في سوق العمل. في مخصصات الامومة ارتفعت المدفوعات بنسبة 4.9٪، بالاخص بسبب الارتفاع في رسوم الولادة الذي يعود الى الارتفاع المستمر بنسب التوظيف والاجر مع مرور الوقت.

بعد عامين من الاستقرار أو ارتفاع في المدفوعات لمخصصات ضمان الدخل لسكان في سن العمل، عاد الانخفاض بالمدفوعات في 2015، بنسبة 1.8٪. الارتفاع في المدفوعات في 2013-2014 يعود بالاساس الى تغييرات تشريعية (توسيع دائرة المستحقين ايضا لمن لا يمتلكون مركبة)، والانخفاض في 2015-يعود إلى انخفاض 4.6٪ في عدد المتلقين.

حجم المدفوعات للخادمين في الجيش (ميلوئيم) انخفض بنسبة 23.5٪ في 2015 بعد زيادة مشابهه في 2014 بسبب عملية الجرف الصامد.

بسبب التغييرات التشريعية التي استعرضت اعلاه، رفعت مخصصات الاولاد نسبتها من مجمل المخصصات من 7.0٪ في 2014 إلى 7.6٪ في 2015. هذا النسبة اقل بنصف من النسبة في سنة 2000، حينما وصلت نسبة مخصصات الاولاد إلى 18٪ من اجمالي المخصصات.

لقد زادت نسبة مخصصات مصابو العمل ومصابو الاعمال العدائية من اجمالي المخصصات، من 7.3٪ إلى 7.7٪، وكذلك مخصصات التمريض، والتي ارتفعت نسبتها ب-0.2٪ ووصلت بذلك الى 8.3٪ من اجمالي المخصصات. بقية المخصصات بقيت بمستوى مماثل ل-2014، وحتى أن قسما منها انخفض: مخصصات الشيخوخة والورثة، الأولى في حجمها، انخفضت قليلا من 38.5٪ إلى 38.4٪، رسوم البطالة من 4.7٪ إلى 4.5٪، ومخصصات الخادمين في الجيش (ميلوئيم) من 1.9٪ إلى 1.4٪. نسبة مخصصات ضمان الدخل انخفضت ب-0.2٪ لتصل 3.6٪، وبذلك عادت المخصصات إلى اتجاه التقليص في نسبتها خلال السنوات الأخيرة، بعد أن كانت نسبتها اعلى بضعفين أو أكثر من نسبتها في 2015.

جدول 2
دفع مخصصات التأمين الوطني (يشمل مصروفات إدارية), 1995-2014

سنة	إجمالي الدفعات	شيخوخة وباقين*	عجز عام	مصابي عمل, أعمال عدائية	امومة	أولاد	بطالة	خدمات عسكرية احتياطية	ضمان دخل***	تمريض وآخر
					ملايين الشواقل (بأسعار جاريه)					
1995	* 21,188	7,675	2,254	1,487	1,206	4,287	1,280	* 1,053	1,149	798
2000	39,706	13,670	5,128	2,569	2,423	7,000	3,023	1,039	2,957	1,897
2005	43,305	16,457	7,792	3,192	2,857	4,548	2,044	713	2,859	2,842
2008	49,920	18,655	9,599	3,506	4,146	5,188	1,896	841	2,518	3,572
2009	55,394	20,180	10,295	3,811	4,604	5,650	3,089	1,169	2,613	3,984
2010	59,137	22,023	11,130	3,986	5,033	6,279	2,606	1,028	2,659	4,394
2011	62,666	23,531	11,664	4,281	5,357	6,974	2,582	1,068	2,617	4,592
2012	66,850	24,804	12,534	4,601	5,779	7,319	2,914	1,148	2,635	5,116
2013	69,321	25,980	13,137	4,961	6,168	6,465	3,252	1,133	2,728	5,498
2014	71,564	27,519	13,964	5,238	6,586	4,986	3,361	1,390	2,747	5,771
2015	74,215	28,479	14,502	5,702	6,868	5,661	3,319	1,056	2,680	6,125
					زيادة سنوية حقيقية (نسب مئوية)					
1995	10.1	8.6	16.1	14.6	20.8	4.5	16.2	2.9	13.7	13.5
2000	8.1	8.4	14.8	11.4	10.8	1.5	-0.9	-7.4	18.1	18.2
2005	-0.1	1.3	4.6	0.2	3.4	-8.1	-6.9	-0.6	-6.0	2.5
2008	1.4	1.3	1.6	0.6	10.0	1.5	0.0	5.8	-5.3	2.0
2009	7.4	4.7	3.8	5.2	7.5	5.4	57.7	34.5	0.4	7.9
2010	4.0	6.3	5.3	1.9	6.5	8.2	-17.8	-14.4	-0.9	7.4
2011	2.4	3.3	1.3	3.8	2.9	7.4	-4.2	0.4	-4.9	1.0
2012	4.9	3.6	5.7	5.7	6.1	3.2	11.0	5.7	-1.0	9.5
2013	2.2	3.2	3.3	6.2	5.2	-13.0	9.9	-2.8	2.0	5.9
2014	2.7	5.4	5.8	5.1	6.3	-23.2	2.9	22.1	0.2	4.5
2015	4.4	4.1	4.5	9.6	4.9	14.3	-0.6	-23.5	-1.8	6.8
					توزيع حسب الفروع (نسب مئوية)					
1995	100.0	36.2	10.6	7.0	5.7	20.2	6.0	5.0	5.4	3.8
2000	100.0	34.4	12.9	6.5	6.1	17.6	7.6	2.6	7.4	4.8
2005	100.0	38.0	18.0	7.4	6.6	10.5	4.7	1.6	6.6	6.6
2008	100.0	37.4	19.2	7.0	8.3	10.4	3.8	1.7	5.0	7.2
2009	100.0	36.4	18.6	6.9	8.3	10.2	5.6	2.1	4.7	7.2
2010	100.0	37.2	18.8	6.7	8.5	10.6	4.4	1.7	4.5	7.4
2011	100.0	37.6	18.6	6.8	8.5	11.1	4.1	1.7	4.2	7.3
2012	100.0	37.1	18.7	6.9	8.6	10.9	4.4	1.7	3.9	7.7
2013	100.0	37.5	19.0	7.2	8.9	9.3	4.7	1.6	3.9	7.9
2014	100.0	38.5	19.5	7.3	9.2	7.0	4.7	1.9	3.8	8.1
2015	100.0	38.4	19.5	7.7	9.3	7.6	4.5	1.4	3.6	8.3

* المعطيات لسنة 1995 لا تشمل المبالغ التي تم تحويلها إلى وزارة الدفاع كاسترداد دين مقابل توفير في عدد أيام الخدمة الاحتياطية.

مستوى المخصصات

كما ذكر اعلاه، في يناير 2015 لم تتم حتلنة المخصصات اطلاقا، بسبب انخفاض مؤشر الاسعار للمستهلك، والذي يتم الحتلنة بموجبه في 1 يناير لكل سنة، في المدة بين نوفمبر 2014 ونوفمبر 2015. لذلك المبلغ الاساسي[15]، الذي يتم حتلنة معظم المخصصات بموجبه منذ 2006، لم يرتفع. بالمقابل متوسط الاجر، والذي شكل الاساس للحتلنة حتى 2006، ارتفع في تلك الفترة ب-2.3٪ اسميا وب-3.0٪ واقعيا، بحيث ان المخصصات الواقعية تآكلت في 2015 بنسبة 3.0٪ مقارنة مع متوسط الاجر.

زيادة الاجور خلال السنوات الأخيرة بعد سنوات من الاستقرار الواقعي، تعيد الاتجاه الذي كان معروفا لسنوات عديدة، والذي بموجبه يعكس متوسط الاجر التغييرات في مستوى الحياة وليس فقط التغييرات في الاسعار، يرتفع مع مرور الوقت أكثر من الارتفاع في الاسعار. ارتفع متوسط الاجر بشكل متراكم منذ 2002 حتى 2015[16] بنسبة حوالي 34٪-نسبة الاعلى بحوالي 10 نقاط مئوية من الارتفاع في مؤشر الاسعار للمستهلك في تلك الفترة. وبذلك يصل التآكل المتراكم بالمخصصات إلى نسبة 10٪ بسبب حتلنتها بموجب مؤشر الاسعار بدلا من فعل ذلك حسب التغييرات في الاجر.

ايقاف تخطيط زيادة مخصصات الشيخوخة والفارق بين تجميد المخصصات في 2015 مقارنة بالارتفاع بمتوسط الاجر تركوا بصمتهم، وانخفضت مخصصات الشيخوخة حوالي واحد بالمئة من متوسط الاجر (بعد أن اتممت في 2011 عملية رفع المخصصة الاساسية للفرد كما حدد في قانون الكفاءة الاقتصادية لسنة 2009)، وفي 2015 انخفضت النسبة إلى 16.4"٪ منها. المخصصة لفرد بسن 80 أو أكثر، والتي وصلت إلى 17.7٪ من المبلغ الاساسي في 2014، انخفضت إلى 17.3٪، وبذلك تم الحفاظ على الفارق حوالي واحد بالمئة من المبلغ الاساسي لصالح هؤلاء المسنين مقارنة بمن لم يبلغ سن 80. مخصصات بقية تركيبة الاسرة، بما في ذلك مخصصات الشيخوخة والورثة والتي تشمل اكمال دخل، انخفضت ايضا بالتلائم.

الدخل الادنى المضمون للسكان في سن العمل كنسبة من متوسط الاجر تآكل ايضا هو مقارنة ب-2014 بسبب الارتفاع الواقعي في متوسط الاجر مقارنة بنسبة الحتلنة للمبلغ الاساسي والمخصصات، التي بقيت دون تغيير (جدول 4). انخفضت مخصصات ضمان الدخل للفرد حتى سن 55 ولفرد الذي بلغ 55 من 23.6٪ من متوسط الاجر إلى 23.1٪ منه. في 2010 مثلا، كانت نسبتها لهذا النوع من العائلات 24.2٪ انخفاض حوالي نقطة مئوية واحدة. مخصصات الام المستقلة[17] بسن حتى 55 مع ولدين انخفض من 51.1٪ إلى 50.6٪ من متوسط الاجر بين السنتين. مع ذلك، تشبه هذه النسب بداية سنوات الالفين، عشية التخفيض الكبير في مخصصات ضمان الدخل، بسبب تجميد متوسط الاجر لسنوات طويلة في تلك الفترة.

---

15 انظروا الى 14.

16 لقد سبق الانتقال إلى تعديل المخصصات حسب الاسعار وليس حسب الاجر في 2006، سنوات من تجميد المخصصات منذ 2002.

17 "ام وحيدة" (المقصود ايضا اب وحيد). تم استخدام لسان مؤنث لأن النساء هي الاغلبية المطلقة التي تترأس تركيبة عائلة من هذا النوع.

جدول 3

مخصصات الشيخوخة والورثة والدخل الادنى المضمون للمسنين وورثة

(اسعار ثابتة وكنسبة من متوسط الاجر)، معدل شهري،1975-2015

سنة	عمر	مخصصات شيخوخة وورثة اساسية				الدخل الادنى المضمون (يشمل مخصصات اولاد)			
		فرد		ارمل/ ة مع ولدين		فرد		ارمل/ ة مع ولدين	
		اسعار 2015 (ش.ج.)	نسبة من متوسط الاجر	اسعار 2015 (ش.ج.)	نسبة من متوسط الاجر	اسعار 2015 (ش.ج.)	نسبة من متوسط الاجر	اسعار 2015 (ش.ج.)	نسبة من متوسط الاجر
1975		757	14.9	1,259	24.8	1,297	25.5	2,521	49.6
1980		834	17.1	1,617	33.1	1,465	30.0	2,969	60.9
1985		941	18.2	1,823	35.3	1,877	36.4	3,767	73.0
1990		1,185	16.4	2,293	31.7	1,861	25.7	3,771	52.1
1995		1,200	15.5	2,325	30.1	2,008	26.0	4,436	57.3
2000		1,340	15.0	2,595	29.0	2,239	25.0	4,927	55.0
2005		1,333	15.2	2,646	30.2	2,425	27.6	5,068	57.8
2010	حتى 70**	1,476	16.8	2,854	32.4	2,722	30.9	5,598	63.6
	70-79	1,476	16.8			2,793	31.8		
	+80	1,560	17.8			2,921	33.2		
2011	حتى 70	1,489	16.9	2,885	32.7	2,727	30.9	5,654	64.0
	70-79	1,489	16.9			2,807	31.8		
	+80	1,573	16.9			2,934	33.2		
2012	حتى 70	1,501	16.9	2,910	32.7	2,751	30.9	5,716	64.2
	70-79	1,501	16.9			2,832	31.8		
	+80	1,586	17.9			2,960	33.2		
2013	حتى 70	1,500	16.7	2,905	32.4	2,748	30.6	5,655	63.0
	70-79	1,500	16.7			2,828	31.5		
	+80	1,584	17.7			2,956	32.9		
2014	حتى 70	1,521	16.7	2,948	32.4	2,785	30.6	5,665	62.2
	70-79	1,521	16.7			2,869	31.5		
	+80	1,607	17.7			2,997	32.9		
2015	حتى 70	1,531	16.4	2,967	31.7	2,803	29.9	5,759	61.5
	70-79	1,531	16.4			2,887	30.8		
	+80	1,617	17.3			3,016	32.2		

* كما تم قياسه من قبل دائرة الاحصاء المركزية.

** منذ-2008 دفعت المخصصات حسب فئات عمرية.

جدول 4
الدخل الأدنى المضمون للفئة السكانية في سن العمل
(أسعار ثابتة بالشاقل الجديد وكنسبة من متوسط الأجر في سوق العمل*) متوسط لشهر, 2014-2000

سنة	فرد				أم مستقلة** مع ولدين		زوج مع ولدين (يشمل مخصصات أولاد)			
	نسبة عادية		نسبة مرفوعة		نسبة عادية (يشمل مخصصات أولاد)		نسبة عادية		نسبة مرفوعة	
	أسعار 2015 (ش.ج.)	نسبة من متوسط الأجر	أسعار 2015 (ش.ج.)	نسبة من متوسط الأجر	أسعار 2015 (ش.ج.)	نسبة من متوسط الأجر	أسعار 2015 (ش.ج.)	نسبة من متوسط الأجر	أسعار 2015 (ش.ج.)	نسبة من متوسط الأجر
لبالغ في أفراد عائلة التي لم تبلغ سن 55 سنة										
2000	1,673	18.7	2,093	23.4	4,620	51.6	3,967	44.3	4,594	51.3
2005	1,624	18.5	1,827	20.8	3,458	39.4	3,013	34.4	3,458	39.4
2006	1,633	18.4	1,838	20.7	3,537	39.8	3,088	34.8	3,537	39.8
2007	1,625	18.0	1,829	20.3	3,519	39.0	3,073	34.0	3,519	39.0
2008	1,663	18.6	1,872	20.9	3,588	40.0	3,131	34.9	3,588	40.0
2009	1,683	19.3	1,894	21.7	3,630	41.6	3,167	36.3	3,630	41.6
2010	1,701	19.3	1,913	21.8	3,685	41.9	3,218	36.6	3,685	41.9
2011	1,683	19.1	1,893	21.4	3,700	41.9	3,237	36.7	3,700	41.9
2012	1,697	19.1	1,909	21.4	3,745	42.1	3,278	36.8	3,745	42.1
2013	1,694	18.9	1,907	21.2	3,676	41	3,210	35.8	3,676	41.0
2014	1,719	18.9	1,934	21.2	3,630	39.9	3,157	34.7	3,630	39/9
2015	1,730	18.5	1,946	20.8	3,711	39.7	3,235	34.6	3,711	39.7
على الأقل احد أفراد العائلة بلغ سن 55 أو أكثر										
2000	2,093	23.4	2,093	23.4	4,620	51.6	4,594	51.3	5,594	51.3
2005	2,030	23.1	2,030	23.1	4,356	49.7	4,311	49.2	4,311	49.2
2006	2,041	23.0	2,041	23.0	4,472	50.3	4,395	49.5	4,395	49.5
2007	2,031	22.5	2,031	22.5	4,449	49.3	4,372	48.4	4,372	48.4
2008	2,080	23.2	2,080	23.2	4,540	50.6	4,462	49.8	4,462	49.8
2009	2,104	24.1	2,104	24.1	4,592	52.6	4,514	51.7	4,514	51.7
2010	2,127	24.2	2,127	24.2	4,657	53.0	4,579	52.1	4,579	52.1
2011	2,103	23.8	2,103	23.8	4,661	52.8	4,582	51.9	4,582	51.9
2012	2,122	23.8	2,122	23.8	4,715	53.0	4,636	52.1	4,636	52.1
2013	2,119	23.6	2,119	23.6	4,660	51.9	4,566	50.9	4,566	50.9
2014	2,148	23.6	2,148	23.6	4,650	51.1	4,532	49.8	4,532	49.8
2015	2,162	23.1	2,162	23.1	4,738	50.6	4,619	49.4	4,619	49.4

* كما تم قياسه من قبل الدائرة المركزية للإحصاء.
** أيضا أب مستقل.

جدول 5

نقطة مخصص ومخصصات اولاد (اسعار ثابتة وكنسبة من متوسط الاجر)، متوسط شهري، 1990-2015

سنة	قيمة نقطة مخصص		مخصصات ولدين		مخصصات اربع اولاد		مخصصات خمس اولاد	
	اسعار 2015 (ش.ج)	نسبة من متوسط الاجر	اسعار 2015 (ش.ج)	نسبة من متوسط الاجر	اسعار 2015	نسبة من متوسط الاجر	اسعار 2015 (ش.ج)	نسبة من متوسط الاجر
1990	229	3.2	458	6.3	1,771	24.4	2,512	34.7
1995	221	2.9	443	5.8	1,779	23.0	2,530	32.7
2000	226	2.5	452	5.0	1,817	20.3	2,586	28.8
2005	146	1.7	291	3.3	919	10.5	1,407	16.0
2006	176	2.0	352	4.0	956	10.8	1,348	15.2
2007	175	1.9	351	3.9	951	10.5	1,341	14.8
2008	172	1.9	344	3.8	932	10.4	1,314	14.6
2009	174	2.0	349	4.0	1,029	11.8	1,416	16.2
2010 قدماء	176	2.0	368	4.2	1,130	12.8	1,521	17.3
جدد	176	2.0	368	4.2	844	10.1	1,020	12.1
2011 قدماء	174	2.0	420	4.8	1,173	13.3	1,561	17.7
جدد	174	2.0	420	4.8	931	10.6	1,105	12.6
2012 قدماء	175	2.0	437	4.9	1,188	13.3	1,578	17.6
جدد	175	2.0	436	4.9	956	10.7	1,131	12.7
2013 قدماء	160	1.8	372	4.2	1,040	11.4	1,414	15.6
جدد	160	1.8	372	4.2	796	9.0	956	10.8
2014 قدماء	139	1.5	279	3.1	783	8.6	1,136	12.5
جدد	139	1.5	279	3.1	557	6.1	696	7.6
2015 قدماء	147	1.6	319	3.4	837	9.0	1191	12.7
جدد	147	1.6	319	3.4	663	7.1	809	8.7

في مخصصات الاولاد زادت قيمة النقطة المخصصة بين 2014 و-2015 من 1.5٪ من متوسط الاجر إلى 1.6٪ منه (جدول 5). نسب الانخفاض متغيرة بين انواع مختلفة من العائلات وكذلك بين اولاد "قدامى" و"جدد" (الذين ولدوا بعد يونيو 2003). المخصصات لعائلات مع ولدين ارتفعت من 3.1٪ إلى 3.4٪ من متوسط الاجر، ولعائلة من اربع اولاد ارتفعت بنقطة مئوية واحدة-من 6.1٪ إلى 7.1٪. الفجوات اخذة بالازدياد مع ارتفاع عدد الاولاد. تعوض هذه الارتفاعات عن الانخفاض بسبب تقليص تلك المخصصات منذ اغسطس 2013 والذي انتهى في 2014، ومن المتوقع أن تستمر ايضا في 2016، اذ أن تعديل مستواهم بدء في مايو 2015.

يذكر انه بالرغم من الزيادة في مخصصات الاولاد مقارنة ب-2014، مستواها كنسبة من متوسط لاجر كان اقل بكثير من مستواها في بداية العقد. في حال عائلات مع خمسة اولاد "جدد" فهي تصل إلى نصف هذا المستوى.

متقاضي المخصصات

ارتفع عدد متقاضي مخصصات **الشيخوخة والورثة** في 2015 ب-3.7-حوالي 900 ألف مسن ووريث بالمعدل في الشهر (جدول 6). تعكس هذه النسبة ارتفاع 4.4٪ بعدد متلقي المخصصات بموجب قانون التأمين الوطني ومخصصات خاصة وانخفاض 1.1٪ بمتلقو مخصصات الورثة. في فرع **الاولاد**، على غرار السنوات الأخيرة، ارتفع عدد العائلات المتلقية لمخصصات اولاد بنسبة 1.9٪ نتيجة نمو طبيعي للسكان. وصل اجمالي ما دفع في 2015 كمخصصات اولاد حوالي 2.7 مليون ولد الذين يعيشون في حوالي 1.1 مليون عائلة.

في فرع العجز العام، ارتفع عدد متلقو **مخصصات العجز العام** بنسبة 3.2٪ بعد استقرار لمرة واحدة في 2014. استمر الارتفاع في مخصصات اخرى في الفرع بحجم مشابه للسنوات السابقة: عدد متلقو **مخصصات الخدمات الخاصة** وعدد متلقو **مخصصات ولد عاجز** ارتفعت بحوالي 10٪ (مقارنة بحوالي 13٪ في 2014) وارتفع عدد متلقو **مخصصات الحركة** ب-3.6٪. لقد نتج الارتفاع في عدد متلقو مخصصات ولد عاجز بسبب توسيع قائمة الحالات التي تمنح استحقاق لتلك المخصصات والارتفاع بعدد متلقو مخصصات الخدمة الخاصة ينسب إلى اضافة فحص ال-IADL على اعقاب لجنة بن يهودا (انظر ادناه إلى فصل 3، عجز عام). كما ارتفع في فرع مصابو العمل عدد متلقو مخصصات العجز الدائمة بنسبة عالية جدا، 4.8٪، بين 2014 و-2015، بينما انخفض عدد متلقو رسوم الاصابة قليلا (ب-0.3٪) بين السنتين.

ارتفع عدد النساء متلقيات منحة الولادة في 2015 بنسب 2.3٪ و-2.9٪ بالتلائم، نتيجة النمو الطبيعي والارتفاع في عدد الموظفين. ارتفع عدد متلقو مخصصات التمريض بنسبة حوالي نصف بالمئة. بالمقابل انخفض عدد متلقو رسوم البطالة ب-0.9٪، وعدد متلقو ضمان الدخل في سن العمل بنسبة حادة 4.6٪. ينسب جزء من الانخفاض إلى الارتفاع بعدد الموظفين في سوق العمل والانخفاض في نسبة البطالة بين 2014 و-2015. الانخفاض بعدد متلقو ضمان الدخل يتمم منهج طويل والذي بدء بالتقليص الكبير في 2003 واستمر بانقطاعات قصيرة حتى 2015. الارتفاع المعتدل ينتج على ما يبدو من التغييرات التشريعية (ملكية مركبة، انظر فيما يلي فصل 3، ضمان دخل)، التي وسعت قليلا دائرة مستحقي المخصصات.

لقد سبق الانخفاض في عدد متلقو رسوم البطالة في 2015 تقلبات عديدة بنسبة المتلقين. خلال الثلاث سنوات بين 2012-2014، كانت ارتفاعات، بعضها عالية، بالرغم من الانخفاض في نسبة البطالة في القطاع، بسبب التسهيلات في شروط الاستحقاق للعمال اليوميين، ولكن في 2003-2008 انخفض عدد المتلقين بسبب الوضع الاقتصادي في القطاع والتغييرات في شروط استحقاق المخصصات. بسبب الازمة الاقتصادية والارتفاع بنسبة البطالة التي بدأت في اواخر 2008، شرّعت في بداية 2009 تعليمات مؤقتة، والتي خصصت لمساعدة العاطلين عن العمل الغير مستحقين لرسوم البطالة بموجب قانون التأمين الوطني ولتدفع لهم مخصصات خاصة. بسبب ذلك اضيف كثيرون مؤقتا إلى متلقي المخصصات وارتفع عدد المتلقين لاكثر من 50٪. تزكية جزئية لهذ الارتفاع الحاد حدثت في 2010 مع انتهاء التعليمات المؤقتة المذكورة وانخفض عدد المتلقين ب-21٪. وحدث انخفاض معتدل اضافي في 2011.

جدول 6
متقاضي المخصصات في فروع التأمين الأساسية (متوسط في الشهر), 1990-2014

سنة	شيخوخة وباقين*	عجز عام				مصابي عمل		أمومة		أولاد	رسوم بطالة	ضمان دخل (لفئة سكانية في سن العمل)****	تمريض
		مخصصات عجز عام	مخصصات لخدمات خاصة	مخصصات ولد عاجز	مخصصات الحركة	رسوم إصابة **	مخصصات عجز دائم	منحة ولادة*	رسوم ولادة*	عائلات التي تتقاضى مخصصات أولاد***			
عدد المتقاضين (ألاف)													
1990	442.6	73.5	6.5	5.8	11.4	59.1	11.8	107.7	43.7	532.5	50.6	30.8	25.0
1995	553.9	94.0	10.2	10.3	13.2	84.9	14.6	113.4	55.2	814.7	61.5	74.8	59.0
2001	677.0	142.4	18.9	16.4	19.3	59.5	20.8	127.2	71.2	928.2	104.7	141.8	105.4
2005	719.9	170.9	24.0	21.0	24.9	56.0	25.2	148.4	77.0	956.3	58.8	139.9	115.0
2008	735.8	195.0	29.4	25.3	28.9	58.1	29.2	152.0	93.6	994.8	48.0	111.8	131.1
2009	746.9	200.1	31.2	26.5	30.4	57.5	30.9	156.4	97.7	1,012.0	73.0	111.8	136.6
2010	758.5	207.2	33.1	27.9	31.6	59.3	32.3	166.7	103.3	1,030.1	57.7	109.4	141.4
2011	780.1	213.0	35.2	29.5	33.0	59.4	33.9	163.4	105.7	1,048.7	57.4	105.3	145.6
2012	802.5	217.6	37.8	32.1	34.1	61.4	35.7	169.2	112.0	1,068.1	62.4	103.8	152.8
2013	833.9	222.6	40.9	36.0	35.3	64.2	37.4	169.7	114.4	1,088.3	69.6	104.4	156.5
2014	868.3	222.6	46.2	40.5	36.6	66.5	39.3	173.2	120.4	1,107.5	72.0	103.0	159.5
2015	900.8	229.7	50.8	44.6	37.9	66.3	41.2	177.1	123.8	1,128.3	68.2	98.3	160.5
زيادة سنوية (نسب مئوية)													
1990-1986	2.6	3.4	7.2	7.7	1.5	-0.1	3.6	0.5	0.5	-0.5	20.9	8.6	17.4
1995-1991	4.6	5.0	9.4	12.2	3.0	8.4	4.4	1.8	4.8	8.9	4.0	19.4	18.7
2000-1996	3.5	7.6	10.2	8.2	4.9	-2.1	6.3	3.1	5.0	2.3	8.5	11.4	10.2
2001	3.0	5.2	13.9	7.2	14.9	-9.3	5.1	-3.6	0.8	1.7	13.1	10.6	10.1
2005	-0.3	5.2	5.9	7.2	5.9	-2.9	5.0	.	-0.6	1.1	0.7	-3.3	1.4
2008	0.9	4.0	7.3	6.3	5.9	3.8	5.0	3.3	8.8	1.4	-3.6	-6.8	4.7
2009	1.5	2.6	6.1	4.7	5.2	-1.0	5.8	3.7	4.4	1.7	52.1	0.0	4.2
2010	1.5	3.5	6.1	5.3	3.9	3.1	4.5	6.6	5.7	1.8	-21.0	-2.1	3.5
2011	2.8	2.8	6.4	5.7	4.3	0.2	5.0	-1.8	2.3	1.8	-0.5	-3.7	3.0
2012	2.9	2.2	7.4	8.8	3.3	3.4	5.3	3.5	6.0	1.8	7.7	-1.4	4.9
2013	3.9	2.3	8.1	12.2	3.6	4.6	4.9	0.3	2.1	1.9	11.6	0.6	2.4
2014	4.1	0.0	13.0	12.5	3.7	3.6	5.1	2.1	5.2	1.8	3.4	-1.3	1.9
2015	3.7	3.2	10.0	10.1	3.6	-0.3	4.8	2.3	2.8	1.9	5.3-	-4.6	0.6

* منذ 2010 عدد متقاضي مخصصات الشيخوخة والباقين الذين تلقوا مخصصات مقسمة لشيخوخة وباقين, يعتبرون كوحدة واحدة.

** عدد المتقاضين المختلفين خلال السنة.

*** المعطيات لسنة 1985 و-1990 تشمل عائلات التي أعيدت لهم مخصصات الولد الأول والولد الثاني بواسطة المستخدم. في سنة 1993 عادت المخصصات لتكون عامة.

جباية رسوم التأمين من عامة السكان ومصادر تمويل المخصصات

يتم تمويل مدفوعات مخصصات التأمين الوطني من اربعة مصادر: (أ) جباية رسوم تأمين وطني (مباشرة من عامة السكان وتعويض المالية مقابل تخفيض رسوم التأمين الوطني للمستخدمين والمؤمنين المستقلين). (ب) اشتراك الحكومة في تمويل المخصصات الجبائية. (ج) تمويل الحكومة للمخصصات الغير – جبائية. (د) مقبوضات من فوائد استثمار الارصدة المالية، بالاخص في سندات حكومية. بالاضافة إلى جباية رسوم التأمين الوطني تقوم المؤسسة ايضا بجباية رسوم تأمين الصحة وتحولها إلى صناديق المرضى.

خلال الثلاث سنوات الأخيرة، 2013-2015، طرأت تغييرات على نسبة رسوم التأمين للمستخدمين. في 2013 ارتفع تدريجيا رسوم التأمين بالنسبة العادية 0.6 نقطة مئوية وطبق على فروع التأمين التي لا تشترك فيها وزارة المالية، ولذلك عاد اشتراكه ليكون 210٪ في الجباية لفرع الاولاد. في 2014 كان من المفروض أن ترتفع النسبة العادية ب-0.5 نقطة مئوية، ولكنها ارتفعت ب-0.25 فقط ولذلك استمرت الزيادة إلى 7.5٪ حتى 2016 وليس حتى 2015 كما كان محددا في البداية. في 2015 استمرت النسبة العادية بالارتفاع ووصلت إلى 7.25٪. نسبة رسوم التأمين للدخل الاعلى من 60٪ من متوسط الراتب وحتى الحد الاعلى (5 اضعاف المبلغ الاساسي)، والذي يشمل ايضا قسم العامل، وصل 14.25٪.

جباية رسوم التأمين من عامة السكان

ارتفعت مقبوضات المؤسسة من جباية رسوم التأمين الوطني ورسوم تأمين الصحة واقعيا ب-6.8٪ في 2015، مقارنة بنسبة أكثر اعتدالا، 4.6٪ في 2014. المقبوضات لفروع التأمين الوطني ارتفعت ب-7.4٪ -نسبة اعلى من نسبة الارتفاع بمقبوضات نظام الصحة والتي كانت 537٪ (جدول 7). يعود الارتفاع بالاخص إلى التطورات في سوق العمل-الارتفاع بعدد الموظفين والزيادة الواقعية في الاجر، ورفع رسوم التأمين للمستخدمين بسبب تغييرات تشريعية.

في 2015 بلغت مقبوضات الجباية 62.2 مليارد ش.ج.، من بينها 38.8 مليارد لفروع التأمين الوطني و-20.8 مليار لنظام الصحة. إلى الجباية من العامة/ السكان اضيف حوالي 2.7 مليارد ش.ج. والتي حولتها خزينة الدولة كتعويض مقابل تخفيض رسوم التأمين للمستخدمين والمستقلين (بموجب مادة 32 ج1 للقانون).

بمفاهيم نسب من النتاج المحلي ارتفعت الجباية الشاملة إلى مستوى 5.2٪، 3.4٪ يشمل جباية لفروع التأمين الوطني (ارتفاع 0.1٪ مقارنة ب-2014)، و-1.8٪ لنظام الصحة. في جميع السنوات المستعرضة في جدول 7 وبمفهوم نتاج كانت الجباية 5٪ من النتاج المحلي الخام، النسبة الادنى منذ بداية العقد-6.3٪ في 2003. قسم الجباية من عامة السكان في اجمالي الضرائب المباشرة للافراد انخفض من 47.3٪ إلى 45.6٪ بين السنتين.

جباية من الاجيرين ومن غير-الاجيرين

تختلف نسبة الارتفاع بالجباية من مختلف الاجيرين عن نسبة الارتفاع بالجباية من غير الاجيرين. الجباية المباشرة من الاجيرين ومستخدميهم ارتفعت واقعيا في 2015 ب-7.4٪ مقارنة ب-4.8٪ في 2014، ولقد تأثرت من التغييرات التشريعية التي فصلت اعلاه المرتبطة بالمستخدمين وكذلك من التغييرات في سوق العمل: متوسط الاجر لوظيفة اجير ارتفع اسميا ب-2.3٪ (وواقعيا ب-3٪)، وارتفع عدد الوظائف ب-2.4٪، بعد

ارتفعات مشابهه في السنة السابقة. ولقد ارتفعت الجباية المباشرة من المؤمنين الغير-اجيرين واقعيا بين السنتين ب 7.0٪ (مقارنة ب-2014) وهي بالاساس (92.8٪) جباية من المستقلين. الجباية من المستقلين، والتي تعتمد على تقدير الضريبة من 2013 والمحتلنة بارتفاع الاسعار فقط، ارتفعت واقعيا ب-5.8٪، وارتفعت واقعيا الجباية من غير الاجيرين الذي يقومون بدفع رسوم التأمين على اساس الدخل الادنى، والتي تشكل حوالي 4.3٪ من اجمالي الجباية من غير الاجيرين، بنسبة اعلى حوالي 9٪.

جدول 7

جباية لصالح تأمين وطني ونظام الصحة ، 2011-2015

	2011	2012	2013	2014	2015
اسعار جارية (ملايين ش.ج.)					
اجمالي المقبوضات من رسوم التأمين	**51,150**	**52,701**	**55,891**	**58,720**	**62,272**
اجمالي الجباية من عامة السكان	**48,719**	**50,276**	**53,420**	**56,146**	**59,564**
لصالح فروع التأمين الوطني	31,305	32,144	34,498	36,536	38,783
لصالح نظام الصحة	17,414	18,132	18,922	19,790	20,781
تعويض وزارة المالية	2,431	2,425	2,471	2,574	2,708
مؤشرات لتطور الجباية من عامة السكان					
نسبة تغيير حقيقية					
اجمالي الجباية من عامة السكان	**3.7**	**1.5**	**4.7**	**4.6**	**6.8**
لصالح فروع التأمين الوطني	4.0	1.0	5.7	4.9	7.4
لصالح نظام الصحة	3.3	2.4	2.8	4.1	5.7
كنسبة من الناتج المحلي الخام					
اجمالي الجباية من عامة السكان	**5.2**	**5.0**	**5.1**	**5.1**	**5.2**
لصالح فروع التأمين الوطني	3.3	3.2	3.3	3.3	3.4
لصالح نظام الصحة	1.9	1.8	1.8	1.8	1.8
كنسبة من الضرائب المباشرة للافراد					
اجمالي الجباية من عامة السكان	**48.4**	**48.2**	**48.1**	**47.3**	**45.6**
لصالح فروع التأمين الوطني	31.1	30.8	31.1	30.6	29.7
لصالح نظام الصحة	17.3	17.4	17.0	16.7	15.9
كنسبة من الضرائب المباشرة					
اجمالي الجباية من عامة السكان	**35.4**	**34.0**	**33.4**	**33.7**	**33.9**
لصالح فروع التأمين الوطني	22.7	22.5	21.6	21.8	22.1
لصالح نظام الصحة	12.7	12.5	11.8	11.9	11.8

صادر تمويل المخصصات

اجمالي مقبوضات المؤسسة لتمويل فروع التأمين ارتفعت في 2015 ب-6.1٪ بمفاهيم واقعية وبلغت 79.3 مليارد ش.ج. باسعار جارية (جدول 8). ويرجع هذا الارتفاع إلى ارتفاع في نسبة الجباية من عامة السكان[18] - 7.2٪، ومن الارتفاع العالي باشتراك الحكومة بموجب مادة 32(أ) للقانون-15٪ (الناتجة بالاخص من قرار الحكومة بزيادة مخصصات الاطفال منذ مايو 2015 بعد أن خفضت في اغسطس 2013). معنى الزيادة انه حين تقلصت مخصصات الاولاد، حوّل كامل مبلغ التوفير إلى وزارة المالية بواسطة تقليص نسبة الاشتراك في الجباية لفرع الاولاد. عندما عادت المخصصات إلى مستواها ابتداءا من 2013، عاد الاشتراك بتمويل المخصصات من قبل الحكومة، 7.6٪ مقارنة ب-2014، وبانخفاض في دفعات الفائدة بحوالي 1٪، والتي تشكل عشر اجمالي مقبوضات المؤسسة.

جدول 8

مصادر التمويل لفروع التأمين الوطني، 1995-2015

سنة	اجمالي المقبوضات*	رسوم تأمين وطني**	اشتراك الدولة ***	تمويل الحكومة للمخصصات	مقبوضات من فائدة
			اسعار جارية ملايين ش.ج.		
1995	23,581	12,171	4,222	4,650	2,504
2000	41,207	20,751	8,336	8,148	3,907
2005	49,705	24,299	11,700	8,616	4,850
2010	63,821	31,289	15,014	10,032	7,000
2011	68,976	33,736	17,304	10,203	7,304
2012	71,398	34,569	18,206	10,454	7,693
2013	74,017	36,969	18,115	10,539	7,748
2014	75,201	38,930	17,015	10,879	7,812
2015	79,309	41,491	19,453	9,994	7,681
			زيادة سنوية حقيقة (نسب مئوية)		
2000	7.6	9.8	1.6	10.8	3.6
2005	3.2	4.2	5.0	-0.5	3.7
2010	2.2	8.3	-6.4	-1.7	2.3
2011	4.5	4.2	11.4	-1.7	0.9
2012	1.8	0.7	3.4	0.7	3.6
2013	2.1	5.4	-2.0	-0.7	-0.8
2014	1.1	4.8	-6.5	2.7	0.3
2015	6.1	7.2	15.0	-7.6	-1.1
			توزيع (نسب مئوية)		
1995	100.0	51.6	17.9	19.7	10.6
2000	100.0	50.4	20.2	19.8	9.5
2005	100.0	48.9	23.5	17.3	9.8
2010	100.0	49.0	23.5	15.7	11.0
2011	100.0	48.9	25.1	14.8	10.6
2012	100.0	48.4	25.5	14.6	10.8
2013	100.0	49.9	24.5	14.2	10.5
2014	100.0	51.8	22.6	14.5	10.4
2015	100.0	52.7	24.7	12.8	9.8

* يشمل تعويضات طرف ثالث.
** يشمل تعويض وزارة المالية.
*** بموجب مادة 32(أ) للقانون.

[18] تختلف هذه النسبة قليلا عن النسبة التي تم تفصيلها في البند السابق ، اذ أن جباية رسوم تأمين وطني في هذا الجدول تشمل تعويض وزراة المالية.

ارتفعت المقبوضات منذ 2010 بحوالي 17٪ من حيث القيمة الواقعية، بالاخص بسبب الارتفاع بالمقبوضات من جباية رسوم التأمين الوطني بنسبة حوالي 24٪. مركب اشتراك الحكومة على جزئيه ارتفع بحوالي نصف ذلك-بنسبة حوالي 10٪، بينما ارتفعت الفائدة بنسبة معتدلة جدا حوالي 3٪. الارتفاع المتراكم بجميع مركبات اشتراك الحكومة كان إذا أكثر اعتدالا من جباية رسوم تأمين في تلك الفترة، حيث لم ترافق كل اضافة جباية بسبب تغييرات تشرعية، بشكل مقصود، اضافة اشتراك من قبل الدولة، كما قد يتوقع. لذلك ارتفعت نسبة الجباية من رسوم التامين تدريجيا من 49٪ في 2010 إلى 52.7٪ في 2015 وبذلك وصلت إلى مستواها (تقريبا) منذ 1995، على حساب انخفاض معين بنسبة مشاركة الحكومة والحد الاعلى من الايرادات. هذا الاتجاه يتعارض مع الاتجاه الذي حصل قبل خمس سنوات سبقت (2010-2014).

الفوائض/ العجوزات والاحتياطات المالية

إذا تجاهلنا دخل الفائدة من استثمارات المؤسسة، انخفض العجز في ميزانية المؤسسة ليصل إلى 2.2 مليار دولار في عام 2015، مقارنة بحوالي 4 مليار عام 2015 وحوالي 3 مليارات في عام 2013 و-2014. والعام الأخير الذي كان فيه فائض في الميزانية كان عام 2008. ويرجع الانخفاض في العجز أساسا إلى الانخفاض في العجز في فروع المخصصات البديلة للاجر (إصابات العمل والبطالة). في فرع الاولاد، استمر فائض الميزانية في الارتفاع من -14.5 إلى 15.5 مليار بين السنتين.

مع الأخذ بعين الاعتبار مقبوضات الفائدة، انتهت النشاطات المالية للتأمين الوطني بفائض (جدول 9). تحول العجز التشغيلي إلى فائض قدره 5.5 مليار ش.ج. مقارنة ب-3.6 مليار في عام 2014. ومع ذلك، تبقت جميع الفروع دون اضافة الفائدة من الاستثمارات كما هي بعد اضافتها.

جدول 9

فوائض/ عجوزات في فروع التأمين الوطني (ملايين ش.ج.، اسعار جارية)، 2011-2015

فرع التأمين	دون فائدة					يشمل فائدة				
	2011	2012	2013	2014	2015	2011	2012	2013	2014	2015
المجموع	**-994.2**	**-3,145**	**-3,053**	**-4,175**	**-2,214**	**6,310**	**4,548**	**4,696**	**3,637**	**5,467**
شيخوخة وورثة	-2,004.8	-2,862	-3,374	-4,233	-4,520	692	-107	-692	-1,583	-2,031
عجز عام	-3,606.4	-4,168	-5,046	-5,043	-5,295	-3,407	-4,096	-4,349	-4,958	-5,188
مصابو العمل	-1,252.2	-1,341	-857	-640	-22	-1,140	-1,266	-836	-640	-22
امومة	-2,226	-2,579	-2,604	-2,771	-2,736	-2,226.3	-2,613	-2,549	-2,724	-2,684
اولاد	12,641	13,076	13,976	14,480	15,528	16,752	17,738	18,579	19,204	20,245
بطالة	-1,881.7	-2,188	-2,456	-2,498	-1,491	-1,881.7	-2,188	-2,456	-2,498	-1,491
تمريض	-2,786.2	-3,182	-3,428	-3,596	-3,823	-2,786.2	-3,228	-3,360	-3,530	-3,749
اخر	123	99	134	126	145	307	307	358	365	387

فصل 2
رفاه، فقر وفوارق اجتماعية

مقدمة

قياس الفقر في إسرائيل، كما في غالبية الدول الغربية والمنظمات العالمية، يستند على الطريقة النسبية، التي يعتبر الفقر بموجبها ظاهرة ضيق نسبية والتي يجب تقديرها بناء على صلتها بمستوى المعيشة التي يمتاز بها المجتمع. نصف العائلة بالفقر إذا كان مستوى المعيشة فيها حسب ما ينعكس من مدخولاتها التي تردها للفرد اقل من نصف متوسط مدخولات السكان. المستجدات المعروضة في هذا الفصل، والتي هي ثمرة اعداد البحث والتخطيط لمؤسسة التأمين الوطني-تستند على استطلاعات الدخل والمصاريف السنوية التي تجريها دائرة الاحصاء المركزية بصورة جارية[19].

يبدأ الفصل بالحديث عن مركز إسرائيل من ناحية المصروفات العامة للرفاهية في سنة 2015 (بند 2) ولاحقا يتم ايضا استعراض نتائج وتحليلات مختارة المتعلقة بأبعاد الفقر وعدم المساواة[20] في إسرائيل مقارنة مع دول ال-OECD (بند 3). لاحقا سنستعرض النتائج الاساسية لأبعاد الفقر وعدم المساواة عند جميع المواطنين حسب طريقة القياس المتبعة في إسرائيل[21] (بند 4)، وفي النهاية سيتم عرض موجز لثلاثة ابعاد بديلة للفقر والتي طورّت على يد دائرة الدراسة والتخطيط، وكذلك نتائج الفقر الناتجة عنها للسنوات 2014-2013 (بند 5). في الفصل صندوقين: صندوق 1 الذي يوسع المقارنة الدولية لأبعاد الفقر وفقا لفئات عمرية، حسب تصنيف انظمة الرعاية الاجتماعية لإسبينج أندرسون[22]، وصندوق 2 يعرض معطيات أولية من استطلاع اولي (pretest) للأمن الغذائي لدى عائلات التي شاركت بالاستطلاعات خلال السنوات 2011 و-2012، أي أن المعطيات في الاستطلاع عبارة عن "معطيات مقطعية" لاستطلاعات السابقة.

لهذا الفصل ملحقان (في القسم الاخير من التقرير): **قياس الفقر ومصادر المعطيات**، والذي يشمل وصف مفصل لطريقة قياس الفقر ومصادر المعطيات، **وجداول الفقر وعدم المساواة** التي توسع الافاق بخصوص الفقر وعدم-المساواة.

مصاريف الرفاه العامة في إسرائيل 2015

في 2015 شكلت مصاريف الرفاه العامة 16.1 نقطة مئوية من الناتج المحلي الخام. هذه النسبة، التي وصلت ذروتها خلال السنوات 2001-2003 (وشكلت حوالي 20٪ من الناتج)، انخفضت بالتعاقب حتى 2006 وتوقفت منذ ذلك الحين عند مستوى 16٪-17٪ من الناتج المحلي الخام (رسم بياني 1، جدول 1).

في 2015، أكثر من نصف المصاريف (8.7٪ من الناتج المحلي الخام)، خصصت للدعم المالي، والبقية (7.2٪) للدعم العيني، أي الدعم من خلال تقديم خدمات للمواطنين، وبالأخص خدمات صحية. بمرور السنوات تآكل قسم الدعم المالي في مصروفات الرفاه بمصطلحات النتاج المحلي الخام إلى حد ما مقارنة بقسم الخدمات العينية، التي ارتفعت باعتدال. نسبة المصاريف العينية من مجمل مصاريف الرفاه استقرت بنسبة حوالي 7٪ خلال السنوات 2006-2012 ومنذ آنذاك ارتفعت قليلا لتصل 7.4٪ في سنة 2014 و-7.2٪ في 2015. الدعم المالي، الذي شكل 8.7٪-8.8٪ من النتاج المحلي الخام منذ سنة 2010 وحتى 2014، بقي في نفس المستوى في 2015.

---

19 تفصيل وتوسيع طريقة القياس ومصادر المعطيات معروضة في ملحق **قياس الفقر ومصادر المعطيات**.

20 OECD (2008). **Growing unequal? Income distribution and poverty in OECD countries**.

21 بند 3 هو ملخص مختصر لمنشور مؤشرات الفقر والفوارق الاجتماعية – **تقرير سنوي 2014**, الذي يظهر على موقع التأمين الوطني.

22 Andersen E. (1990). **The three worlds of welfare capitalism**. Princeton University.

الدعم المالي لأشخاص بسن العمل انخفض باستمرار وبشكل تدريجي، من 5.6٪ من النتاج المحلي الخام في ذروته في سنة 2001 الى 3.8٪ في 2015-اتجاه الذي يعكس بالأخص التقليص في المخصصات. ازداد الدعم للمسنين من 4.6٪ في 2013 ووصل الى 4.9٪ من النتاج المحلي الخام في 2014 و-2015. في مجال الدعم العيني ارتفع قسم المصاريف الصحية باعتدال ولكن بالتعاقب بين 2011 و-2014، من 5.4٪ من النتاج المحلي الخام وحتى 5.7٪ منه، وفي 2015 انخفض قليلا ليصل 5.5٪.

رسم بياني 1

مصاريف الرفاه العامة كنسبة مئوية من النتاج المحلي الخام-إسرائيل، 2000-2015

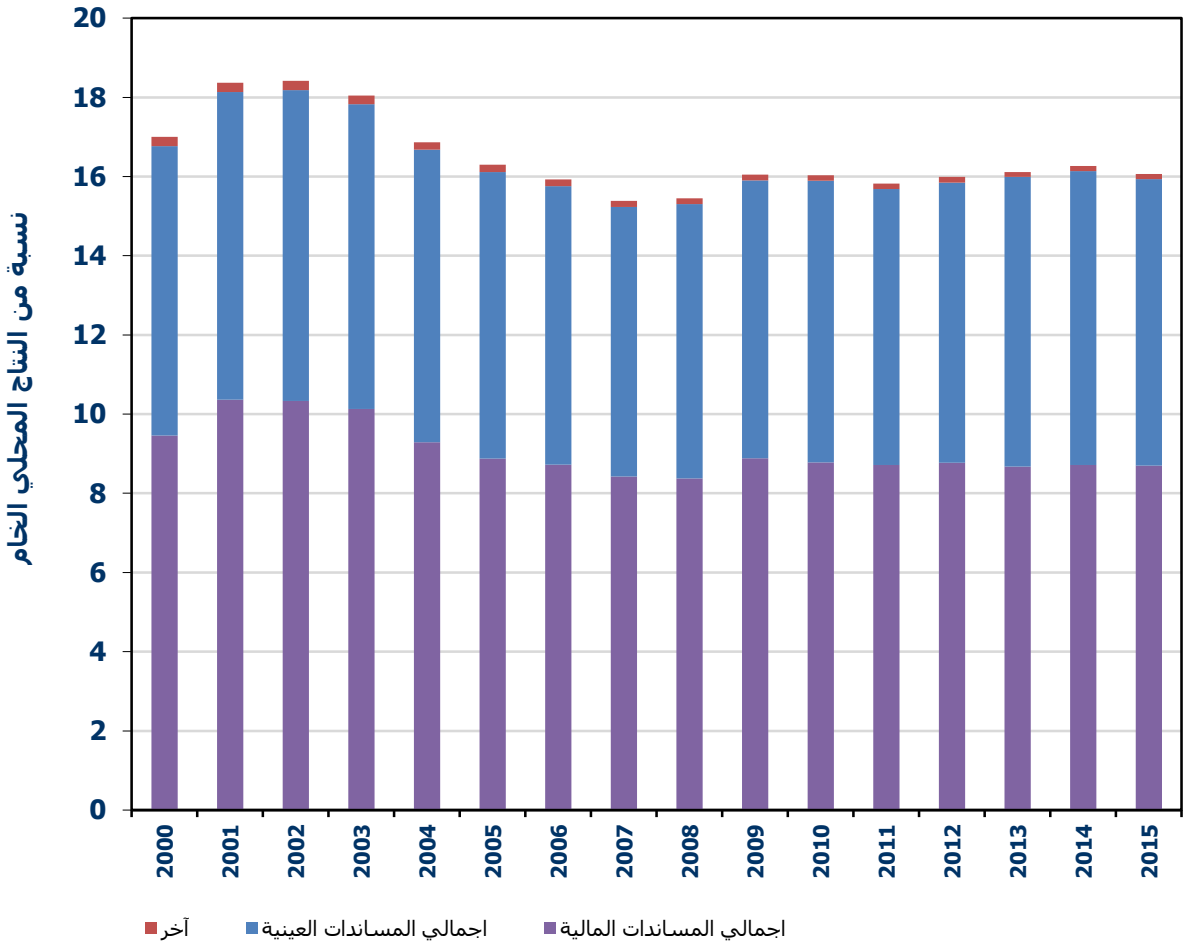

* مصدر المعطيات حول إسرائيل: دائرة الاحصاء المركزية

جدول 1

مصاريف الرفاه العامة حسب مركباتها، 2010-2015

	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مجمل المصاريف العامة للرفاه	**16.0**	**15.8**	**16.0**	**16.1**	**16.3**	**16.1**
اجمالي المساعدات المالية	**8.8**	**8.7**	**8.8**	**8.7**	**8.7**	**8.7**
دعم الفئات السكانية في سن العمل*	4.0	4.0	3.9	3.9	3.8	3.8
تأمين وطني	3.2	3.1	3.1	3.0	2.9	2.9
مخصصات مالية اخرى **	0.8	0.8	0.8	0.8	0.9	0.9
دعم للمسنين ***	4.8	4.8	4.9	4.8	4.9	4.9
تأمين وطني	2.5	2.5	2.5	2.4	2.5	2.5
تقاعد لعمال الدولة	2.2	2.2	2.3	2.3	2.4	2.3
مساعدة في اجر الشقة	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
اجمالي الدعم العيني	**7.1**	**7.0**	**7.1**	**7.3**	**7.4**	**7.2**
دعم الفئات السكانية في سن العمل ****	1.5	1.4	1.5	1.6	1.6	1.6
دعم للمسنين	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
صحة وتمريض	5.5	5.4	5.5	5.6	5.7	5.5
آخر***	**0.1**	**0.1**	**0.1**	**0.1**	**0.1**	**0.1**

مصدر: معطيات دائرة الاحصاء المركزية لدائرة الدراسة، بموجب قواعد تصنيف ال-OECD في استمارةSOCX .

* تعتبر المساعدة في اجرة المسكن من المخصصات العينية.
** منحة الدخل (ضريبة الدخل السلبية).
*** تم تحويل مخصصات الورثة إلى الدعم العيني بالمسنين بالرغم من أن جزءا منها موجه إلى الفئات السكانية في سن العمل.
**** المخصصات العينية المرتبطة بالمخصصات المالية في مجالات الورثة، عدم القدرة على العمل، العائلة، وغيرها.
***** بالأخص تدخل فعال في سوق العمل.

ابعاد الفقر حسب السن-مقارنة دولية

كما التغييرات في ظروف الحياة على مر السنوات، كذلك يختلف معدل الفقر[23] في اعمار مختلفة. هكذا مثلا-حالة التوظيف، حجم الدخل من العمل والحالة الاجتماعية تتغير خلال الحياة وتؤثر على الحالة الاقتصادية للفرد واحتمال أن يكون المرء فقيرا.

عند قياس الفقر حسب ال-OECD[24]، ، احتمال وجود ولد فقير في إسرائيل هو 25.0٪ حسب معطيات مصروفات 2014، وهي الاعلى مقارنة بالفئات العمرية الاخرى. ينخفض هذا الاحتمال مع مرور السنوات، إلى 18.2٪، 15.8٪ و-10.0٪ في اعمار 18-25، 26-50 و-51-65 بالتلائم. في سن التقاعد يرتفع احتمال أن يكون المرء فقيرا ويصل وفقا لمعطيات 2014 إلى 21.7٪. المقارنات ادناه تستند على معطيات ال-OECD

[23] في هذا الفصل تستخدم بالتناوب المصطلحات **معدل الفقر, ومؤشرات الفقر** بنفس المعنى.

[24] قياس الفقر في دول ال-OECD، كما في اسرائيل ، يستند على خط الفقر المحسوب كنصف متوسط الدخل المتاح للفرد المعياري. مع ذلك، هناك فروق صغيرة المتعلقة بالأخص بمقياس التكافؤ المختلف (الية التي تستخدم للمقارنة بين مستوى الحياة لدى عائلات بأحجام مختلفة).

المحتلنة لكل دولة خلال السنوات 2011-2014 حسب تزامنها[25] وعلى استطلاع مصاريف 2014 في إسرائيل، وجميعها تمت حسب تعريف الفقر المتبع في OECD.

خلافا لإسرائيل، حيث نجد ان فئة العمر الافقر هي الاولاد، فئة العمر الافقر بالمعدل بين دول ال-OECD هي الشباب بأعمار 18-25 – من بينهم 13.7٪ فقراء (رسم بياني 2). كما الاحوال في إسرائيل، ايضا وسط الدول المتطورة احتمال أن يكون المرء فقيرا ينخفض في هذه الدول بالسنوات التي تليها، إلى معدل 9.6٪ و-9.3٪ بأعمار 26-50 و-51-65 بالتلائم، ويرتفع في سن التقاعد ليصل 10.7٪. الانخفاض في معدل الفقر خلال حياة البلوغ وارتفاعها لاحقا في سن التقاعد، سواء في إسرائيل أو في الدول المتطورة، يتفق مع الارتفاع في الدخل في سنوات العمل وانخفاضه عند بلوغ سن التقاعد.

معدل الفقر في إسرائيل عالي مقارنة بدول ال-OECD في معظم الفئات العمرية، باستثناء بأعمار 51-65 (بالغين قبل سن التقاعد)، حيث معدل فقرهم 10.0٪، مشابه لذلك المتواجد لدى الدول التي قورنت بها-9.3٪. هذا الحقيقة تدل على الاختلاف الكبير بمستوى الفقر في إسرائيل حسب الفئات العمرية وعن عدم المساواة المرتفع من هذه الناحية مقارنة بالمتوسط في الدول المتطورة.

[25] معطيات ال-OECD في هذا الفصل هي الاكثر حتلنة من بين المعطيات المتوفرة: كندا – ل-2011، فنلندا ، هولندا والولايات المتحدة – ل-2013، هنغاريا – ل-2014 وبقية الدول ل-2012. معطيات إسرائيل تعتمد على استطلاع مصاريف اسر في 2014.

رسم بياني 2

معدل فقر لدى الافراد حسب السن-مقارنة دولية، سنوات مختارة*

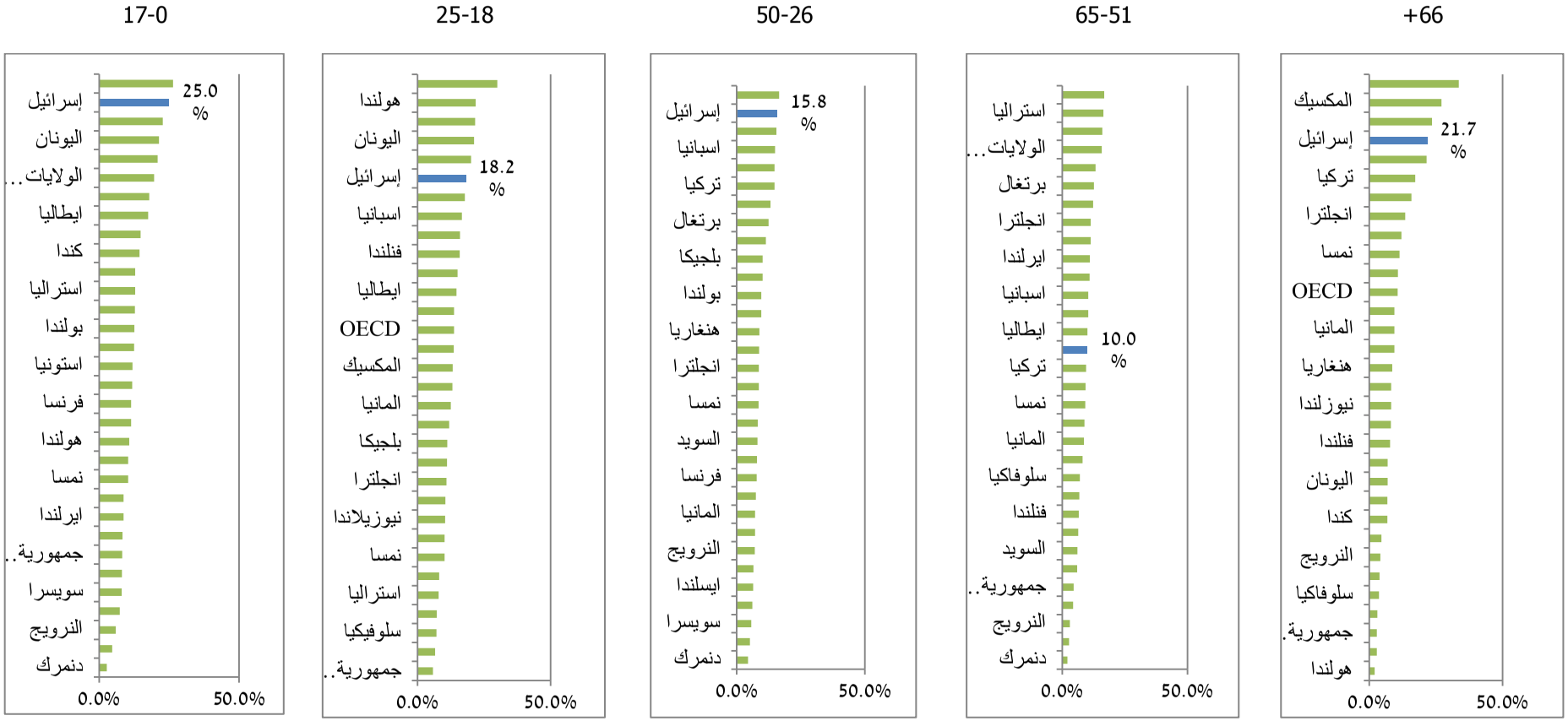

* انظروا إلى ملاحظة 6 في هذا الفصل.

معدل الفقر بين جميع الافراد في إسرائيل اعلى من ذلك المتواجد في ال-OECD بحوالي 74٪. تتأثر هذه النسبة بالأخص من مستوى الفقر لدى اطفال وبالغين في سن التقاعد، والتي تشكل اضعاف تلك المتواجدة في دول ال-OECD (انظر إلى رسم بياني 3، حيث العلاقة بين المؤشرين لكل فئة عمرية ممثلة بواسطة دوائر التي تظهر قيمتها في المحور الايمن).

رسم بياني 3

معدل الفقر لدى افراد حسب السن-مقارنة بالمتوسط في ال-OECD

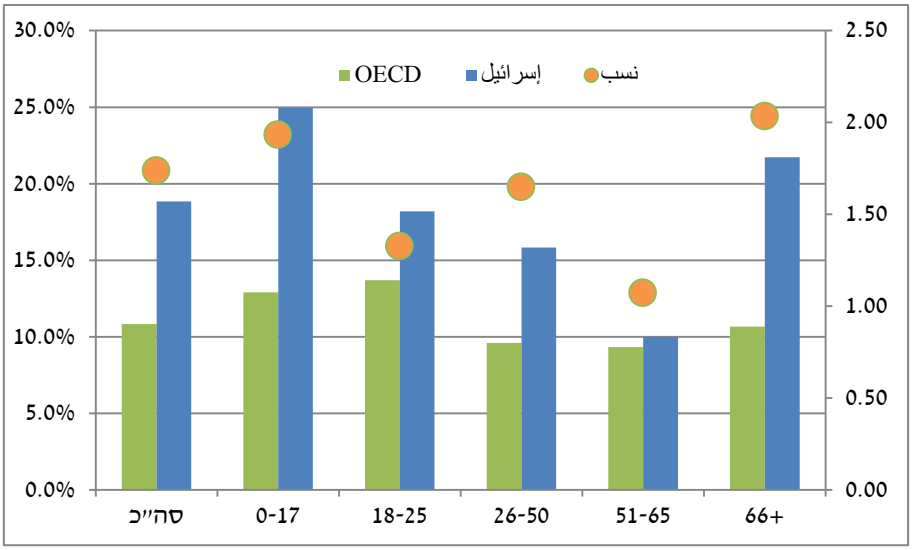

فقر وعدم مساواة في 2014

خط الفقر ومستوى الحياة

منذ 2012، ومع الغاء استطلاع الدخل المدموج لدائرة الاحصاء المركزية، تم احتساب الفقر وعدم-المساواة حسب استطلاع مصاريف العائلات في دائرة الاحصاء المركزية، والذي يشمل اضافة إلى معطيات المصاريف، ايضا معطيات دخل مفصلة للعائلات، وتغييرات في حساب المعطيات مقارنة بسنوات سابقة. هذه التغييرات خلقت ازمة في السلسلة وبذلك خلقت مشكلة بتنفيذ مقارنة مباشرة مقابل سنة 2011[26].

في 2013 اجري الاستطلاع بطرق مشابهة لتلك التي طبقت في 2012، ولكن تبين أن معطيات نسبة التوظيف عادت ايجابية بنسبة كبيرة مما يتناقض مع معطيات من مصادر معلومات اخرى: حسب الاستطلاع، نسبة التوظيف في الاعمال الاساسية في سوق العمل (25-64) انحدر ب-4 نقاط مئوية وعدد العاملين ارتفع ب-10٪ مقارنة بنسب منخفضة أكثر في سنوات مشابه (جدول 3). الأمر الذي اثر على ابعاد الفقر،

[26] لتوسيع الاثار المترتبة على هذا التغيير، والتي تصعب كما ذكر انفا المقارنة المباشرة بين 2011 و-2012، انظروا إلى **مؤشرات الفقر والفوارق الاجتماعية-تقرير سنوي 2012** وكذلك ملحق **قياس الفقر ومصادر المعطيات** في هذا.

والتي انخفضت في هذه السنة27. في 2014 اعتدل قليلا الفرق بين نسبة التوظيف في استطلاع المصاريف وبين نسبة التوظيف حسب المصادر الاخرى، ولكنها لا تزال مرتفعة جدا.

كما الحال في 2013 كذلك في 2014 ارتفعت مدخولات العائلات على انواعها، بما في ذلك نتيجة الارتفاع بالتوظيف وفي الاجر حسب معطيات استطلاع مصاريف الاسر والارتفاع في مركبات دخل إضافية، مثل دخل التقاعد (جدول 3). معدل الدخل المتاح للفرد الواحد حوالي 5,900 ش.ج.. متوسط الدخل بموجب هذا التعريف حوالي 4,900 ش.ج.، وخط الفقر للفرد الواحد، والمشتق عنه، وصل إلى 2,461 ش.ج. في الشهر. الدخل المتاح المتوسط للفرد الواحد، بعد اقتطاع الضرائب المباشرة وبدل التأمين الالزامي واضافة مخصصات ومساندات إضافية، ارتفع ب-3.3٪، ومتوسط الدخل المتاح للفرد الواحد وكذلك خط الفقر ارتفع ب-2.4٪.

جدول 2

مؤشرات اقتصادية التي تؤثر على حالات الفقر (نسب مئوية)، 2006-2015

العنصر المؤثر	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
نسبة النمو (النمو في النتاج المحلي الخام)	5.8	5.9	4.1	1.9	7.1	6.9	6.9	5.5	3.6	5.2
نسبة التغيير في مستوى متوسط الاسعار	2.1	0.5	4.6	3.3	2.7	3.5	1.7	1.5	0.5	-0.6
التغيير الحقيقي في متوسط الاجر في السوق	1.3	1.8	-0.4	-2.5	0.8	0.7	0.7	1.1	1.5	2.7
نسبة البطالة	10.5	9.1	7.6	9.4	8.3	7	6.9	6.2	5.9	5.2
نسبة متقاضي مخصصات البطالة لدى الغير عاملين	17.4	17.3	19.6	23.2	20.7	23.5	25	30.4	31.8	34.5
الاجر الادنى كنسبة مئوية من متوسط نسبة العاملين بأعمار	46.2	47.5	46.8	47.3	45.8	45.5	46.2	46.7	45.8	47.6
نسبة التوظيف في اعمار 25-64	69.4	70.9	71.9	70.7	71.8	72.8	74	74.5	75.5	76.2

جدول 3

خط الفقر ومتوسط الدخل والمعدل للفرد الواحد بعد دفع النقل والضرائب المباشرة (ش.ج.)، 2012-2014

دخل للفرد الواحد	2012	2013	2014	نسبة الزيادة الحقيقية (%)	
				من-2012 إلى -2013	من-2013 إلى -2014
المعدل	5,458	5,691	5,904	2.7	3.3
المتوسط	4,513	4,783	4,923	4.4	2.4
خط الفقر	2,256	2,392	2,461	4.4	2.4

[27] التوضيحات والتحفظات الناتجة عن هذه الحالة الخاصة، والتي تصعب المقارنة المباشرة ليس فقط بين 2011 و-2012 بل ايضا بين 2012 و-2013، مفصلة في **مؤشرات الفقر والفوارق الاجتماعية-تقرير سنوي 2013.**

جدول 4

عدد الافراد المعياريين وخط الفقر للعائلة حسب عدد الافراد في العائلة، 2013-2014

عدد الافراد ف يالعائلة	عدد الافراد المعياري في العائلة	خط الفقر للعائلة			
		2013		2014	
		ش.ج. في الشهر	نسبة من متوسط الاجر	ش.ج. في الشهر	نسبة من متوسط الاجر
1	1.25	2,989	32.5	3,077	33.6
2	2.00	4,783	51.9	4,923	53.8
3	2.65	6,338	68.8	6,522	71.3
4	3.20	7,653	83.1	7,876	86.1
5	3.75	8,968	97.4	9,230	100.9
6	4.25	10,164	110.3	10,461	114.4
7	4.75	11,360	123.3	11,691	127.8
8	5.20	12,436	135.0	12,799	140.0
9**	5.60	13,393	145.4	13,783	150.7

* متوسط الاجر في -2013 وفي-2014 هو المتوسط المرجح لمتوسط الاجر لوظيفة اجير (عمال اسرائيليين) في الفترة الملائمة لكل استطلاع.

** وزن كل فرد اضافي هو 0.40. مثلا في عائلة التي تشمل 10 افراد يوجد 6 افراد معياريين.

من فحص لمعطيات الفقر كنسبة مئوية من متوسط الاجر يمكن أن نلاحظ، انه في 2014، كما الأمر في السنوات السابقة، خط الفقر لعائلة التي تشمل اربع افراد مثلا، يصل إلى حوالي 86٪ من متوسط الاجر، وفي عائلة التي تشمل ستة افراد أو أكثر لا يمكن الاكتفاء براتب معيل واحد من اجل التخلص من الفقر, ويتوجب عليها أن ترفع راتبها بحوالي 14٪[28] (ستة افراد) حتى حوالي 50٪ من اجل تجاوز خط الفقر (تسعة افراد) (جدول 4).

[28] هذا الحساب لا يأخذ بعين الاعتبار المخصصات والضريبة المباشرة; الأولى تعمل على زيادة الدخل المتاح والثانية على تقليصها.

معدل الفقر وعدم – المساواة بين جميع السكان

في 2014 ارتفع معدل الفقر للعائلات، الافراد والاولاد قليلا مقارنة بسنة 2013: من 18.6٪ إلى 18.8٪ لدى العائلات، من 21.8٪ إلى 22.0٪ لدى الافراد ومن 30.8٪ إلى 31.0٪ لدى الاولاد. مقابل هذه التغييرات البسيطة، مؤشرات تعمق الفقر وارتفاع خطورته تشير إلى ارتفاعات أكثر حدة بين السنتين (جدول 5).

معدل الفقر حسب الدخل المتاح هو نتيجة مدفوعات النقل والضرائب المباشرة، والتي "تصّلح" الدخل الاقتصادي، المعرّف كدخل من عمل ورأسمال قبل الضرائب. مدفوعات النقل، والتي هي بالأخص مخصصات التأمين الوطني، تزيد الدخل العائلي، بينما تقوم الضرائب المباشرة بالتقليل منه. كلما كانت الضريبة المباشرة التي تدفعها العائلة الفقيرة اقل، زاد دخلها المتاح وبذلك تزيد احتمالات تخلصها من الفقر. جدول 5 يظهر انخفاض مؤشرات الفقر المتواجدة في كل سنة من السنوات، حيث اخذ بعين الاعتبار مدفوعات النقل فقط وعند اضافة الضرائب المباشرة لوسائل سياسة الحكومة. في بعض المؤشرات يتم الحصول على تحسن كبير بسبب وسائل السياسة (مؤشرات FGT، مؤشر SEN ومؤشر جيني لتوزيع دخل الفقراء تنخفض لنصف قيمتها واكثر)، وفي مؤشرات معدل الفقر، بالأخص الاولاد، التحسن الحاصل أكثر اعتدالا.

من الممكن أن نلحظ أن التحسن الحاصل دون احتساب الضرائب المباشرة اكبر من التحسن الحاصل مع احتسابها، فبالرغم من أن الضرائب المباشرة تعمل بالفعل على تقليص عدم-المساواة بين أصحاب الدخل، إلا انها غير مجدية لتقليل الفقر اذ انها تقلل الدخل المتاح لدى الفقراء. معظم الفقراء لا يصلون إلى الحد الادنى الملزم لفرض ضريبة الدخل ولذلك هم لا يدفعون هذه الضريبة، ولذلك فإن تأثير الضريبة على الدخل المتاح للفقراء يظهر فقط في رسوم التأمين الصحي ورسوم التأمين الوطني.

لقد ازدادت مساهمة وسائل السياسة بتقليل الفقر حوالي-2.5٪ في 2014: بسببها تم في 2014 تخليص 35.5٪ عائلة من الفقر مقارنة ب-34.9٪ في 2013. نسبة الافراد التي تم انقاذهم من الفقر لم تتغير-24.2٪ (جدول 6). بالمقابل نسبة الاولاد الذين تم انقاذهم من الفقر انخفض بحوالي 16٪ بين السنتين، بسبب اقتطاع مخصصات الاولاد بأكثر من 20٪ منذ اغسطس 2013، والذي اثر لأول مرة ولمدة سنة كاملة في 2014. انخفاض الفقر بين العائلات هو نتيجة لزيادة مدفوعات المخصصات المختلفة، من بينها مخصصات البطالة، مخصص العجز ومخصصات الشيخوخة.

جدول 5

مؤشرات الفقر عند عامة السكان حسب مؤشرات فقر مختارة، 2012-2014

مؤشر الفقر	قبل دفع النقل والضرائب المباشرة	بعد دفع النقل	بعد دفع النقل والضرائب المباشرة
2012			
عائلات	30.3	17.4	19.4
افراد	31.4	21.0	23.5
اولاد	39.0	30.8	33.7
نسبة فارق دخل الفقراء (%)*	56.3	33.7	34.4
مؤشر FGT*	0.134	0.035	0.041
مؤشر SEN*	0.236	0.098	0.111
مؤشر جيني لعدم المساواة في توزيع دخل الفقراء *	0.435	0.196	0.200
2013			
عائلات	28.6	16.6	18.6
افراد	28.7	19.1	21.8
اولاد	35.7	27.6	30.8
نسبة فارق دخل الفقراء (%)*	56.2	32.8	32.8
مؤشر FGT*	0.124	0.030	0.035
مؤشر SEN*	0.217	0.086	0.099
مؤشر جيني لعدم المساواة في توزيع دخل الفقراء *	0.443	0.184	0.189
2014			
عائلات	29.1	16.9	18.8
افراد	29.1	19.9	22.0
اولاد	35.0	28.1	31.0
نسبة فارق دخل الفقراء (%)*	56.3	33.6	34.6
مؤشر FGT*	0.125	0.033	0.038
مؤشر SEN*	0.219	0.092	0.105
مؤشر جيني لعدم المساواة في توزيع دخل الفقراء *	0.439	0.192	0.196

* وزن كل عائلة عند حساب المؤشر يساوي عدد أفرادها.

جدول 6
تأثير مدفوعات النقل والضرائب المباشرة على مؤشرات الفقر

لدى عامة السكان حسب مؤشرات الفقر المختارة، 2012-2014

مؤشرات الفقر	نسبة الانخفاض					
	من دفعات النقل فقط			من دفعات المقل والضرائب المباشرة		
	2012	2013	2014	2012	2013	2014
معدل الفقر (%)						
عائلات	42.4	42.1	41.8	36.0	34.9	35.5
افراد	33.1	33.5	31.7	25.2	24.2	24.2
اولاد	21.1	22.6	19.6	13.6	13.6	11.3
نسبة فارق دخل الفقراء (%)*	**40.1**	**41.6**	**40.3**	**39.0**	**41.6**	**38.5**
مؤشر FGT*	**73.8**	**76.0**	**73.9**	**69.8**	**72.1**	**69.7**

* وزن كل عائلة عند حساب المؤشر يساوي عدد أفرادها.

بين 2013 و-2014 ارتفع مؤشر جيني لعدم – المساواة بتوزيع الدخل المتاح بنسبة كبيرة جدا، 2.1٪ مقابل ارتفاع معتدل 0.2٪ في مؤشر الذي تم قياسه حسب الدخل الاقتصادي (انظر إلى ملحق جداول الفقر وعدم المساواة).

جدول 1

عمال بأجر منخفض-مميزات

في 2014 حوالي 28٪ من الاجيرين تلقوا اجر اقل من الاجر الادنى، وحتى أن نصفهم تلقوا اجر اقل من نصف الاجر الادنى. حوالي 40٪ من الاجيرين تلقوا اجر اعلى من الاجر الادنى ولكن اقل من متوسط الاجر، وثلث تلقوا اجر اعلى من متوسط الاجر. لدى الفئات السكانية الفقيرة[29] كان الوضع اسوء: أكثر من 60٪ منهم تلقوا اجر اقل من الاجر الادنى ونصفهم حتى اقل من نصف الاجر الادنى، حوالي 36٪ تلقوا اجر اعلى من الاجر الادنى ولكن اقل من متوسط الاجر، ونسبة لا تذكر تلقت راتبا اعلى من متوسط الاجر[30].

هذا الوضع، الذي يتكرر في كل سنة، ونقص في معلومات عن انماط التوظيف ومميزات العمال أصحاب الاجر المنخفض، دفعت دائرة الدراسة والتخطيط إلى تحضير استطلاع لعمال أصحاب اجر ادنى لفحص وضعهم في سوق العمل من جوانب مختلفة: حجم التوظيف، الاجر، فروع التشغيل والمهن، الفوائد

[29] حسب الدخل الاقتصادي الذي يعود مصدره لعمل ورأسمال.
[30] تم اخذ المعطيات من **تقرير مؤشرات الفقر والفوارق الاجتماعية 2014**، دائرة الدراسة والتخطيط ، مؤسسة التأمين الوطني ، جدول 16.

الإضافية للأجر، حقوقهم في اماكن عملهم ووضعهم الاجتماعي والاقتصادي. يشمل الاستطلاع ايضا المستقلين في إسرائيل، والذين تتوفر عنهم معلومات اقتصادية – اجتماعية قليلة عنهم، بالأخص الموظفين الاحرار، والذي يظهر من المؤشرات المختلفة أن نسبتهم بين العمال المستقلين اخذة بالتزايد.

اجري في اشهر اغسطس حتى نوفمبر 2015 استطلاع مسبق لدى شريحة نموذجية بسن 25-65 من عامة السكان، اجيرين ومستقلين في الوقت الحالي والسابق والذي كان 70٪ من بينهم أصحاب دخل من عمل يقل عن 3/2 من الراتب المتوسط في الاقتصاد، و-30٪ أصحاب دخل من عمل الذي يزيد عن هذا المستوى، والذين تم دراستهم من اجل المقارنة مع مجموعة الدراسة.

40٪ ممن اجريت معهم مقابلة كانوا رجال، أكثر من الثلث شباب حتى سن 35، وحوالي 37٪ بسن اكبر من 55 (جدول 1). 60٪ من بينهم ازواج مع اولاد و-10٪ امهات احاديات-الوالدين. لأكثر من نصفهم ثقافة 13 سنة تعليمية أو أكثر وحوالي 80٪ كانوا يعملون خلال الاستطلاع (حسب المعطيات الادارية التي استخدمت كاطار للشريحة النموذجية عملوا عند تحديد الشريحة النموذجية ولكن ليس عند اجراء المقابلة).

جدول 1

الاشخاص الذين تمت مقابلتهم في الاستطلاع الاولي -خصائص ديمغرافية (n=131)

خصائص		نسبة (٪)
	رجال	40.0
عمر	35-25	34.9
	45-36	28.6
	55-46	17.5
	65-56	19.0
تركيبة العائلة	زوج+ اولاد	60.2
	فرد+ اولاد	10.2
	زوج	11.7
	فرد	12.5
	اخر	5.5
سنوات التعليم	حتى 8	7.3
	12-9	35.5
	13+	57.3
	يعملون خلال الاستطلاع	81.3

نتائج مختارة من الاستطلاع الاولي، والتي تستند على 104 شخص الذين اجابوا بانهم يعملون خلال اجراء مقابلتهم، تظهر قسم من المعلومات التي سيتم تلقيها من الاستطلاع عند استكماله، وهي بالطبع لا تمثل الفئات السكانية المشاركة في الاستطلاع (جدول 2) [31]. حسب المعطيات حوالي 80٪

[31] النسبة الواردة في الجدول تتعلق بمن اجاب على السؤال. يتم معالجة المعطيات بعد تحديد الاوزان ("معامل الترجيح") لكل مشترك، والتي تمثل وزن المشارك في عامة السكان.

يعملون كأجيرين بينما يعمل الباقي كمستقلين-15٪ أصحاب مصالح صغيرة و-5٪ معرفون كموظفين احرار. لأكثر من 40٪ اقدمية تزيد عن 30 سنة في العمل، 74٪ يعملون في وظيفة كاملة. حوالي 40٪ من العمال يتلقون اجرهم حسب الساعة ولا يعملون مقابل اجر شهري. حوالي 60٪ يعملون في القطاع الخاص، 27٪ أصحاب مهن اكاديمية و-30٪ أصحاب مهن حرة.

جدول 2

نتائج الاستطلاع الأولي لدى من تمت مقابلتهم وكانوا يعملون خلال فترة المقابلة ן (n=104)

		نسبة (%)
	اجيرين	78.6
	أصحاب وظائف ثابتة (من بين الاجيرين فقط)	56.8
مستقلة	موظف حر	18.2
	مصلحة صغيرة	3.2
فوائد مرافقة للأجر	منضم للجنة عمال	32.0
	أصحاب صندوق تقاعد أو صندوق توفير	77.6
	أصحاب صندوق استكمال	46.4
	يتلقون استرداد لمصاريف السفريات	72.2
	عمال بوظيفة كاملة	74.0
حسب اقدمية في سوق العمل	حتى 5	5.3
	10-6	11.8
	20-11	42.1
	30-21	25.0
	31+	15.8
طريقة دفع الاجر	حسب ساعات	41.0
	حسب يوم عمل	7.0
	حسب شهر عمل	33.0
	حسب مشروع	16.0
	اخر	3.0
مهنة	اكاديميين	27.1
	أصحاب أعمال حرة	29.2
	مدراء	5.2
	عمال الاعمال المكتبية	6.3
	خدمات ومبيعات	2.1
	زراعة، صناعة وبناء	19.8
	عمال غير مهنيين ومن لا مهنة لهم	10.4
قطاع التوظيف	القطاع الخاص	57.0
	حكومة وسلطات محلية	25.0
	مؤسسة لأهداف غير ربحية	16.0
	آخر	6.0

فقر حسب فئات السكان

تختلف فئات السكان المختلفة عن بعضها البعض في اتجاهاتها والتغييرات في مؤشرات فقرها خلال سنوات 2013-2014 (جداول 7-9).

معدل الفقر لدى عائلات مختارة تغيّرت ولكن بشكل بسيط في 2014 مقارنة بسنة 2013، باستثناء العائلات احادية الوالدين، حيث انخفض بها ب-9٪ وهي تبعد عن معدل الفقر لدى عامة السكان بحوالي 35٪ في 2014 مقارنة بحوالي 50٪ في 2013 (جدول 7). في عائلات التي يترأسها مستقل ارتفع مؤشر التركيز من 0.7 إلى 0.8، أي أن معدل فقرهم اقل من ذلك المتواجد لدى عامة السكان ب-20٪ مقارنة ب-30٪ في 2013. في عائلات التي يترأسها شخص بسن العمل والذي لا يعمل، انخفض معدل الفقر ب-2014 وهو اعلى من المستوى العام ب-3.6 اضعاف مقارنة ب-3.9 في 2013.

جدول 7

معدل الفقر في العائلا ت-مجموعات مختارة، 2013 ا-2014

الفئة السكانية (عائلات)	2013			2014		
	دخل اقتصادي	دخل متاح	مؤشر تركيز*	دخل اقتصادي	دخل متاح	مؤشر تركيز*
مجمل السكان	28.5	18.6	1.00	29.1	18.8	1.00
الفئات السكانية لرب الاسرة:						
يهودي*	24.4	13.7	0.73	24.7	13.6	0.72
يهودي متدين متشدد (حسب المدرسة الأخيرة)**	63.6	52.1	2.79	66.7	52.4	2.80
متدين يهودي متشدد (حسب تعريف ذاتي) ***				65.8	54.3	2.89
قادمين	34.4	18.5	0.99	35.1	18.0	0.96
عرب	55.8	51.7	2.77	57.2	52.6	2.81
عائلات مع اولاد- اجمالي	27.2	23.0	1.23	28.0	23.3	1.24
1-3 اولاد	21.4	17.4	0.93	22.8	17.9	0.95
4 اولاد أو اكثر	57.3	52.3	2.80	56.2	52.7	2.81
5 اولاد أو اكثر	65.4	60.0	3.22	62.7	60.7	3.24
عائلات احادية الوالدين	41.5	27.5	1.48	41.9	25.1	1.34
حالة التوظيف لرب الاسرة:						
عامل	17.7	12.5	0.67	18.7	13.1	0.70
اجير	17.7	12.3	0.66	19.0	12.8	0.68
مستقل	16.7	13.2	0.71	16.4	15.2	0.81
لا يعمل بسن العمل	91.2	72.9	3.91	92.0	68.0	3.62
معيل وحيد	35.6	24.1	1.29	36.5	25.4	1.35
معيلين أو أكثر	7.2	5.7	0.31	7.7	5.6	0.30
الفئات العمرية لرب الاسرة في سن العمل:						
حتى 30	29.8	21.7	1.17	31.6	21.9	1.17
31-45	24.3	19.4	1.04	24.6	19.5	1.04
في اعمار 46 حتى سن التقاعد	17.5	12.6	0.67	17.2	11.8	0.63
لفئات العمرية لرب الاسرة في سن التقاعد:						
مسنين****	48.0	22.1	1.19	48.7	23.1	1.23
في سن التقاعد حسب القانون*****	51.4	23.5	1.26	51.4	24.1	1.28
مجموعات الثقافة لرب الاسرة:						
حتى 8 سنوات تعليم	68.7	46.1	2.47	68.6	46.8	2.49
بين 9 حتى 12 سنة تعليم	30.7	21.0	1.13	32.1	21.2	1.13
13 أو أكثر سنة تعليم	20.9	12.8	0.69	21.2	13.0	0.69

* يشمل غير -يهود الذين ليسوا عرب.

** المدرسة الأخيرة التي تعلم/ يتعلم بها من تمت معه المقابلة.

*** مستوى التدين وفقا لمن تمت مقابلته: علماني، تقليدي، متدين، متدين يهودي متشدد، مختلط.

**** حسب التعريف الذي كان متبعا حتى اليوم: من-60 للمرأة و-65 للرجل.

***** تم ملائمة التعريف لسن التقاعد عن العمل حسب قانون سن التقاعد، ولذلك هذه الفئة السكانية غير ثابتة، حتى اتمام اجراء رفع سن.

جدول 8

نسبة المجموعات المختارة من مجمل السكان وفي فئة السكان الفقيرة – عائلات وافراد (نسب مئوية)، 2013

الفئة السكانية (عائلات)	اجمالي السكان		الفئة السكانية الفقيرة			
			قبل دفع النقل والضرائب المباشرة		بعد دفع النقل والضرائب المباشرة	
	عائلات	افراد	عائلات	افراد	عائلات	افراد
يهودي*	86.9	81.5	74.5	61.7	63.7	52.6
يهودي متدين متشدد (حسب المدرسة الأخيرة)**	4.1	7.0	9.2	16.9	11.4	18.7
متدين يهودي متشدد (حسب تعريف ذاتي) ***	19.8	16.6	23.9	16.8	19.7	12.7
قادمين	13.1	18.5	25.5	38.3	36.3	47.4
عرب	44.7	65.3	42.8	70.8	55.1	80.0
عائلات مع اولاد- اجمالي	37.4	49.5	28.2	37.7	34.9	40.9
1-3 اولاد	7.2	15.8	14.6	33.2	20.2	39.1
4 اولاد أو اكثر	3.2	8.2	7.6	19.7	10.5	23.0
5 اولاد أو اكثر	5.7	6.1	8.3	9.3	8.4	8.5
عائلات احادية الوالدين						
حالة التوظيف لرب الاسرة:						
عامل	0.8	0.9	0.5	0.7	0.5	0.7
اجير	0.7	0.8	0.4	0.6	0.4	0.6
مستقل	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
لا يعمل بسن العمل	0.1	0.1	0.2	0.2	0.2	0.2
معيل وحيد	0.3	0.3	0.4	0.4	0.4	0.5
معيلين أو أكثر	0.5	0.6	0.1	0.2	0.2	0.2
الفئات العمرية لرب الاسرة في سن العمل:						
حتى 30	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2
31-45	0.3	0.4	0.3	0.4	0.4	0.5
في اعمار 46 حتى سن التقاعد	0.3	0.3	0.2	0.2	0.2	0.2
لفئات العمرية لرب الاسرة في سن التقاعد:						
مسنين****	0.2	0.1	0.4	0.2	0.3	0.1
في سن التقاعد حسب القانون*****	0.2	0.1	0.3	0.2	0.2	0.1
مجموعات الثقافة لرب الاسرة:						
حتى 8 سنوات تعليم	0.1	0.1	0.2	0.2	0.2	0.2
بين 9 حتى 12 سنة تعليم	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.5
13 أو أكثر سنة تعليم	0.5	0.5	0.4	0.4	0.4	0.4

* يشمل غير -يهود الذين ليسوا عرب.
** المدرسة الأخيرة التي تعلم/ يتعلم بها من تمت معه المقابلة.
***مستوى التدين وفقا لمن تمت مقابلته: علماني، تقليدي، متدين، متدين يهودي متشدد، مختلط.
**** حسب التعريف الذي كان متبعا حتى اليوم: من-60 للمرأة و-65 للرجل.
***** تم ملائمة التعريف لسن التقاعد عن العمل حسب قانون سن التقاعد، ولذلك هذه الفئة السكانية غير ثابتة، حتى اتمام اجراء رفع سن.

جدول 9
نسبة المجموعات المختارة من مجمل السكان وفي فئة السكان الفقيرة – عائلات وافراد (نسب مئوية)، 2014

الفئة السكانية (عائلات)	اجمالي السكان		الفئة السكانية الفقيرة			
			قبل دفع النقل والضرائب المباشرة		بعد دفع النقل والضرائب المباشرة	
	عائلات	افراد	عائلات	افراد	عائلات	افراد
يهودي*	86.7	81.7	73.8	64.0	62.6	55.1
يهودي متدين متشدد (حسب المدرسة الأخيرة)**	3.8	6.5	8.8	15.8	10.7	17.3
متدين يهودي متشدد (حسب تعريف ذاتي) ***	6.0	9.6	13.7	22.7	17.5	26.0
قادمين	19.8	16.5	23.9	17.2	19.0	13.0
عرب	13.3	18.3	26.2	36.0	37.4	44.9
عائلات مع اولاد- اجمالي	44.9	65.5	43.2	69.5	55.8	79.9
1-3 اولاد	37.9	50.3	29.7	39.2	36.1	42.0
4 اولاد أو اكثر	7.0	15.2	13.5	30.3	19.6	37.9
5 اولاد أو اكثر	3.0	7.6	6.5	16.9	9.7	21.8
عائلات احادية الوالدين	5.3	5.7	8.2	7.7	7.1	6.8
حالة التوظيف لرب الاسرة:						
عامل	0.8	0.9	0.5	0.7	0.6	0.7
اجير	0.7	0.8	0.4	0.6	0.5	0.6
مستقل	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
لا يعمل بسن العمل	0.1	0.1	0.2	0.2	0.2	0.2
معيل وحيد	0.3	0.3	0.4	0.5	0.4	0.5
معيلين أو أكثر	0.5	0.6	0.1	0.2	0.1	0.2
الفئات العمرية لرب الاسرة في سن العمل:						
حتى 30	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2
31-45	0.3	0.4	0.3	0.4	0.4	0.5
في اعمار 46 حتى سن التقاعد	0.3	0.3	0.2	0.2	0.2	0.2
لفئات العمرية لرب الاسرة في سن التقاعد:						
مسنين****	0.2	0.1	0.4	0.2	0.3	0.1
في سن التقاعد حسب القانون*****	0.2	0.1	0.3	0.2	0.2	0.1
مجموعات الثقافة لرب الاسرة:						
حتى 8 سنوات تعليم	0.1	0.1	0.2	0.1	0.2	0.1
بين 9 حتى 12 سنة تعليم	0.4	0.4	0.4	0.5	0.4	0.5
13 أو أكثر سنة تعليم	0.5	0.5	0.4	0.4	0.4	0.4

* يشمل غير -يهود الذين ليسوا عرب.
** المدرسة الأخيرة التي تعلم/ يتعلم بها من تمت معه المقابلة.
***مستوى التدين وفقا لمن تمت مقابلته: علماني، تقليدي، متدين، متدين يهودي متشدد، مختلط.
**** حسب التعريف الذي كان متبعا حتى اليوم: من-60 للمرأة و-65 للرجل.
***** تم ملائمة التعريف لسن التقاعد عن العمل حسب قانون سن التقاعد، ولذلك هذه الفئة السكانية غير ثابتة، حتى اتمام اجراء رفع سن.

لقد انخفضت نسبة العائلات مع خمسة اطفال أو أكثر من بين العائلات الفقيرة حسب الدخل الاقتصادي بحوالي 14٪ بين 2013 و-2014، ولكن إذا احتسبنا ايضا مدفوعات النقل والضرائب المباشرة، فستنخفض نسبتهم فقط ب-7٪ (جداول 8-9). نسبة العائلات احادية الوالدين من بين العائلات الفقيرة حسب الدخل المتاح انخفضت بحوالي 15٪، بينما الانخفاض في نسبتهم حسب الدخل الاقتصادي كان أكثر اعتدالا- حوالي 7٪. نسبة العائلات التي يقف على راسها مستقل أو شخص في سن العمل ولا يعمل ارتفع بشكل ملحوظ، بنسب 7.5٪ وحوالي 11٪ بالتلائم، بالرغم من الانخفاض بنسبة العائلات التي يتراسها شخص بسن العمل ولا يعمل من جميع العائلات في السكان. نسبة الافراد لعائلات مع معيلين من بين جميع الافراد الفقيرة انخفض بحوالي 12٪ ونسبة العائلات والافراد بسن 46 حتى سن التقاعد من بين العائلات والافراد الفقيرة انخفض بحوالي 12٪-13٪ بين السنتين.

مؤشر التركيز لنسبة الفارق في الدخل لدى الفقراء هو النسبة بين فارق الدخل في مجموعة معينة مقابل فارق الدخل لدى عامة السكان، بحيث أن فارق الدخل يمثل بعد العائلات الفقيرة عن خط الفقر. في معظم المجموعات طرأت تغييرات بسيطة على مؤشر التركيز، باستثناء عائلات التي يتراسها مستقل، والتي كان بعدها المتوسط عن خط الفقر في 2013 حوالي 30٪-10٪ اقل من فارق الدخل لعامة العائلات الفقيرة (جدول 10). في 2014 ارتفع فارق الدخل في هذه المجموعة إلى حوالي 35٪، بعد كبير حتى عن المتوسط في عامة السكان.

نسبة فارق الدخل لدى عائلات فقيرة التي يتراسها شخص بسن العمل ولا يعمل تبقى دون تغيير، ولكن مؤشر التركيز انخفض، حيث أن نسبة فارق الدخل لتلك العائلات تبقى عاليا ب-48٪ من مجمل العائلات الفقيرة-انخفاض 6٪ من 2013. عمق الفقر للعائلات المهاجرة إلى البلاد تقلص بين 2013 و-2014 وهو اقل ب-25٪ من ذلك المتواجد لدى مجمل العائلات الفقيرة، مقارنة ب-17٪ في 2013.

جدول 10
علاقة فارق مدخولات الفقراء – فئات سكانية مختارة، 2013 و-2014

الفئة السكانية (عائلات)	2013			2014		
	دخل اقتصادي	دخل متاح	مؤشر تركيز*	دخل اقتصادي	دخل متاح	مؤشر تركيز*
مجمل السكان	56.2	32.8	1.00	56.3	34.6	1.00
الفئات السكانية لرب الاسرة:						
يهودي**	59.0	30.2	0.92	57.6	31.5	0.91
يهودي متدين متشدد (حسب المدرسة الأخيرة)**	58.1	35.0	1.07	56.1	34.3	0.99
متدين يهودي متشدد (حسب تعريف ذاتي) ***	56.2	32.8	1.00	55.0	33.9	0.98
قادمين	67.0	27.1	0.83	63.1	25.9	0.75
عرب	51.5	35.6	1.09	54.0	38.4	1.11
عائلات مع اولاد- اجمالي	50.1	33.7	1.03	51.0	35.5	1.03
1-3 اولاد	47.7	30.8	0.94	48.0	32.5	0.94
4 اولاد أو اكثر	52.9	36.7	1.12	54.8	38.9	1.12
5 اولاد أو اكثر	54.0	36.7	1.12	57.1	38.2	1.10
عائلات احادية الوالدين	65.0	37.8	1.15	58.6	35.2	1.02
حالة التوظيف لرب الاسرة:						
عامل	39.7	28.8	0.88	41.3	31.7	0.92
اجير	39.4	28.6	0.87	41.5	31.1	0.90
مستقل	38.5	29.9	0.91	40.5	35.4	1.02
لا يعمل بسن العمل	95.5	51.3	1.57	94.8	51.1	1.48
معيل وحيد	45.4	32.6	1.00	46.6	35.0	1.01
معيلين أو أكثر	28.5	21.4	0.65	29.2	23.9	0.69
الفئات العمرية لرب الاسرة في سن العمل:						
حتى 30	50.3	33.4	1.02	51.0	35.7	1.03
31-45	49.9	34.4	1.05	49.8	35.1	1.01
في اعمار 46 حتى سن التقاعد	55.7	32.5	0.99	58.7	37.4	1.08
لفئات العمرية لرب الاسرة في سن التقاعد:						
مسنين****	81.6	25.2	0.77	78.5	25.6	0.74
في سن التقاعد حسب القانون*****	81.6	24.2	0.74	79.2	25.2	0.73
مجموعات الثقافة لرب الاسرة:						
حتى 8 سنوات تعليم	69.1	34.3	1.05	69.1	36.8	1.06
بين 9 حتى 12 سنة تعليم	52.5	33.4	1.02	52.3	34.9	1.01
13 أو أكثر سنة تعليم	55.3	31.4	0.96	56.4	33.4	0.97

* مؤشر التركيز هو نسبة الفروقات, وهو يمثل نسبة الفرق بين عمق الفقر بهذه المجموعه مقارنة مع جميع المواطنين

** قوائم معطيات عن اليهود : في المجتمع اليهودي يوجد ايضا اناس من غير اليهود وليسو عربا .

*** نوعية المدرسة الاخيرة التي تعلم فيها الشخص الذي تتم مقابلته

**** بموجب التقييم الذاتي : مدى التعمق بالدين حسب تقرير الشخص بالمقابله : غير متدين, متدين, متدين جدا, مختلط .

***** حسب التقييم الذي كان متبعا حتى الان : من جيل 60 سنه للنساء وجيل 65 سنه عند الرجال

****** التقييم تجانس مع جيل التقاعد من العمل حسب قانون التقاعد. ولذلك فان هذه المجموعه من الناس غير ثابته, حتى اتمام مشروع رفع جيل التقاعد .

صندوق 2

مؤشرات الفقر حسب الفئة العمرية طبقا لنظام الرعاية الاجتماعي

يمثل هذا الصندوق تحليل لمؤشرات الفقر حسب الفئات العمرية بمقارنة عالمية حسب تصنيف نظام الرفاه لآسبينح أندرسون[32] (1990): ليبرالي، متحفظ-نقابوي واجتماعي – ديموقراطي. تشمل الدول الليبرالية عادة دول انجلوسكسونية (مثل الولايات المتحدة، كندا، انجلترا، استراليا)، تشمل الدول المحافظة دول غرب اوروبا (المانيا، فرنسا، نمسا وغيرها)، الدول الاجتماعية الديموقراطية هي دول شمال اوروبا (دنمرك، السويد، فنلندا وغيرها).

يظهر الرسم البياني 1 بطريقتين مختلفتين معدلات الفقر في الفئات العمرية المختلفة طبقا لنظام الرفاه كما هو محدد اعلاه ومعدل متوسط الفقر في دول ال- OECD واسرائيل. في العمود الايسر في الرسم البياني 1ب تظهر معدلات الفقر العامة.

كما الأمر في إسرائيل، كذلك في الدول الليبرالية معدل الفقر لدى الاولاد والمسنين اعلى من معدلها لدى اشخاص في سن العمل. هذه الحقيقة تتفق مع تدخل حكومي منخفض نسبيا، وهي تنعكس ايضا بالنسبة الاكبر لدخل من عمل من مجمل الدخل في تلك الدول. بالمقابل، في الدول المحافظة والاجتماعية – ديموقراطية معدل الفقر للمسنين هو الادنى. وبالرغم من أن نسبة المسنين في الدول الغربية اعلى من إسرائيل، إلا أنه في دول ذات نظام رفاه اجتماعي – ديموقراطي معدل الفقر سواء لدى الاولاد أو لدى المسنين اقل من تلك المتواجدة لدى اشخاص بسن العمل.

الفئة العمرية ذات افضل وضع اقتصادي في إسرائيل هي بأعمار 51-65 – العمال الاكبر سنا. خلافا لنسب الفقر العالية في إسرائيل في بقية الفئات العمرية, معدل الفقر في هذه الفئة اقل بحوالي 47٪ من معدل الفقر الاقتصادي, وهو اقل من ذلك المتواجد في الدول الليبرالية واعلى قليلا فقط من ذلك المتواجد في الدول المحافظة. تفسير محتمل لذلك هو أن هؤلاء العمال توظفوا في فترة التي كانت تشمل ترتيبات عمل تختلف عن تلك المتعارف عليها في العقدين الاخيرين، تتميز بما في ذلك بالإجمالية، توظيف غير مباشر، تنقل عالي ونسبة تنظم منخفضة جدا.

الرسم البياني 1ب يظهر، انه في دول التابعة لنفس نوع نظام الرفاه، معدلات الفقر حسب الفئات العمرية يكون عادة مشابه. الاستثنائيين هم مسنين في دول ليبرالية وشبيبة بأعمار 18-25 في الدول الاجتماعية – الديموقراطية، حيث نسب الفقر لديهم عالية نسبة إلى فئات عمرية اخرى. من المهم ملاحظة انه باستثناء هذه المجموعة (اعمار 18-25) في الدول الاجتماعية – الديموقراطية ، نسبة الفقر في بقية الاعمار اقل في نظام الرفاه هذا مقارنة بالدول الليبرالية والمحافظة، وبالرغم من أن نسبة الفقر ايضا في الدول المحافظة منخفض جدا. في إسرائيل، وباستثناء فئة واحدة-اعمار 51-65-في جميع المجموعات معدلات الفقر اعلى من تلك المتواجدة في جميع انظمة الرفاه.

[32] انظروا إلى ملاحظة 4 في هذا الفصل.

رسم بياني 1

معدلات الفقر لدى افراد حسب فئات عمرية وحسب سياسة الرفاه في الدولة*

1أ

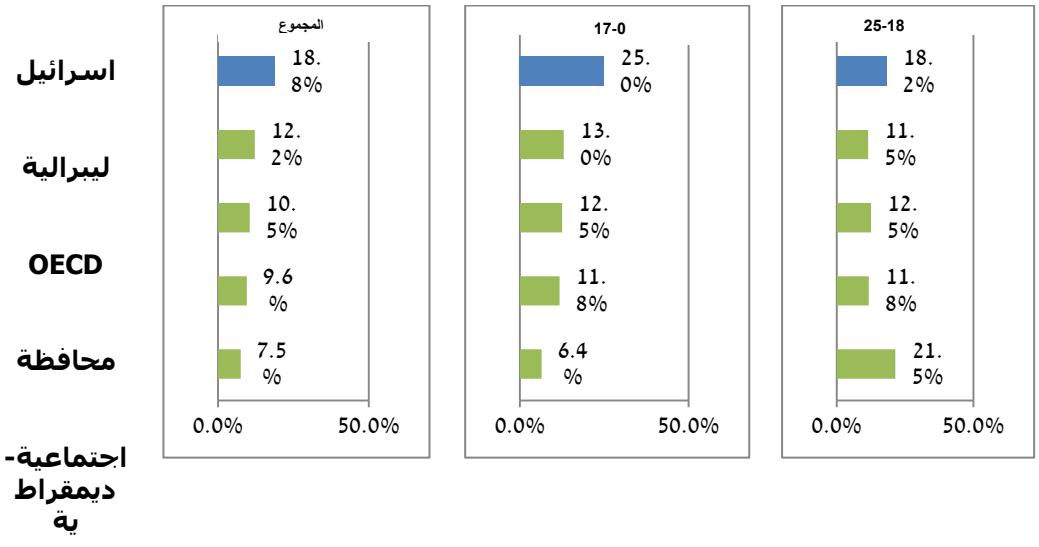

* وفق تصنيف أندرسون المعروض في الفصل.

ب1

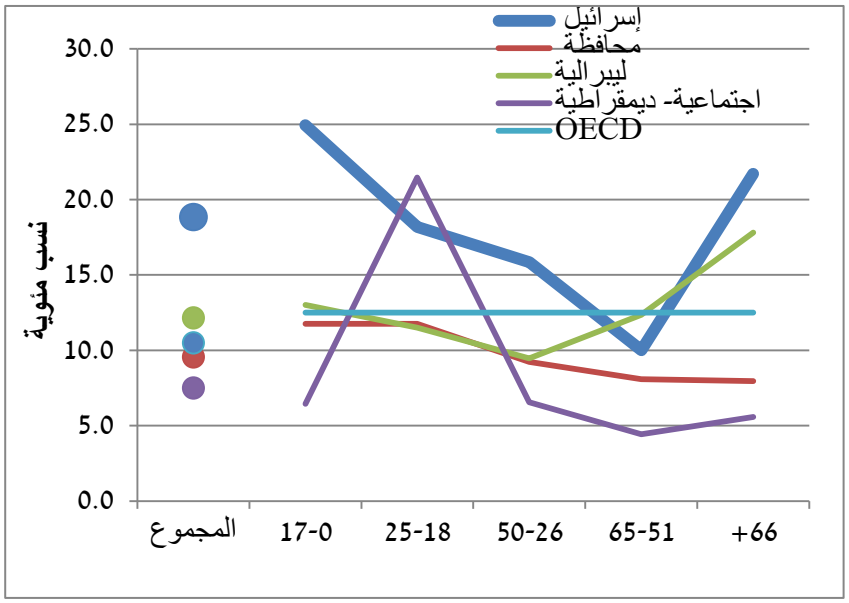

فقر حسب المصاريف

منذ بداية سنوات ال-70 عرّف الفقر حسب النهج النسبي المتعارف عيه من قبل معظم الباحثين وصانعي السياسة الاجتماعية في العالم الغربي. وفقا لهذا النهج، الفقر هو ظاهرة ازمة نسبية، وتعتبر العائلة فقيرة عندما تكون ظروف الحياة متردية بشكل ملحوظ عن الظروف التي تميز كامل المجتمع وليس إذا لم يكن بمستطاعها أن تشتري اي سلع اساسية المطلوبة لبقائها.

في سنوات ال-90 طوّر في الولايات المتحدة منهج نسبي نصفي لقياس الفقر، والذي يتم بموجبه حساب المصاريف الاولية **لسلة السلع الاساسية** (ومن هذه الناحية النهج مطلق)، ولكن قيمة هذه السلة تحسب كنسبة مئوية من المصاريف المتوسطة لاستهلاك السلع الاساسية. تمت التوصية بهذا الاسلوب كبديل لمعدل الفقر الرسمي المتواجد في الولايات المتحدة وطوّر من قبل لجنة متخصصين من الاكاديمية في الولايات المتحدة وفي بريطانيا (National Research Council – NRC) وعلى اثر مبادرة من اللجنة الاقتصادية في الكونغرس، وذلك بهدف استطلاع قياس الفقر الرسمي في الولايات المتحدة بتعمق وبغرض اقتراح مقياس بديل. تم بلورت مبادئه بعد سنوات من الدراسات النظرية والتجريبية المتعمقة والشاملة. واوصت اللجنة بأن تعتمد سلة السلع على عادات الاستهلاك الفعلية، كما تنعكس في استطلاعات مصاريف الأسر.

فيما يلي نستعرض ثلاثة مقاييس بديلة لمعدل الفقر الحالي والتي طورت في دائرة الدراسة والتخطيط للمؤسسة والتي تحسب على غرار النهج المذكور أعلاه، والذي يعتمد على مصاريف الأسر بدلا من دخلهم. يتم احتساب هذه المؤشرات بثلاث طرق: **NRC** (National Research Council)، **MBM** (Market

(Food Energy Intake and Share) **FES**-ו (Basket Measure). هذه الطرق تأخذ بعين الاعتبار استهلاك الأسرة على مختلف مكوناتها بمقارنة مطلقة بسلة استهلاك معينة وثابتة وبمقارنة نسبية لسلال استهلاك الأسر الأخرى.

قياس الفقر وفقا لطريقة ال-NRC

في اطار دراسة نشرتها مؤسسة التأمين الوطني في عام 332004 تم محاولة قياس الفقر في إسرائيل بواسطة NRC (National Research Council))، والتي تستند في المقام الأول على **مصاريف أولية لعائلة ممثلة** (التي تشمل شخصين بالغين وطفلين)، والتي تحسب بموجب بيانات استهلاك السكان انفسهم، كما هو مبين في استطلاعات المصاريف التي تنفذها دائرة الاحصاء المركزية. السلة، والتي هي بمثابة أساس لحساب **المصاريف الاولية**، تشمل سلع وخدمات من مجال المواد الغذائية والملابس والأحذية والسكن، بالإضافة إلى المنتجات الأساسية ذات الصلة. وتم تعديل المصاريف الاولية لتركيبة أسر اخرى باستخدام مقياس التكافؤ، والذي يأخذ في عين الاعتبار تركيبة الأسرة من حيث عدد البالغين وعدد الأطفال بها. الدخل المقارن بالمصاريف الاولية هو الدخل المتاح للأسرة (الدخل الإجمالي الغير صافي من جميع المصادر مع اقتطاع الضرائب المباشرة). كما يتم إضافة عنصر **الدخل العيني** إلى الدخل إذا تلقت الأسرة إسكان عام وهي تدفع إيجار منخفض نسبة إلى أسعار السوق34. عائلة فقيرة هي تلك التي لا يمكّنها دخلها المتاح من تمويل مصاريف هذه السلة.

قدمت الدراسة بديلين لحساب المصاريف الاولية والدخل المقارن بها لأي نوع من الأسر، وهي تختلف عن بعضها بتعريف نفقات السكن: في احداها تحسب مصاريف السكن حسب مجموع المدفوعات الجارية لغرض السكن في شقة سكنية (القروض والرهون العقارية، وبدل الإيجار، وما إلى ذلك)، ويحسب البعض على أساس بدل ايجار (لمن يسكنون بالإيجار) أو على أساس الإيجار المنسوب (لمالك الشقة). في حال وجود أسرة التي تعيش في شقة مملوكة من قبلها يتم تعويضها من جهة الدخل. العنصر المضاف إلى الدخل هو الفرق بين بدل ايجار الشقة المنسوب للشقة وبين مجمل المصاريف الجارية للشقة[35].

قياس الفقر حسب طريقة ال-MBM

في دراسة أخرى نشرت من قبل المؤسسة في عام 2011[36] تم قياس معدل الفقر بطريقة تجمع بين النهج الكندي والأمريكي. مؤشر ال-MBM (Market Basket Measure)، ، كما تم حسابه في الاقتصاد الاسرائيلي، يتواجد على التواصل بين طرفي مؤشر مطلق ونسبي، وهو ينتمي إلى واحدة من مجموعة مؤشرات والتي يحسب خط فقرهم وفق مستوى الاستهلاك المناسب لسلة سلع التي تعكس تقدير معقول للحد الأدنى الملائم للمعيشة. علاقته بالحد الأدنى للمعيشة تمكن استخدام خط الفقر بغرض

33 ساباج-أندبيلد من ووحدة والى (2004). **تطوير مؤشر فقر تجريبي من حيث المصروفات في اسرائيل**. مؤسسة التأمين الوطني، دائرة الدراسة والتخطيط.

34 اضافة إلى الضرائب المباشرة، يتم اقتطاع ايضا مصاريف مواصلات لغرض العمل ومصروفات مراكز رعاية الاولاد, حضانات وحاضنات لعائلات عاملة وذلك بموجب توصيات اللجنة الامريكية .

35 حساب الدخل المقارن بالمصروف الاولي بالبديلين يأخذ ايضا بعين الاعتبار الفائدة المتجسدة بخدمات الاسكان العام: عائلة التي تسكن بإسكان عام (لشركات الاسكان عميدار، عميجار وغيرها) يتم تعويض دخلها بحجم الفارق بين بدل الايجار في السوق الحر وبين بدل الايجار المدفوع بشكل فعلي.

36 جوتليف د' وفرومان أ' (2011). **قياس الفقر حسب سلة استهلاك ملائمة في اسرائيل, 1997-2009**. مؤسسة التأمين الوطني, دائرة الدراسة والتخطيط.

تقييم وتعديل حجم المخصصات المعيشية-ضمان الدخل واكمال الدخل – والتي تشكل شبكة الأمان الأخيرة لمن لا يستطيعون إعالة انفسهم وأسرهم. الفرق الرئيسي بين مؤشر ال- NRC ،وال-MBM هو بحساب مركب الغذاء: في ال-NRC يتم قياس مصاريف الغذاء على أساس البيانات الفعلية كما الحال في بقية مصاريف السلة الملائمة (والتي تشمل الملبس والمسكن والإضافات المختلفة) باستخدام مضاعف المصاريف، وفي ال-MBM يتم تحديدها معياريا وليس فعليا -وفق مبادئ التغذية حسب تركيبة الأسرة وفق الجنس والعمر.

قياس الفقر حسب طريقة ال-FES

طريقة ال-FES (Food Energy Intake and Share) تعتمد على حساب مصاريف المواد الغذائية المعيارية بناء على توصيات من خبراء التغذية، بشكل يمكّن الانسان من الاداء بشكل صحيح في الحياة اليومية. احتساب المصاريف على المنتجات غير الغذائية أكثر تعقيدا ويستند إلى متوسط معين بين نقطتين على تسلسل مستويات المعيشة: الحد الأدنى لمستوى المعيشة (food energy intake)، والتي تكون به ميزانية الأسرة تكفي بالضبط لشراء سلة الغذاء المعيارية، ومستوى الحياة الفعلي للعائلة، الاعلى. السمة المميزة لمستوى المعيشة أن المصاريف الفعلية على الغذاء مشابهه لسلة الغذاء المعيارية، والمصاريف على غير الاغذية أعلى من تلك التي انفقتها العائلة في النقطة المنخفضة، لأن أسرة مع دخل الذي يكفي بالضبط لمصاريف على سلة الغذاء المعيارية تضطر اتخاذ خيار صعب بين مصاريف ضرورية على الاغذية ومصاريف غير غذائية.

تم إجراء العمليات الحسابية المختلفة باستخدام هذه الطريقة مرتين: مرة واحدة باستخدام الدخل المالي للأسرة ومرة اخرى عند اضافة الدخل العيني. كما يظهر من البيانات التي بحوزتنا الآن الدخل العيني الرئيسي هو نتيجة لامتلاك شقة سكنية.

معدلات الفقر

بجميع الطرق، مؤشرات الفقر تشير إلى انخفاض متتابع على مدى السنوات في الحالتين: سواء عند استخدام الدخل المالي وكذلك عند استخدام دخل الذي يشمل عنصر احتساب شقة يمتلكها ساكنيها (جدول 11). والسبب هو أن هذه الطرق الثلاث تدمج بعد مطلق في القياس، مقارنة مع الطريقة الرسمية والتي هي عبارة عن طريقة التي لا تشمل أي بعد مطلق. بشكل عام، إن معدلات الفقر وفق دخل الذي يشمل احتساب السكن بشقق مملوكة اقل عادة من المعدلات في حال دخل مالي اي أن شمل عنصر ملكية الشقة يقلص الفجوة بين العائلات في المجتمع.

مستويات الفقر التي يتم الحصول عليها وفق مؤشرات ال-NRC وال-MBM متشابهة تماما، وفقا لمؤشرات FES المؤشرات اقل لدى العائلات ولكن عموما هي اعلى لدى الأولاد. ووفق هذا المؤشر، الانخفاض بين 2011 و-2014 هو الاشد: حوالي 5 نقاط مئوية في الأسر و7 نقاط مئوية في الأولاد. في حالة عام 2014، الانخفاض في مستويات الفقر لا يتفق مع الاتجاه النزولي في الفقر والذي يتم قياسه بواسطة النهج النسبي على الدخل، وارتفع بشكل طفيف بين عامي 2013 و 2014. جميع الطرق، وخاصة ال-FES وال-MBM تعتمد على سلة غذاء التي حددها خبراء من الخارج، وتحتوي على مكون مطلق في قياس الفقر. ولذلك، فإن مستوى المعيشة كما يتم قياسه باستخدام الدخل يرتفع (والمكون المطلق لا يتغير من حيث القيمة الحقيقية)، وبذلك ترتفع احتمالات انخفاض مستويات الفقر.

جدول 11
معدل الفقر في عائلات ، افراد واولاد حسب الطرق المختلفة، 2011-2014

	NRC			FES			MBM		
	عائلات	أفراد	أولاد	عائلات	أفراد	أولاد	عائلات	أفراد	أولاد
حسب الدخل المالي									
2011	20.7	24.8	34.3	17.9	27.5	40.6			
2012	20.1	24.2	33.3	16.5	24.7	36.8			
2013	18.4	22.2	30.6	14.7	22.0	33.7			
2014	17.3	20.5	28.3	14.7	22.0	33.1			
حسب اجمالي الدخل									
2011	18.0	23.1	33.0	18.3	28.4	42.6	20.3	27.5	39.6
2012	17.6	22.7	32.3	16.0	24.6	37.0	19.4	25.8	37.4
2013	16.4	21.1	30.4	14.6	22.4	34.4	17.6	22.8	33.8
2014	15.6	19.8	28.6	14.1	21.8	33.1	17.3	22.6	33.0

في 2013-2014 يظهر تحليل معطيات معدلات الفقر والمصاريف الاساسية (الحد الأدنى المطلوب لكي لا يعتبر فقير) حسب كل طريقة، النتائج الاتية: في الأسر المختلفة، معدلات الفقر بموجب طريقة ال-NRC عندما احتساب إيجار شقة منسوب (حساب إجمالي الدخل) في عائلات دون أولاد اقل من معدلات الفقر عند احتساب المدفوعات الجارية (حساب حسب الدخل المالي) (جدول 12). في المقابل، في أسر التي لديها أولاد نحصل على معدلات فقر مماثلة عند حساب الدخل المالي وايضا حسب الدخل الاقتصادي. على سبيل المثال، معدل الفقر لدى فرد دون اولاد حسب الدخل المالي هو 20.3٪، في حين انه حسب الدخل الاقتصادي هو 13.7٪. طريقة ال-FES وفقا لطريقتي القياس، مع اضافة إيرادات عينية ودون اضافتها، تمنحنا معدلات فقر مماثلة في جميع أنواع الأسر تقريبا.

حسب ثلاث طرق قياس الفقر حسب المصاريف نجد توافق بين عدد الأولاد ومعدل الفقر. على سبيل المثال، لدى أزواج مع خمسة أطفال يصل معدل الفقر إلى 57٪، وفق طرق ال-NRC وال-FES وحوالي 52٪ وفق ال-MBM، ولدى شخصين بالغين مع ولد واحد يصل إلى 15٪، 9٪ و 17٪ بالتلائم.

قيمة المصاريف الاولية للأسر الصغيرة حسب طريقة ال-NRC وال- MBM اعلى من المصاريف الاولية حسب ال-FES، وفي الاسر الكبرى العلاقة عكسية. وفقا لذلك، نجد نفس العلاقة ايضا في معدلات الفقر. ويرجع هذا الاختلاف الى مقياس التكافؤ في طرق ال-NRCوال-MBM، والذي يختلف بين الأولاد والبالغين، وعلى النقيض من طريقة حساب ال-FES.

مقارنة بين عامي 2013 و 2014 لمعدلات الفقر التي تم قياسها حسب الثلاث طرق يظهر، على غرار بيانات الفقر حسب الدخل، انخفاض الفقر الذي يتم قياسه حسب المصاريف، على مختلف المستويات لتركيبة الأسر المختلفة وطرق القياس المختلفة.

جدول 12
معدل فقر ومصاريف أولية حسب تركيبة العائلة حسب طريقة ال-NRC، ال-FES وال-MBM، 2013-2014

تركيبة العائلة	NRC				FES				MBM			
	2013		2014		2013		2014		2013		2014	
	مصروف اولي (ش.ج.)	معدل فقر (%)	مصروف اولي (ش.ج.)	معدل فقر (%)	مصروف اولي (ش.ج.)	معدل فقر (%)	مصروف اولي (ش.ج.)	معدل فقر (%)	مصروف اولي (ش.ج.)	معدل فقر (%)	مصروف اولي (ش.ج.)	معدل فقر (%)
حسب الدخل المالي												
بالغ وحيد	2,872	20.5	2,915	20.3	1,947	6.6	1,963	6.1				
بالغين	4,665	12.7	4,735	11.6	3,886	7.1	3,913	7.4				
بالغين+ ولد	5,756	14.5	5,842	12.2	5,269	9.4	5,340	8.6				
بالغين+ ولدين	6,764	14.2	6,864	13.3	7,216	11.2	7,187	11.7				
بالغين+ 3 اولاد	7,711	19.9	7,826	19.3	9,198	20.2	9,218	20.9				
بالغين+ اربع اولاد	8,611	38.8	8,739	39.3	10,958	45.8	11,045	46.6				
بالغين+ خمس اولاد	9,472	57.2	9,612	47.8	12,952	59.3	12,808	57.3				
بالغ+ ولدين	5,301	31.0	5,379	25.7	5,513	27.4	5,770	16.4				
حسب اجمالي الدخل												
بالغ وحيد	3,513	13.6	3,553	13.7	2,434	6.2	2,452	4.9	3,283	14.3	3,362	13.5
بالغين	5,707	9.8	5,773	9.2	4,857	5.6	4,887	5.6	5,593	9.8	5,719	9.6
بالغين+ ولد	7,042	15.0	7,122	13.4	6,585	9.4	6,669	9.0	7,070	17.0	7,237	16.4
بالغين+ ولدين	8,275	14.8	8,369	14.4	9,018	10.8	8,976	11.7	8,677	18.4	8,828	17.5
بالغين+ 3 اولاد	9,433	19.9	9,541	18.7	11,494	20.8	11,511	20.2	10,241	22.3	10,427	22.9
بالغين+ اربع اولاد	10,534	38.6	10,654	39.9	13,694	46.5	13,794	45.5	11,683	45.9	11,910	47.5
بالغين+ خمس اولاد	11,587	56.8	11,719	49.6	16,186	58.4	15,996	55.2	13,174	54.2	13,335	51.9
بالغ+ ولدين	6,484	32.8	6,558	32.5	6,890	26.3	7,206	22.6	6,749	35.8	6,967	27.8

فصل 3

ملخص اقسام الطلبات, الجباية, وصناديق مساعدات المؤسسة

ضمان الدخل

يهدف قانون ضمان الدخل إلى منح شبكة أمان اخيرة لعائلات التي ليس لها مدخولات من عمل أو من مصادر اخرى أو انها ذات مدخولات منخفضة. تمنح مخصصات ضمان الدخل إلى من تتوفر بهم على الاقل احد شروط الاستحقاق المفصلة في القانون والذين اجتازوا فحص دخل. تدفع المخصصات لعائلة (افراد, ازواج, مع أو دون اولاد). عادة, يتوجب على مطالب/ ة المخصصات وزوجه/ ته (في حال وجود زوج/ زوجة) البحث عن عمل بواسطة مكتب العمل, أي اجتياز فحص عمل, إلا إذا ما كان القانون يعفيهم من ذلك.

في سنة 2015 انخفض بشكل ملحوظ عدد العائلات المتقاضية لمخصصات ضمان الدخل ب-4.5٪ ووصل إلى اقل من 100 ألف بالمعدل في الشهر, متوسط العائلات الادنى منذ 1998. منذ الربع الثاني لسنة 2003, حين وصل عدد العائلات المتقاضية للمخصصات إلى الذروة 159 ألف, طرأ انخفاض مستمر حتى سنة 2009, عندما حدث استقرار مقارنة بسنة 2008. في 2010 تجدد الانخفاض وفي 2012 ظهرت علامات اعتدال في الانخفاض, في 2013 طرأ حتى ارتفاع صغير والاول منذ 2003, 0.6٪ ومنذ 2014 عاد واستمر الانخفاض بعدد العائلات.

لقد رافق الانخفاض الذي ميّز عدد متقاضي المخصصات منذ 2004 ارتفاع بنسبة العائلات العاملة حتى سنة 2008 من 25.5٪ إلى 28.6٪. في 2009 انخفضت نسبتها مرة اخرى وارتفعت مجددا في 2010 حتى 2011. منذ 2012 عادت لتنخفض نسبتهم ووصلت في 2013 إلى مستوى مشابه لذلك في سنة 2006, 26.8٪. في 2014 و-2015 عادت وارتفعت لتصل 28.9٪. مقارنة ب-2014 ارتفعت نسبة المستخدمين في جميع انواع العائلات باستثناء ازواج دون اولاد. كذلك, انخفضت نسبة العائلات التي تكسب حتى 2000 ش.ج. وارتفعت نسبة العائلات التي تكسب 2,000 حتى 3,000 ش.ج. أي ما معناه, لنسبة اكبر من العائلات المتقاضية مخصصات دخل من عمل ومستوى الاجر تحسن قليلا حتى ولو انه لا يزال منخفض. فقط ل-11.1٪ من العائلات اجر يتجاوز 3,500 ش.ج. في الشهر. يجب ان نتذكر أن نسبة كبيرة من المستحقين يخرجون من نظام ضمان الدخل بهذا المستوى من الدخل.

في 2015 بقيت مبالغ المخصصات كما كانت عليه في 2014 بسبب انخفاض المؤشر (الذي يتم تحديده حسب التغيير بمؤشر نوفمبر 2014 مقارنة بنوفمبر 2013) لذلك في 2015 ارتفع مستوى المخصصات ب-0.6٪ من حيث القيمة الحقيقة, ولكن حيث متوسط الاجر كان الانخفاض 2.1٪. بلغت مدفوعات المخصصات لضمان الدخل في 2015 2.49 مليارد ش.ج.-انخفاض من حيث القيمة الحقيقية ب-3.2٪ مقارنة بالسنة التي سبقتها. لقد نتج هذا الانخفاض عن انخفاض حاد في عدد المتقاضين (4.5٪) وارتفاع طفيف في متوسط المخصصات (0.4٪).

رسوم نفقة

في نهاية سنة 2015 كان هناك حوالي 46 ألف ملف نفقة مفتوح ونشط في مؤسسة التأمين الوطني: حوالي 17 ألف ملف لنساء واللاتي تلقيّن رسوم نفقة وحوالي 29 ألف ملف نساء اللاتي توقفوا عن تلقي المدفوعات ولكن بقي دين الازواج. تمول رسوم النفقة بواسطة مقبوضات من الازواج المديونين وبواسطة ميزانية الدولة.

في 2015 دفعت مؤسسة التأمين الوطني رسوم نفقة بمبلغ حوالي 437 مليون شاقل جديد. بلغ اجمالي المقبوضات من الازواج المديونين لهذه الفترة حوالي 165 مليون ش.ج, والتي تشكل 38٪ من اجمالي الدفعات التي دفعت للنساء في تلك السنة.

نسبة الجباية من المديونين استمرت في الانخفاض في سنة 2015 بشكل كبير مقارنة بالسنة التي سبقتها, مع موعد نقل جباية الدين من المديونين من مؤسسة التأمين الوطني إلى سلطة الجباية والتنفيذ.

بلغ اجمالي الدين المتراكم من تشغيل قانون النفقات في 1972 حوالي 5 مليارد ش.ج. حوالي الثلث "دين معدوم", إذا ثلث المديونين يعتبرون كمن لا يمكنهم دفع دينهم (مديونين متوفين, الماكثين خارج البلاد, سجناء, من اعلنوا افلاسهم أو من يتقاضون مخصصات لضمان الدخل).

تأمين شيخوخة والباقين

تشكل مخصصات الشيخوخة والباقين المرحلة الأولى لنظام التقاعد في إسرائيل وتضمن دخل اساسيا للشيخوخة ولورثة مؤمن بعد وفاته. يشكل التقاعد من العمل المرحلة الثانية لنظام التقاعد, ومع مخصصات الشيخوخة والباقين تهدف إلى ضمان مستوى حياة معقول عند التقاعد والشيخوخة. تدفع مخصصات الشيخوخة لكل مؤمن بشكل عام ودون فحص دخل بسن الاستحقاق (العمر المطلق) وفي سن التقاعد (العمر المشروط) فقط إذا ما اجتازوا فحص دخل من عمل ورأسمال.

في منتصف 2004 بدء تطبيق قانون التقاعد, والذي تم في اطاره رفع سن الاستحقاق لمخصصات الشيخوخة للنساء والرجال تدريجيا. ارتفع سن التقاعد المشروط (بفحص الدخل) للرجال من 65 إلى 67 وللنساء إلى 62 وسيبقى هكذا حتى 2016. في 2017 من المتوقع أن يتجدد الاجراء التدريجي لرفع سن التقاعد للنساء, إلى 64. يتم رفع سن الاستحقاق (المطلق) تدريجيا من 65 إلى 70. في 2015 كان هذا السن 68 و-4 اشهر. جيل الاستحقاق (المطلق) للرجال لم يتغير-70.

تدفع مخصصات الباقين لورثة المؤمن أو المؤمنة بعد وفاتها. كذلك, تدفع للمسنين والورثة الغير مستحقين للمخصصات بموجب قانون التأمين الوطني مخصصات خاصة الممولة بشكل كامل من قبل الحكومة. تدفع لمخصصات الشيخوخة اضافات مقابل زوج/ زوجة واولاد, وكذلك اضافة اقدمية واضافة تأجيل مخصصات. تدفع لمخصصات الباقين الاساسية اضافة مقابل اولاد واضافة اقدمية.

ابتداء من ابريل 2008 تدفع لمستحقي مخصصات الشيخوخة والباقين اضافة خاصة لمستحق الذي بلغ 80 سنة. اكمال دخل لمسنين وورثته تدفع لمتقاضي مخصصات شيخوخة أو مخصصات باقين مع دخل منخفض, حتى مبلغ الدخل الادنى للعيش المعرّف في قانون ضمان الدخل لهذه الفئة السكانية.

في سنة 2015 دفعت مؤسسة التأمين الوطني مخصصات شيخوخة بموجب قانون التأمين الوطني ومخصصات شيخوخة خاصة لحوالي 803 ألف مسن, وكذلك مخصصات لحوالي 98 ألف وريث بالمعدل في الشهر. نجد بين متقاضي مخصصات الشيخوخة حوالي 107 ألف مسن الذين يتقاضون مخصصات شيخوخة كاملة ونصف مخصصات الباقين وحوالي 65 ألف مسن معاق المتقاضين لإكمال العجز. عدد متقاضي مخصصات الشيخوخة بموجب قانون التأمين الوطني ارتفع في 2015 بحوالي 5.1٪ وانخفض عدد متقاضي مخصصات الباقين فقط بنسبة 1.1٪.

ارتفع عدد جميع متقاضي مخصصات الشيخوخة والباقين بنسبة 3.7٪. عدد متقاضي مخصصات ليس بموجب قانون التأمين الوطني استمر بالانخفاض في سنة 2015 بنسبة 5.1٪, النسبة الاعلى منذ الانخفاض في سنة 2014-4.9٪ ولكن اقل من ذلك الذي في 2013 و-2012 – 5.4٪. اجمالي متقاضي مخصصات الشيخوخة بموجب قانون التأمين الوطني وليس بموجبه ارتفع في 2015 ب-4.4٪. عدد متقاضي مخصصات شيخوخة والباقين, والذي لا يوجد لهم مصادر دخل إضافية أو أن دخلهم من مصادر إضافية اقل بكثير ويستحقون تلقي اكمال لمخصصاتهم بموجب قانون ضمان الدخل استمر بالارتفاع وفي سنة 2014 بلغ 189.4 ألف متقاضي بالمعدل في الشهر. على اثر التغييرات في قانون مضطهدي النازية وقانون الفوائد انخفض عدد متقاضي اكمال الدخل في بداية 2015 لحوالي 185 ألف مقارنة بحوالي 190 في ديسمبر السنة التي سبقتها. في نهاية سنة 2015 وصل عدد العائلات لحوالي 186 ألف. نسبة العائلات المستحقة

لإكمال دخل لدى اجمالي متقاضي الشيخوخة والباقين في ديسمبر 2015 انخفض من 21.5٪ في 2014 إلى 20.4٪ وفي سنة 2015 بقيت مخصصات الشيخوخة والباقين الاساسية دون اكمال الدخل كما كانت في 2014 وذلك لأن مؤشر الاسعار للمستهلك (المحدد بموجب مؤشر نوفمبر 2014 مقارنة بنوفمبر 2013) انخفض. انخفضت نسبة المخصصة الاساسية كنسبة من متوسط الاجر لوظيفة اجير ل-16.4٪ لمخصصات فرد دون من يعولهم حتى سن 80 مما يثبت تآكل المخصصات الناتج عن استمرار الارتفاع بمتوسط الاجر. مخصصات الشيخوخة والباقين مع اكمال دخل بقيت كما هي حتى ديسمبر 2015 والتي ارتفع بها مستوى المخصصات ب-6.9٪ لمخصصات فرد دون معيل حتى سن 70, ب-5.4٪ حتى سن 80 وب-4.5٪ لأعمار 80 سنه واكثر. المخصصات لمن لديه زوج/ زوجة يعوله/ ا ب-13٪, 12.2٪ و-11.4٪ بالتلائم.

في سنة 2015 ارتفع مبلغ المدفوعات في فرع شيخوخة والباقين (دون مصاريف ادارية) بأسعار ثابتة بنسبة 4.2٪ وبلغ حوالي 28.2 مليارد ش.ج.. مجمل الدفعات لمخصصات التأمين الوطني ب-2015 (دون مصاريف ادارية) ارتفع بشكل حقيقي بنسبة مشابهه لنسبة الزيادة في دفعات فرع الشيخوخة والباقين – 4.3٪. لذلك نسبة مدفوعات فرع الشيخوخة والباقين من مدفوعات المؤسسة في سنة 2015 بقيت كما كانت في السنة التي سبقتها-38.9٪.

تأمين تمريض

يهدف تأمين التمريض بإبقاء المسنين في اطار المجتمع لأطول مدة ممكنة, بواسطة تقديم علاج ذاتي لهؤلاء الذين يحتاجون لمساعدة في الاداء اليومي ولمساعدة العائلات التي تعتني بهم. تمنح المخصصات لكل مسن مواطن إسرائيل المحدود في ادائه ويجيب على فحص الدخل وفحص الاتكال على مساعدة الاخرين في العمليات اليومية, وبشرط انه يعيش في المجتمع. من يمكث في مؤسسة تمريضية أو في قسم تمريض في بيت مسنين ليس مستحقا للمخصصات. لا تدفع مخصصات التمريض, في معظم الاحيان, نقديا بل تمنح لمستحقيها كخدمات من قبل شركات ومنظمات التي تدفع لها المؤسسة مقابل تلك الخدمات. مع ذلك, بدأت مؤسسة التأمين الوطني بتشغيل برنامج تجريبي منذ مارس 2008 بتقديم مخصصات مالية. تم تمديد البرنامج بتعليمات مؤقتة حتى ابريل 2013. ابتداءا من اكتوبر 2015 يستطيع المسنين الساكنين في جميع انحاء البلاد اختيار مخصصات تمريض مالية وبشرط انهم يتقاضون خدمات تمريض فعلية من معالج الذي ليس قريب عائلة في معظم ساعات اليوم وطوال ستة ايام في الاسبوع. لمسنين بعمر 90 واكثر في جميع انحاء البلاد الحق في اختيار طبيب/ ة مختص/ ة في الشيخوخة لتنفيذ تقييم اتكالية كشرط لتلقي مخصصات تمريض بدلا من أن يتم التقييم من قبل مقيّم/ ة من قبل مؤسسة التأمين الوطني.

منذ يناير 2007 حددت ثلاث مستويات لمخصصات التمريض, والتي تم ملائمتها لثلاث مستويات اتكالية: مخصصات بنسبة 91٪ من مخصصات عجز كاملة للفرد, مخصصات بنسبة 150٪ منها ومخصصات بنسبة 168٪ منها.

منذ مارس 2009, من يتقاضى مخصصات تمريض بأعلى مستويين من المخصصات, وهو يستخدم عامل اسرائيلي فقط ولا يستخدم ابدا عامل اجنبي (سواء في اطار مخصصات التمريض أو خارج هذا الاطار), يستحق اضافة ساعات علاج اسبوعية. من يستحق مخصصات بنسبة 150٪ مخصصات عجز كاملة, يستحق اضافة ثلاث ساعات علاجية اسبوعية, ومستحقي مخصصات بنسبة 168٪ من مخصصات كاملة, يستحقون اضافة اربع ساعات علاج). ابتداءا من يناير 2014 تم حتلنة وتعديل مخصصات التمريض بنسبة 1.9٪. في يناير 2015 مخصصات التمريض بقيت بنفس نسبها من سنة 2015 لأن المبلغ الاساسي, والتي تشتق منه المخصصات, بقي كما هو.

عدد طلبات مخصصات التمريض في سنة 2015 ارتفع بنسبة 2.9٪ وبلغ حوالي 85.4 ألف. في سنة 2015 ارتفعت نسبة الطلبات التي تم المصادقة عليها ووصل 43.1٪. عدد مستحقي مخصصات تمريض استمر في الارتفاع في سنة 2015 بحوالي 1.0٪ ووصل إلى 160.8 ألف متوسط شهري. نسبة المستحقين لمخصصات من بين المسنين في عامة السكان ارتفع بشكل ملحوظ من حوالي 6٪ خلال السنوات الأولى لتطبيق القانون, ووصل الذروة 17.6٪ في سنة 2012 ول-16.6٪ في سنة 2015. تم حساب نسبة المستحقين بموجب معيار عدد المسنين بعمر الاستحقاق (62 للنساء و-67 للرجال).

فحص المميزات الديمغرافية للمستحقين في 2015 يظهر أن عدد النساء اعلى حوالي ضعفين ونصف من عدد الرجال. بتوزيع حسب العمر, حوالي خمسيّن من المستحقين هم بعمر 85 وحوالي 2/3 اعمار 80 واكبر. الارتفاع الاساسي بعدد المستحقين هو بالفئة العمرية 85 واكثر, والذين نسبتهم بإجمالي المتقاضين ارتفع من 41.7٪ إلى 43.1٪ بينما نسبة من منهم بأعمار 80 أو اقل ينخفض باستمرار. فقط

4.9٪ من المستحقين هم بعمر اقل من 70. في مجال تركيب العائلة, اثنين من بين كل خمسة (40.3٪) من المستحقين الذي يسكنون مع الزوج. حوالي واحد من بين كل اثنين (48.5٪) يسكنون وحدهم, وواحد من كل ثمانية (11.2٪) يسكنون مع شخص اخر-عادة ابن أو ابنة. ل-51.3٪ من المستحقين بالمستوى الادنى-91٪ من مخصصات عجز كاملة للفرد (يشمل من تم تقليص مخصصاتهم إلى النصف بسبب فحص الدخل), ول-25.4٪ تم المصادقة على مستوى اعلى-150٪ منها. لبقية المتقاضين, حوالي 23.3٪, صودق لهم على استحقاق بمستوى اعلى-168٪ منها. ارتفعت نسبة المستحقين للمخصصات بالمستوى الاعلى بشكل مطرد - من 13.7٪ في 2007 حتى 23.3٪ في 2015. نسبة الارتفاع في هذه المجموعة هو الاعلى. حوالي ربع (25.1٪) من المستحقين هم قادمين جدد إلى إسرائيل بعد سنة 1989, من بينهم 3.9٪ ارتفع بعد سنة 1999 والبقية قدماء.

في مارس 2009 اضيفت ساعات علاج لمن يستخدم عامل إسرائيل فقط كما هو مفصل اعلاه. حوالي 25,436 والتي تشكل حوالي 62.3٪ ممن تلقى مخصصات بالمستوى الاعلى تلقوا اضافة ثلاثة ساعات علاج اسبوعية و-16,695 والتي تشكل 44.5٪ من متقاضي المخصصات بالمستوى الاعلى تلقوا اربع ساعات علاج إضافية.

الخدمات الممنوحة بموجب قانون تأمين التمريض تزود بواسطة شركات ومنظمات رسمية المعترف بها من قبل وزارة الرفاه كمزودي خدمة مرخصين بموجب اتفاقية التي ابرمت بينهم وبين مؤسسة التأمين الوطني. اجمالي ما يزوده مقدمي الخدمات بمعدل شهري في 2014 حوالي 8,262 ملايين ساعة علاج شخصية في بيوت المستحقين لمخصصات تمريض. زودت التنظيمات الخاصة حوالي 6,079 مليون ساعات (73.6٪), زودت تنظيمات مط"ف حوالي 2,183 ملايين ساعة (26.4٪).

موازاة مع مدفوعات المخصصات المباشرة, قانون تأمين التمريض يلزم الدفع مقابل بنود إضافية المرتبطة بتأمين التمريض. 15٪ من المقبوضات السنوية مخصصة لوزارة الصحة ولوزارة الرفاه لتمويل عدد الماكثين في مؤسسات. في الواقع وزارة الصحة تستغل عادة كامل المخصصات ووزارة الرفاه تستغل فقط جزءا منها. يتم تخصيص ايضا اموال لصندوق تطوير الخدمات الاجتماعية ومؤسسية للمسنين.

مجمل المدفوعات في سنة 2015 التي تم تحوليها لتمويل قانون تأمين التمريض بلغ حوالي 5.591 مليارد ش.ج. (بأسعار 2015): حوالي 5.3173 مليارد ش.ج. لتقديم خدمات للمستحقين وترخيص لتطوير خدمات مؤسسات وخدمات في المجتمع وتنفيذ فحص الاتكالية. تم تحويل مبلغ 120 ش.ج. إلى مكاتب الرفاه والصحة من اجل زيادة عدد الماكثين بمؤسسات تمريضية. كذلك تم تحويل مبلغ 112 مليون ش.ج. لوزارة الرفاه, لصندوق المرضى كلاليت وللمقيمين, لتحضير برامج علاج لمستحقين ولتنفيذ فحص اتكالية.

تأمين اولاد

مخصصات اولاد-تدفع مخصصات الاولاد في كل شهر لجميع العائلات مع اولاد في إسرائيل, وهدفها المساعدة بمصاريف تربية الاولاد. قانون تأمين الاولاد بدء سريان مفعوله في 1959 كدفعة ثابتة لعائلات مع الكثير من الاولاد. خلال السنوات خضعت مخصصات الاولاد لتغييرات عديدة وابتداءا من اغسطس 2013, في اطار قانون الكفاءة الاقتصادية, تقرر تنفيذ اقتطاع لمرة واحدة وفوري في مبالغ مخصصات الاولاد لجميع الاولاد. بسبب هذا التقليص في 2013 انخفضت مخصصات الاولاد ب-13.6٪ من حيث القيمة الحقيقية مقارنة بمستواها في سنة 2012. لم يطرأ تعديل على تسعيرات المخصصات في 2014, من حيث القيمة الحقيقية حافظت على قيمتها وهي مشابهه للتسعيرات في اغسطس 2013.

في مايو 2015, بسبب الاتفاقيات الائتلافية التي وقعت آنذاك, تقرر رفع حجم مخصصات الاولاد مرة اخرى. بالتوازي تقرر المبادرة ببرنامج توفير بعيد المدى للأولاد كنسبة من تغيير مبنى مخصصات الاولاد, حيث أن التكلفة الشاملة تصل إلى حجم التوفير الذي تم تحقيقه في قانون التسويات السابق.

في سنة 2015 وصل عدد العائلات التي دفعت لهم مخصصات اولاد حوالي 1.1 مليون بمتوسط شهري-زيادة حوالي 1.8٪ مقارنة ب-2014, مشابه للارتفاع خلال السنتين السابقتين. عدد الاولاد الذين دفع مقابلهم مخصصات وصل في 2015 إلى حوالي 2,700 ألف بمعدل شهري-زيادة حوالي 2.1٪ مقارنة بالسنة التي سبقتها. معظم العائلات, حوالي 62٪, والتي تشمل ولد واحد أو ولدين. نسبة العائلات التي تشمل ثلاثة اولاد ارتفع من 20.4٪ في سنة 2011 إلى 21.3٪ في سنة 2015 وبنسبة اقل ازدادت نسبة العائلات مع اربع اولاد. بالتوازي انخفضت نسبة العائلات مع ولد واحد – من 32.3٪ في 2009 إلى 31.0٪ في 2015, وبنسبة منخفضة ايضا عائلات مع ولدين.

منحة تعليمية-اضافة إلى مخصصات الاولاد التي تدفع لجميع العائلات مع اولاد, تدفع ايضا منحة تعليمية, المخصصة لعائلات احادية الوالدين ولعائلات مع اربعة اولاد واكثر والتي تتلقى مخصصات معيشية. تدفع المنحة مقابل اولاد بعمر 6-14 وهدفها المساعدة بشراء معدات تعليمية قبل افتتاح السنة الدراسية.

في سنة 2015 وصل عدد العائلات التي تتلقى منحة تعليمية إلى حوالي 78 ألف, والتي هي حوالي 7٪ من مجمل العائلات مع اولاد في البلاد-معظمها عائلات احادية الوالدين (72٪ -56 ألف) والبقية عائلات مع والدين متعددة الاولاد (حوالي 22 ألف). عدد الاولاد بها-136 ألف, والتي تشكل 5٪ من اجمالي اولاد إسرائيل (جدول ز). العائلات مع والدين والتي تلقت منحة تعليمية (متعددة الاولاد) تشكل 11٪ من اجمالي العائلات التي تشمل اربعة اولاد أو أكثر في البلاد. حوالي 76 ألف ولد بأعمار 6-11 كانوا مستحقين لمنحة بالمبلغ الاعلى (1,557 ش.ج.) وحوالي 60 ألف, بأعمار 12-14 كانوا مستحقين لمنحة بالمبلغ الاقل (865 ش.ج.).

بالمجموع دفع في سنة 2015 حوالي 197 مليون ش.ج. مقابل منحة تعليم.

منذ السنة التعليمية لسنة (2016-2017) الاستحقاق لمنحة تعليمية وسع ايضا ليشمل اعمار 15-18 في تلك العائلات المستحقة حاليا للمنحة. حجم المنحة موحد – 11.6٪ من المبلغ الاساسي (1,003 ش.ج. بسبتمبر 2016).

اضافة عائلة-في يوليو 2004 بدء دفع اضافة لعائلات التي تشمل ثلاثة اولاد واكثر والتي تتلقى مخصصات لضمان الدخل أو دفعة نفقات من المؤسسة. تدفع اضافة العائلة مقابل الولد الثالث والرابع فقط.

في يناير 2015 كانت نسبة المخصصات لعائلات التي تشمل ثلاث اولاد 70٪ من المبلغ الاساسي وبلغت 98 ش.ج. . في عائلات التي تشمل اربع اولاد واكثر حجم المخصصات كان اكبر بضعفين من الاضافة مقابل ثلاثة اولاد, أي 196 ش.ج. . منذ اغسطس 2013, لم يتم حتلنة المخصصات.

تأمين الامومة

تمنح للوالدة المخصصات التالية في اطار تأمين الامومة:

منحة المكوث في المستشفى-بدأت لأول مرة في 1954. تهدف المنحة إلى تمويل مصاريف الولادة والمكوث في المستشفى للوالدة وللطفل المولود, ويتم دفعها مباشرة للمستشفى. منذ كانون الاول 1993, بدأ دفع منحة المكوث في المستشفى بنسبة مرتفعة في اطار ولادة الخدّج. في السنتين الاوليين لتطبيق قانون التأمين الصحي الرسمي (في كانون الثاني 1995), كان مكوث الوالدات والاطفال المولودين, بما في ذلك الخدج, في المستشفى مشمولا ضمن سلة الخدمات الصحية التي حددّها القانون. قامت مؤسسة التأمين الوطني بتمويل المكوث في المستشفى من مبالغ الجباية الخاصة بفرع الامومة. منذ كانون الثاني 1997, عادت المنحة لتدفع من جديد بشكل مباشر للمستشفى.

تشترك مؤسسة التأمين الوطني ايضا في نفقات السفريات إلى المستشفى للوالدة التي تسكن على بعد مسافة بعيدة عن المستشفى. في حال حدوث الولادة خارج البلاد, يتم دفع منحة المكوث في المستشفى بشكل مباشر للوالدة التي قدمت دعوى.

منحة الولادة-هذه المنحة مخصصة لشراء لوازم أولية للمولود, ويتم دفعها للوالدة مباشرة. حتى شهر تموز 2002, كانت نسبة المنحة المخصصة للوالدة موحدة وغير مرتبطة بعدد الولادات السابقة, وكانت تشكل 20٪ من متوسط الاجر في السوق. في شهر اب 2003 طرا تغيير على نسبة المنحة المخصصة للوالدات اللواتي يلدن طفلا ثانيا وما فوق. وقد بلغت تلك المنحة ما نسبته 6٪ من متوسط الاجر. في شهر كانون الثاني 2004 تم رفع نسبة المنحة للطفل الثاني فقط لتصل إلى 9٪ من متوسط الاجر. في حال ولادة توأم أو أكثر في الوقت نفسه, تكون منحة الولادة اعلى: للتوأم – 100٪ من متوسط الاجر, ولكل ولد اضافي – 50٪ إضافية من متوسط الاجر.

مخصصات لحماية الحمل-تم تخصيص مخصصات حماية الحمل من اجل تعويض المرأة العاملة التي تضطر للتوقف عن العمل خلال فترة الحمل, وذلك في اعقاب مخاطر طبية من الممكن أن تتعرض لها هي أو جنينها من جراء الحمل. تستحق هذه المخصصات من هي من سكان اسرائيل, العاملة الاجيرة أو المستقلة التي تم دفع رسوم التأمين عنها على مدار 6 اشهر على الاقل, من اصل ال-14 شهرا التي سبقت يوم توقفها عن العمل, على اثر الحاجة إلى حماية الحمل (تجدر الاشارة إلى أن شروط استحقاق رسوم الولادة ومخصصات حماية الحمل هي شروط مشابهة). تستحق المخصصات كل من كانت في فترة حماية حمل على مدى 30 يوما متواصلا على الاقل. تدفع المخصصات كذلك مقابل كل فترة إضافية توقفت المرأة خلالها عن العمل على اثر الحاجة إلى حماية الحمل, شريطة أن تكون هذه الفترة قد استمرت 14 يوما متتاليا على الاقل.

رسوم الولادة-تم تخصيص هذه المخصصات لتعويض الوالدة العاملة عن فقدان الاجر خلال فترة اذن الولادة التي تعتبر الوالدة مجبرة على اخذها بموجب قانون عمل المرأة. رسوم الولادة هي من حق الوالدة العاملة-الاجيرة, المستقلة أو التي تقضي فترة تأهيل مهني-والتي دفعن عنها خلال الفترة السابقة للولادة رسوم تأمين عن الفترات الزمنية التي حددها القانون. يتم دفع رسوم الولادة مقابل 7 أو 14 اسبوعا, بما يتوافق مع فترة الاستحقاق التي جمعتها الوالدة حتى الموعد الذي حدده القانون. منذ تشرين الثاني 1994, باتت

رسوم الولادة لليوم تستبدل كامل الاجر أو معدل الاجر لليوم الذي كانت الوالدة تكسبه خلال الاشهر الثلاثة الأخيرة التي سبقت توقفها عن العمل (عند الولادة أو قبلها), ولكن ليس أكثر من المبلغ الاقصى الذي يحدده القانون. تخصم من رسوم الولادة, في المصدر, ضريبة الدخل, رسوم التأمين الوطني وضريبة الصحة. بالإمكان البدء بتلقي رسوم الولادة قبل موعد الولادة المتوقع, ولكن ليس أكثر مما يدفع مقابل نصف الفترة التي تكون فيها الوالدة مستحقة لتلقي تلك الرسوم. يمكن-في بعض الظروف الخاصة-تمديد فترة اذن الولادة بأربعة اسابيع كحد اقصى.

في مايو 1998 تمت الموافقة على تعديل في القانون بحيث اصبح بإمكان كل اب, بموجب القانون المعدّل-أن يحل مكان زوجته في قسم من فترة إذن الولاد, بعد مرور 7 اسابيع على الولادة, وعلى مدار 3 اسابيع متتالية على الاقل-وكذلك شريطة أن يكون هو وزوجته قد جمعا "فترة تأهيل" وفق ما هو مطلوب في شروط استحقاق رسوم الولادة.

مخصصات الولادة-تدفع المخصصات لعائلة التي رزقت, في ولادة واحدة, بثلاثة اطفال أو أكثر, وقد بقوا على قيد الحياة للفترة الزمنية التي يحددها القانون, وقد خصصت لإعانة العائلة في النفقات الاقتصادية, تكون الوالدة مستحقة لتلقي مخصصات الولادة الشهرية على مدار تسعة اشهر. مقابل ثلاثة اولاد, تكون نسبة المخصصات 50٪ من متوسط الاجر في السوق, مقابل اربعة اطفال 75٪, ومقابل خمسة اطفال أو اكثر 100٪.

بدءا من كانون الثاني 2000, اضيفت إلى مخصصات الولادة مخصصات دفعتها وزارة الرفاه لهذه العائلات, لمدة عشرين شهرا, لقد تغيرت نسبة المخصصات وتم تحديدها وفق النسبة المئوية من متوسط الاجر, وهي اخذة بالتقلص خلال فترة الاستحقاق التي تبل اليوم حوالي 20 شهرا.

مخصصات وتعويضات خاصة-يتم صرف هذه المخصصات في حال وفاة الوالدة خلال الولادة, أو خلال سنة من يوم الولادة. مخصصات شهرية خاصة التي تدفع مقابل كل وليد الذي ولد في نفس الولادة بقيمة 30٪ من متوسط الاجر لمدة 24 شهرا. في حال دفع للولد مخصصات باقين او معالين, تدفع المخصصات لمدة 12 شهرا فقط. دفعة خاصة تدفع الى زوج المتوفية, في حال توقف عن العمل من اجل رعاية الولد, بنسبة رسوم الاصابة, حتى 14 اسبوع. تدفع

في عام 2015 دفعت منحة الولادة لنحو 177 ألف امرأة, 67٪ منهن تقريبا حصلن على رسوم ولادة, شهدت معظم حالات الولادة (98٪) ولادة طفل واحد, في حين شهدت 2٪ منها ولادة توأم وولادة 3 اطفال أو واكثر.

دفعت رسوم الولادة للاب, لأول مرة, في ايار 1998. في سنة 2015 تلقوا المخصصات 447 رجلا مقابل 124,000 امرأة تقريبا.

نحو 13,000 تلقين مخصصات حماية الحمل في عام 2015.

أمين العجز العام

في اطار تأمين العجز العام, يتم وفقا للقانون, دفع المخصصات التالية:

1. مخصصات عجز تدفع منذ 1974, وهي معدّة لتضمن للعاجزين الذين تضررت قدرتهم على تحصيل لقمة العيش من العمل أو من ممارسة مهنة, دخلا ادنى للعيش.
2. مخصصات للخدمات الخاصة, وهي معدة كتعويض عن نفقات العاجزين الذين يعتمدون على مساعدة الاخرين في اداء النشاطات اليومية, أو الذي يحتاجون لمراقبة متواصلة. تدفع هذه المخصصات منذ 1979.
3. مخصصات للولد العاجز, تصنف على انها تعويض عن نفقات العائلات التي تعتني بولدها العاجز في اطار المنزل, ابتداءا من 1981.

بالإضافة إلى ذلك, يعالج القسم المخصصات غير المنصوص عليها في قانون التأمين الوطني:

4. مخصصات الحركة المستحقة لمحدودي القدرة على التنقل[37], من اجل المساعدة في نفقات تنقلهم خارج البيت, منذ سنة 1975 وما بعدها.
5. تعويض مصابي مرض الحزاز, يدفع منذ 1995 لمن تلقى اشعاعات لعلاج مرض الحزازة بين 1946-1960 واصابه المرض نتيجة لذلك.
6. تعويض مصابي شلل الاطفال, يدفع منذ 2007, لمن اصابه مرض شلل الاطفال في إسرائيل ونشأت لديه بسبب ذلك اعاقة طبية.

أ. مخصصات العجز

يتألف اجراء تحديد استحقاق مخصصات العجز من مرحلتين, في المرحلة الأولى يقوم طبيب من قبل مؤسسة التأمين الوطني بتحديد نسبة العجز الكلي, سقف العجز الطبي هو 60٪ عدا في حالات عاهة واحدة على الاقل, عندما يكون العجز الطبي فيها 25٪ على الاقل, عندها يكون السقف الطبي 40٪, وبعد تحديد نسبة العجز الطبي يقوم مأمور الدعاوى بتحديد درجة انعدام القدرة على كسب الاجر/ الاداء. بعد أن يكون قد استشار طبيبا مؤهلا وموظف اعادة تأهيل.

منذ بداية القرن ارتفع عدد الحاصلين على مخصصات العجز أكثر من ضعفين مقابل وتيرة نسبة التكاثر الطبيعي في المجموعة السكانية. لهذا الارتفاع عدة اسباب: (أ) الارتفاع التدريجي بسن التقاعد للرجال والنساء. (ب) الارتفاع في نسبة المرضى في المجموعة السكانية الذي نتج عن الارتفاع في التبليغ عن الامراض والانخفاض في نسبة الوفاة لدى المرضى. (ج) تغيير سقف المدخولات الذي يمكن فحص الاستحقاق لمخصصات العجز والخصم التدريجي لمخصصات العجز بالنسبة لمدخولات العمل. بعد استنفاد القدرات لدى المنتمين الجدد الذين اصبحوا مستحقين على اثر هذه التغييرات, استقر الارتفاع السنوي عند مستوى 2٪ في السنة, قريبا من الزيادة الطبيعية في مجموعة السكان.

في نهاية عام 2015 وصل عدد الحاصلين على المخصصات الشهرية ل-231,165, وهم ما يشكل نسبة 4.6٪ من المجموعة السكانية في سن الاستحقاق.

ب. مخصصات الخدمات الخاصة

حسب انظمة الخدمات الخاصة للمعاقين, تدفع مخصصات خاصة للحاصلين على مخصصات عجز واعاقتهم 60٪ على الاقل, والذين يعتمدون كثيرا على مساعدة الغير للقيام بأعمالهم اليومية, حسب فحصADL ,

37 معاق الذي يعاني من اعاقات في الرجلين فقط كما هو نفصل في الاتفاقية.

ولمساعدة في البيت, حسب فحص IADL. تم تحديد ثلاث مستويات للعجز, حسب اتكال المعاقين بمساعدة الغير: 50٪, 105٪ و-175٪ من مخصصات العجز الكاملة للفرد والتي هي 25٪ من المبلغ الاساسي.

في ديسمبر 2013 حصل 52,225 اشخاص على مخصصات الخدمات الخاصة-7٪ أكثر من ديسمبر 2014-6,264 منهم بدأوا يتقاضون المخصصات للمرة الأولى في هذه السنة. لزيادة عدد متقاضي المخصصات عدة اسباب: (1) تحسن الجودة في المعالجة الطبية التي تقدم للمرضى الخطيرين التي تطيل حياتهم أكثر مما كان في الماضي – هذا التحسن بدا جليا في الزيادة المستمرة في عدد المتقاضين المتعلقين كليا بمساعدة الاخرين. (2) تطبيق توصية لجنة بن يهودا واضافة فحص الـ-IADL إلى فحص الاستحقاق للمخصصات. هذه التوصية حسنت بالأساس حال جمهور العميان ومن يعانون مشاكل نفسية (توسيع فحص ال-IADL يظهر في صندوق في نهاية الفصل). (3) بشكل عام, تدفع مخصصات الخدمات الخاصة من اليوم ال-91 لظهور العاهة, وبشرط أن الدعوى قدمت خلال 15 شهر كحد اقصى. منذ سبتمبر 2012, نسبة المعاقين مع نسبة اعاقة طبية لمخصصات الخدمات الخاصة لا يقل عن 75٪ وتقرر لهم استحقاق ل-6 اشهر على الاقل, تدفع المخصصات من اليوم ال-31.

ج. مخصصات للولد العاجز

مخصصات الولد العاجز اعدت لمساعدة العائلة المعالجة لولد مع احتياجات خاصة في المصاريف اللازمة للمعالجة الشخصية والتمريضية الصعبة التي يتلقاها, أو بكل علاج اخر من الممكن أن يحسن من ادائه, ولتشجيعها على تأهيل الولد في اطار البيت والمجتمع.

يجب أن تتوفر احد الشروط التالية في الولد المستحق لمخصصات الولد العاجز:

- أن يتكل على مساعدة الاخرين: ولد الذي بلغ عمر 3 سنوات, ونتيجة لمرض أو اعراض, حادث أو عجز مع الولاة وهو متكل على مساعدة الاخرين بصورة كبيرة تختلف كثيرا عما هو متعارف عليه لدى ابناء جيله, في تنفيذ الاعمال اليومية (ارتداء الملابس, الاكل, الغسيل, المحافظة الشخصية على النظافة والحركة في البيت).
- يحتاج الولد إلى مرافقة دائمة أو مراقبة دائمة: الولد الذي اتم 90 يوما بسبب اعاقة طبية خطيرة, مرض مزمن حاد, اضطراب سلوكي خطير أو تخلف عقلي لا يمكن تركه دون مراقبة أو انه بحاجة إلى مراقبة دائمة من شخص لآخر, لمنع الخطر عنه أو عن الاخرين.
- لدى الولد عجز[38] خاص محدد في الانظمة: ولد يعاني من تأخير في النمو, ولد يحتاج للمساعدة في التواصل: ولد مع انخفاض القدرة على السمع, ولد مع اعاقة في النظر, ولد مصاب بالتوحد الذاتي أو النفسي, ولد مع اعراض تخلف.
- يحتاج الولد إلى علاج طبي خاص: ولد اكمل 90 يوما, وبسبب مرض مزمن فإنه بحاجة إلى علاج طبي خاص (حسب ما فصل في القانون).

في ديسمبر 2014 46,143 ولد تقاضوا مخصصات لولد معاق-عدد اعلى بحوالي 10٪ مقارنة بعدد المتقاضي في 2014-السبب المركزي هو اعادة سبب الرقابة إلى قائمة الاسباب التي تمنح استحقاقا للمخصصات (عدد الاولاد المحتاجين لمراقبة ضاعف نفسه ايضا في السنة الأخيرة).

[38] ولد المستحق لمخصصات في هذه المجموعة يستطيع ان يتلق مخصصات ولد عاجز منذ ولادته. .

د. مخصصات لمحدودي الحركة

في اطار المساعدة للمعاقين حركيا يتم دفع المدفوعات الاتية: (أ) مخصصات حركة (تنقل) لأصحاب مركبة أو الذين لا يملكون سيارة, والتي يتم دفعها كاشتراك في مصاريف السفر: (ب) قروض واقفة, لتمويل ضرائب السيارات التي يمتلكها المعاق. لمشتري مركبة اولى تمنح مساعدة إضافية-قرض أو هبة لتمويل جزئي لشراء السيارة, خضوعا لفحص الدخل.

مخصصات الحركة تحسب وفقا ل"سلة حيازة السيارات" المكونة من تكلفة التأمين, الوقود, التصليح والخدمات للسيارة, ابتداءا من اكتوبر 2000 ادخلت لسلة حيازة السيارة مرّكبات إضافية, مثل وسائل الحماية والتصليح للمعدات الخاصة. في يناير 2001 تقرر لن يأخذ تحديث المخصصات بعين الاعتبار الغلاء حسب ما يظهر في مؤشر الاسعار ذات الصلة (مؤشر تأمين السيارات, مؤشر الوقود والزيوت, مؤشر التصليح والخدمات, مؤشر الاسعار للمستهلك وقيمة الدولار), وكذلك أن تكون مواعيد التحديث في شهر كانون الثاني من كل سنة وفي كل حالة غلاء تصل إلى 4٪ واكثر.

مع مرور السنوات, انخفضت نسبة الزيادة في عدد الحاصلين على التحسينات من اتفاقية الحركة. في ديسمبر 2015 حصل 38,628 شخصا على تحسينات في الحركة. زيادة بنحو 2.8٪ فقط بالمقارنة مع 2014, 69٪ تقريبا من الحاصلين على مخصصات الحركة يتقاضون مخصصات إضافية من فرع العجز, ونحو 2000 اضافيا مستحقين لمخصصات عجز من فرع الاصابة في العمل. ومن الممكن أن نفترض أن بقية المعاقين حركيا الذين لا يحصلون على المخصصات الاخرى يتقاضون اجرا من العمل اعلى أو انهم يجبرون على أن يتنازلوا عن مخصصات اخرى بسبب المضاعفة مع الحركة.

ه. مدفوعات لمصابي مرض الحزاز

في سنة 1994 سنت الكنيست قانون التعويض لمصابي الحزاز, والذي يهدف إلى تعويض من كان معرضا لإشعاعات لعلاج مرض الحزاز خلال الفترة بين 1.1.1946 و-31.12.1960, من قبل الدولة, الوكالة اليهودية, صناديق أو الهستدروت الطبية هاداسا, وهو مريض بأحد الامراض المحددة في القانون. التعويضات ممولة من خزينة الدولة ومدفوعة لمؤسسة التأمين الوطني.

حسب القانون, يستحق المخصصات كل من هو مواطن دولة إسرائيل واصيب بمرض الحزاز (Tinea Capitis), وأقرت لجنة مختصين انه بعد العلاج بالأشعة يعاني من مرض السرطان على انواعه في منطقة الرأس والعنق من ورم في الدماغ أو سرطان الدم, أو انه يعاني من قلة الشعر في مناطق الندب في فروة الرأس, ونسبة اعاقته الطبية هي 5٪ واكثر.

في نهاية سنة 2015 وصل عدد متقاضي المخصصات الشهرية في اطار قانون التعويض لمصاب مرض الحزاز نحو 4,463 شخصا-هؤلاء هم المرضى الذي يعانون من المرض وملحقاته. 199 منهم بدأوا بالحصول على المخصصات في السنة الأخيرة. معظم متلقي مخصصات مصابي مرض الحزاز (60٪) من النساء. تفسير جزئي يكن أن يكون متوسط العمر الطويل لديهم, مقارنة بالرجال.

و. مدفوعات لمصابي شلل الاطفال

في سنة 2007 سنت الكنيست قانون للمصابين بشلل اطفال. حسب القانون, يستحق التعويض كل من اصيب بجرثومة الشلل (Poliomyelitis) في نطاق مساحة دولة إسرائيل أو من خضع لعلاج طبي في نطاق دولة إسرائيل, وطبيب مختص من قبل التأمين الوطني أقر انه يعاني من اعاقة طبية أو اعاقة في الحركة

نتجت عن الاصابة بالمرض أو عن تأخر جاء بعد ذلك (اعراض الشلل). يتم دفع هذا التعويض من خزينة الدولة وقد اعد لكي يعبر عن التزامات الدولة للمصابين. الاستحقاق للتعويض في اطار قانون شلل الاطفال لا ينتقص من الحقوق في مجالات التأمين الاخرى في التأمين الوطني.

معظم المصابين بالشلل مرضوا في بداية الفترة لقيام الدولة (في بداية سنوات ال-50), قبل البدء باستعمال التطعيم ضد الشلل (في 1961), ولكننا نعرف ايضا عن بعض الحالات التي ظهرت بعد ذلك, على ما يبدو في اطفال أو بالغين الذين لم يتطعموا.

في ديسمبر 2015 بلغ عدد متقاضي المخصصات لمصابي شلل الاطفال إلى 4,232-تقريبا دون تغيير مقارنة بسنة 2014 الثبات في عدد المتقاضين يظهر ايضا في عدد الاشخاص الذين تلقوا المخصصات لأول مرة-35 فقط. 74٪ من المتقاضين يتقاضون مخصصة واحدة إضافية على الاقل من فرع العجز. الزيادة في السنتين الأخيرتين هو نتيجة لبدء سريان مفعول التعديل للقانون في 2012.

مدفوعات فرع العجز

في سنة 2015 دفع في فرع العجز مخصصات بمبلغ نحو 13.6 مليارد ش.ج., مبلغ المرتفع بشكل حقيقي بنحو 5٪ من المبلغ المدفوع في 2014. توزيع المصاريف في الفرع حسب نوع الدفعة, يظهر أن الوزن النسبي للمدفوعات لصالح مخصصات العجز والتأهيل استمرت في الهبوط ايضا في 2015 ووصلت إلى حوالي 64٪ من المصاريف في الفرع. السبب الرئيسي لذلك هو الزيادة النسبية في حجم الدفعات للمخصصات الاخرى – خدمات خاصة, ولد عاجز وحركة. اجمالي المدفوعات لمتضرري مرض الحزاز في 2015 نحو 130 مليون ش.ج. ولمتضرري الشلل حوالي 170 مليون ش.ج. الزيادة في الدفعات لمتضرري الشلل هي بالأخص نتيجة تغيير في القانون.

تأمين مصابي عمل

يمنح تأمين مصابي عمل للمؤمن المتضرر في العمل الحق في تلقي مخصصات أو مساعدة, حسب ماهية الضرر. المؤمنين هم عمال مستقلين, اجيرين (باستثناء شرطيين, سجانين وعمال سلطة الدفاع), مواطني خارج البلاد ومواطني المناطق العاملين في إسرائيل, مواطني المناطق والعمال الاجانب المستخدمين لدى مستخدم اسرائيلي في مناطق يهودا والسامرة, من يتواجد بتأهيل مهني أو تدريب مهني وغيرهم.

المخصصات والمساعدة هم: **رسوم اصابة, مخصصات عجز** التي تشمل: مخصصات عجز مؤقت, مخصصات عجز دائم, مخصصات خاصة ومنحة لترتيبات لمرة واحدة, **مخصصات معالين, نفقات علاج, اعادة تأهيل مهني.**

من بين 3,946,000 عاملين في سوق العمل في سنة 2015 (حسب معطيات المحاسبة القومية في دائرة الاحصاء المركزية, التي تشمل العاملين الاسرائيليين, سكان يهودا والسامرة وغزة, والعاملين من خارج البلاد-المعلنين والغير معلنين) 74,027 يتلقون بدل اصابة في هذه السنة. معدل ايام عدم القدرة على الاكتساب للمتضرر كان 37.3.

عاملين, متقاضي بدل اصابة وايام عدم قدرة على الاكتساب حسب نوع المواطنة, 2015

	الاجمالي	مواطني إسرائيل	مواطني المناطق	عمال اجانب
عاملين	3,946,000	3,640,750	95,225	210,000
متقاضي رسوم اصابة	74,027	72,035	954	1,037
نسبة متقاضي رسوم الاصابة من بين العاملين	1.9	2.0	1.0	0.5
معدل ايام عدم القدرة على العمل	37.3	37.3	45.0	32.7

توزيع الذين يتقاضون مخصصات اصابة من الاجيرين في **الصناعات الاقتصادية** حسب الفروع الاقتصادية ثابت على مر السنين. في سنة 2015 تم تشغيل نحو 15.5٪ منهم في الصناعة, 15.2٪ في تجارة وتصليح مركبات, 11٪ في البناء و-9٪ في الادارة المحلية والعامة. من حيث خطورة الاصابة (حسب ايام عدم القدرة على العمل) فرع البناء (46.7 للمصاب) هو الاخطر وبعدها نجد خدمات السير, التخزين, البريد والتوظيف وبريد سريع (41.4 للمصاب).

عدد **حوادث الطرق في الطريق إلى العمل** بين السنوات 1996 و-2015 ازداد من حوالي 9٪ من اجمالي الاصابات في العمل, ووصل إلى نحو 16.8٪ منها. بينما عدد حوادث الطرق في اطار العمل في 2015 كان نحو 6.8٪. بشكل عام, تسبب حوادث الطرق فترة عدم قدرة على العمل لمدة اطول من بقية الحوادث.

عدد متقاضي مخصصات العجز الدائم ارتفع باستمرار وفي ديسمبر 2015 وصل إلى 42,098. معظم متقاضي مخصصات العجز من العمل بدرجات عجز حتى 39٪: 65٪ نساء و-62٪ رجال. متقاضي مخصصات

العجز من عمل يمكنهم-عند بلوغهم سن استحقاق الشيخوخة-الاختيار بين الاستمرار بتقاضي مخصصات عجز من عمل أو تقاضي مخصصات شيخوخة. في سنة 2015 تقاضى 4,717 عائلة **مخصصات معالين**, بنسبة متوسطة بجوالي 6,382 ش.ج. في الشهر اجيرين وحوالي 6,803 ش.ج. للمستقلين.

في سنة 2015 دفع 12,322 **هبة عجز**, من بينها 87٪ دفعت للأجيرين (متوسط الهبات كان حوالي 40 ألف ش.ج) و-13٪ للمستقلين (متوسط الهبة كان نحو 39 ألف ش.ج.).

اجمالي المدفوعات في فرع مصابي العمل في سنة 2015 وصل نحو 4.54 مليارد ش.ج.

أمين مصابي الاعمال العدائية

دولة إسرائيل, ولكونها المسؤولة عن سلامة مواطنيها, ملزمة تجاه مصابي الاعمال العدائية, وتقدم من خلال مؤسسة التأمين الوطني العلاج, التعويض عن الضرر واعادة التأهيل للعاجزين ولعائلات الضحايا.

يستحق المخصصات من يتوفر به احد الاتي:

- مواطن أو مقيم في إسرائيل, اصيب في إسرائيل أو خارجها,
- من دخل إسرائيل بصورة قانونية,
- من سكان المناطق ومن يحمل بطاقة هوية اسرائيلية واصيب داخل الخط الاخضر,
- من سكان خارج البلاد ويعمل لدى مستخدم اسرائيلي مصادق عليه خارج البلاد واصيب خلال وفي اعقاب عمله.

تشمل الرعاية الاولي بالمصابين وافراد عائلات المتوفين:

- الزيارات في المستشفيات, التواصل مع المصابين وافراد عائلتهم والتعرف على احتياجات طارئة, تركيز الدعاوى لمؤسسة التأمين الوطني.
- علاج طبي الذي يشمل المكوث في المستشفى, عمليات جراحية, فحوصات, علاج, علاج الطب النفسي والعقلي, الأدوية, الشفاء, التأهيل الطبي, الأدوات والمعدات.
- مساعدة أولية لعائلات المتوفين.

تشمل التعويضات:

- تعويضات مقابل علاج طبي لمن لم يستطع العمل أو القيام بالوظيفة بسبب تلقي علاج طبي (حسب شهادة طبية). هذه المساعدة هي تعويض قصير الامد لفترة محدودة, حتى تقرير الاعاقة من قبل اللجنة الطبية. في 2014 تقاضى 226 مصاب تعويض علاج طبي.
- تعويض عجز شهري للذين اقرت اللجنة الطبية لهم درجة عجز 20٪ على الاقل, وكذلك اضافات خاصة لمجموعات معينة. في سنة 2015 تقاضوا 4,717 معاق تعويض شهري.
- تعويضات خاصة والذي يحدد استحقاقها ومستواه حسب درجة الاعاقة, القدرة على الاكتساب ودافعية التأهيل للمعاق. في ديسمبر 2015 كان 164 معاق في مكانة محتاج و-96 لا يملكون وسائل المعيشة.
- هبة اعاقة لمرة واحدة لمن حددت له اللجنة الطبية اعاقة دائمة 10٪-19٪. في ديسمبر 2015 كان 1,705 متقاضي هبة الاعاقة لمرة واحدة.
- علاج طبي الممنوح حسب تصريح الذي يقر أن الاصابة هي جراء عمل عدائي, من قبل الخدمات المخولة في الدولة, وهي خدمات الصحة الحكومية وصناديق المرضى.
- تأهيل مهني واقتصادي-المخصص لمساعدة المعاق الذي ليس له مهنة أو الذي يحتاج إلى تغيير مهنته بسبب اعاقته.

- هبة للمتعلقين-ورثة من توفي في أعمال عدائية: ارملة, ايتام ولأهل ثكلى.
- في ديسمبر 2015 دفعت مخصصات ل-1,943 عائلة, من بينهم نحو 49٪ لأهل ثكلى وحوالي 41٪ لأرامل مع ودون اولاد.

منذ سنة 1947 وحتى نهاية سنة 2014 عدّ نحو 2,123 ضحية و-12,808 مصابين. في سنة 2015 صودق على 73 حادث عدائي.

حجم الدفعات في فرع متضرري الاعمال العدائية في سنة 2014 كان 495.8 مليون ش.ج.

تأهيل اشخاص مع اعاقات وارامل

يساعد قسم التأهيل في مؤسسة التأمين الوطني المستحقين الذين خرجوا من سوق العمل أو المستحقين المفتقدين للخبرة في العمل, في أن يتم استيعابهم في وظيفة الملائمة لمهاراتهم المهنية وقدرتهم الوظيفية بواسطة تدريب مهني وتوظيف في عمل. موظفي التأهيل, والذين هم عمال اجتماعيين في تدريبهم, يساعدون بواسطة خدمات تشخيص, استشارة مهنية ومرافقة للمؤمن طوال عملية التأهيل.

اهم الخدمات الممنوحة في اطار التأهيل هي خدمات عينية: تشخيص, توجيه واستشارة في اختيار مهنة, قبل التدريب وتدريب مهني, اكمال التعليم وتعليم أكاديمي عالي ومساعدة في التوظيف لمن يستصعب الاندماج بنفسه في سوق العمل. اضافة إلى ذلك, يستحق كل من يشارك في اجراء تأهيلي تمويل للمصاريف المرافقة للتأهيل يشمل: تمويل التشخيص والتعليم, بدل تأهيل وتغطية مصاريف السفريات من والى مكان التدريب, خضوعا لتعليمات القانون.

هناك اربع مجموعات من المستحقين للتأهيل المهني:

معاق عام-مؤمن الذي يعاني من عجز جسدي, عقلي و/ أو نفسي, وهو موطن اسرائيلي وحدد له عجز طبي لا يقل عن 20٪, حسب فحوص الاعاقة,

مصاب عمل-مصاب عمل الذي حدد له ما لا يقل عن 10٪,

مصاب أعمال عدائية-متضرر أعمال عدائية الذي تقرر له ما لا يقل عن 20٪ عجز طبي,

ارمل/ ة-ارمل/ ة, كتعريفهم في القانون,

وبشرط أن: (أ) لا يمكنه بسبب وضعه الجديد العمل بعمله السابق أو بعمل ملائم اخر. (ب) يحتاج ويناسبه تدريب مهني خاص ولخدمات تأهيل إضافية التي تمكنه من العودة إلى عمله السابق أو إلى عمل ملائم اخر. (ج) لم يبلغ بعد سن التقاعد.

يشارك في برنامج التأهيل من بدأوا برنامج تأهيل السنة ومن بدأوا تأهيل في السابق ولم ينهوا بعد. في سنة 2015 شارك نحو 23 ألف مؤمن في حوالي 58.5 ألف في برامج تأهيل مختلفة. شارك كل مشترك ببرنامجين بالمعدل, احداها كان تشخيص للبرنامج. نحو 82٪ من المشاركين ينتمون إلى فرع العجز العام, نحو 64٪ منهم مستحقين لمخصصات شهرية. حوالي 67٪ من المشاركين هذه السنة في برامج لتدريب مهني تم توجيههم إلى التعليم الاكاديمي (يشمل تعليم)-منذ سنة 2005 وحتى اليوم تم مضاعفة نسبة البرامج للتعليم العالي.

يعتمد نجاح التأهيل المهني على دوافع المتوجهين للتأهيل, بحيث أن الاستيعاب في سوق العمل غير ممكن إذا لم يكن المعاد تأهيله معني بذلك.

في 2015 انتهى العلاج التأهيلي بحوالي 10,000 شخص. 4,479 من المعاد تأهيلهم انهوا ما لا يقل عن احد برامج التحضير للعمل في السوق الحر, 67٪ منهم نجحوا في الاندماج في العمل, بحيث حوالي 46٪

من المندمجين في العمل كانوا مستحقين لمخصصات عجز شهرية من فروع العجز العام أو مصابي العمل. يظهر هذا المعطى كون قسم التأهيل في التأمين الوطني عامل رئيسي في دمج المعاقين في سوق العمل. تم توقيف العلاج التأهيلي لحوالي 5,815 شخص, عادة (63.5٪) بسبب انهم وجدوا غير ملائمين.

اجراء التأهيل المهني منوط بتمويل دفعات مرافقة, والتي تهدف إلى تمكين النشاطات التأهيلية. تشمل هذه الدفعات اشتراك المؤسسة بمصاريف المعيشة (بدل تأهيل, طعام وشراب وايجار شقة), التعليم (اجر التعليم, خدمات مساعدة ومعدات) الحركه والتنقل (سفريات في المواصلات العمومية, سفريات خاصة واكمال لمخصصات الحركة للأجير) المعاد تأهيله.

دفع في سنة 2015 في اطار التأهيل المهني 281 مليون ش.ج. ل-13,314 شخص مختلف[39]. في السنتين الأخيرتين زاد التشديد على موافقة استحقاق للملائمين فقط وعلى ملائمة برامج التأهيل الامثل.

[39] هذه المدفوعات لا تشمل المدفوعات لصالح مخصصات خاصة ورسملة.

تأمين بطالة

خصص تأمين البطالة لضمان دخل العامل خلال فترة البطالة لمنع حدوث هبوط حاد في مستوى معيشته. وككل برنامج تأمين, تشكل رسوم البطالة شبكة أمان ضرورية, ومن شأنها أن تعين العاطلين عن العمل على استنفاد قدرة كسبهم بواسطة البحث عن عمل الذي يناسب مؤهلاتهم. بعد التشريع الصارم الذي اعتمد في السنوات 2002-2007 ضمن برنامج البطالة, بات دفع رسوم البطالة والهبات وفقا للشروط التي سيتم عرضها فيما يلي.

تدفع **رسوم البطالة** للعاطلين عن العمل الذين كانوا قد عملوا قبل البطالة الفترة الزمنية المطلوبة لاكتساب الفترة التأهيلية التي يحددها القانون – 12 شهر عمل من اصل الاشهر ال-18 الأخيرة التي سبقت فترة البطالة[40]. تدفع استحقاقات البطالة فورا (بعد خمسة ايام من الانتظار) للشخص الذي اقيل من عمله واظهر استعداده لقبول عمل بديل من خلال مكتب العمل. يجب أن يكون العمل المقترح على العاطلين عن العمل الذين يبلغون 35 وما فوق عمل مناسب من حيث المهارات المهنية, الاجر والبعد عن البيت. للعاطلين الاخرين كل عمل مقترح عليهم من قبل مكتب العمل هو عمل مناسب من الناحية المهنية والاجر.

تدفع رسوم البطالة لفترة قصوى تتراوح بين 50-175 يوما, وذلك بما يتوافق مع سن العاطل عن العمل وحالته الشخصية[41]. يستحق العاطلون عن العمل المشاركين في التأهيل المهني, والذين انهوا 12 سنة تعليمية على الاقل, الحصول على رسوم بطالة لفترة قصوى مثل سائر العاطلين عن العمل. اما العاطلين عن العمل الذين لديهم اقل من 12 سنة تعليمية, والذين يشاركون في التأهيل المهني, فيستحقون الحصول على رسوم بطالة لفترة قصوى مدتها 138 يوما, حتى وان كان استحقاقهم من دون التأهيل المهني هو ل-50-100 يوم.

خلال عام 2015 انخفض بحوالي 3٪ المعدل الشهري لعدد العاطلين عن العمل الذين تقاضوا مخصصات البطالة وعدد غير العاملين انخفض بنحو 9٪. بالمجمل, تلقى حوالي 70 ألف عاطل عن العمل تلقوا مخصصات البطالة خلال السنة في المعدل الشهري مقابل حوالي 72 ألف في 2014. عدد غير العاملين بلغ حوالي 202 ألف مقابل 223 ألف في السنة التي سبقتها.

[40] في حال عامل يومي, الفترة التأهيلية هي 300 يوم عمل من بين 540 يوما والتي سبقت بطالة.

[41] تحتسب فترة الاستنفاد القصوى حسب الشروط الاتية:
* 50 يوم: لمدعي بعمر 25 أو اقل, مع اقل من 3 معالين.
* 67 يوم: لمدعي بعمر أكثر من 25 ولكن لا يزيد عن 28 مع اقل من 3 معالين.
* 70 يوم: لجندي مصرح (حسب تعريفه في الصفحة التالية).
* 100 يوم: لمدعي بعمر أكثر من 28 ولا يزيد عن 35 مع اقل من 3 معالين.
* 138 يوم: لمدعي بعمر لا يزيد عن 35 مع ما لا يقل عن 35 مع ما لا يقل عن 3 معالين, أو مدعي بعمر يزيد عن 35 ولكن لا يزيد عن 45 مع اقل من 3 معالين
* 175 يوم: لمدعي بعمر يزيد عن 35 ولكن لا يزيد عن 45 مع ما لا يقل عن 3 معالين, أو مدعي بعمر يزيد عن 45.

تأمين حقوق عمال عند الافلاس وتصفية شركة

اقيم فرع حقوق العمال عند الافلاس وتصفية الشركات لكي يدفع بواسطة مخصصاته بقية اجر العمل وتعويض الاقالة للعمال للذين صدر بحق مستخدميهم امر تصفية/ افلاس ولا يستطيعون دفع ديون العمال, يدفع الفرع ايضا بقية ديون المستخدمين لصناديق الادخار حتى يضمن استمرار الشروط الاجتماعية للعمال, يصل مبلغ المخصصات التي يتم دفعها إلى المبلغ الاقصى الذي يتم تحديثه وتعديله من حين إلى اخر, ويمول بواسطة دفعات مخصصات التامين للمستخدمين.

رغم التطور الكبير الذي حدث في مجال حماية اجر وحقوق العامل, إلا انه بقيت هناك عدة مشاكل لم تحل:

1. يلزم القانون بإصدار امر التصفية/ الافلاس, وهذا اجراء يحتاج إلى وقت بصورة عامة وهو يؤخر في حالات كثيرة دفع بقية الدين للعامل.

2. المصاريف القضائية العالية الناتجة عن إجراءات التصفية للمستخدم قد تكون اعلى من مبلغ الدين الذي يستحقه العامل, لذا لا يوجد أي سبب يدفع لأن يقدم على هذه الاجراءات وهو لا يستطيع أن اخذ حقوقه في هذا الفرع. في 2014 مع تقليص مبالغ رسوم طلبات لتصفية وافلاس, تمكن العمال من تقديم دعاوى عمال لأجر وتعويضات بمبالغ اصغر.

3. العمال الذين اكتسبوا فترة اقدمية طويلة يأخذون في معظم الحالات حقوقهم القصوى التي هي مبلغ جزئي مقابل الدين الذي يستحقونه من المستخدم. في عام 2015 وصلت المخصصات القصوى مقابل الاجر وتعويضات إنهاء العمل 112.4 ألف ش.ج. ولصندوق الادخار 17.3 ألف ش.ج.

في سنة 2015 كان في هذا الفرع 630 مستخدم جديد الذين صدر بحقهم اوامر تصفية من قبل المحاكم. في سنة 2015 تم تقديم 8,800 دعوى للعمال و-500 دعوى لصناديق الادخار. تم المصادقة على 10,500 دعوى عمال (يشمل دعاوى التي قدمت في سنوات سابقة). وكذلك تم المصادقة على 210 دعوى لصناديق ادخار التي مثلت 2,530 عامل.

دفع الفرع 364.4 مليون ش.ج., من بينهم 350.6 مليون ش.ج. للعمال وكذلك 13.8 مليون ش.ج. لصناديق الادخار. نجحت المؤسسة في جباية 35 مليون ش.ج. من مصفّي المستخدمين على حساب المخصصات التي دفعت للعمال ولصناديق الادخار.

نشاطات واتجاهات في مجال الجباية

مؤسسة التامين الوطني مسؤولة عن جباية رسوم تأمين وطني لتمويل المخصصات المدفوعة بموجب قانون التامين الوطني وعلى جباية رسوم تامين صحة المخصص لتمويل نظام الصحة. يتم جباية رسوم التأمين الوطني ورسوم تأمين الصحة من مواطني الدولة (اجيرين ومستقلين) ومن ليسوا عمال-بنسب مختلفة التي تفرض على الدخل الملزم برسوم تأمين.

اضافة إلى ذلك, منذ 1986 تعوض الحكومة مؤسسة التأمين الوطني عن فقدان مقبوضات الجباية, الناتجة عن رسوم التأمين للمستخدمين والمستقلين. يسمى هذا التعويض "تعويض مالية", وهو جزء من مقبوضات المؤسسة من رسوم تأمين وطني.

كما الحال في السنوات السابقة, ايضا في سنوات 2014 و-2015 تأثرت الجباية من الجمهور من اهتزازات الناتجة عن التطورات الاقتصادية في السوق, من متوسط الاجر, من عدد العاملين وكذلك من إجراءات تشريعية مختلفة التي بدأت في سنة 2015 واستمرت حتى اليوم.

في قانون التسويات لسنوات 2011-2012 تم ادخال تعديلين اضافيين: رفع الحد الاعلى لدفع رسم تأمين وطني ورسوم تأمين الصحة ل-9 اضعاف المبلغ الاساسي منذ 1.1.2011 (ول-8 اضعاف المبلغ الاساسي منذ 1.1.2012), وتم رفع رسوم التأمين العادية للمستخدم ب-0.47٪ (من 5.43٪ إلى 5.9٪), منذ 1.4.2011. لقد زادت هذه الاجراءات جباية التأمين الوطني ولكن ليس قسم خزنة الدولة, لذلك الاشتراك في فرع اولاد كان 200.5٪ منذ 1.4.2011 (204.5٪ في 2012). في اغسطس 2012 تم سن قانون تقليص العجز, والذي زاد تدريجيا رسوم التأمين العادية للمستخدم, في سنة 2013 ب-0.6 نقطة مئوية, وهو يطبق فقط على فروع التأمين الوطني والتي يلزم بها المستخدم, ولا يوجد بها اشتراك وزارة المالية. لذلك اشتراك المالية عاد إلى 210٪ من الجباية لفرع الاولاد. في سنة 2014 كان تعديل للقانون وتم رفع نسبة رسوم التأمين العادية للمستخدم ب-0.25 نقطة مئوية وفي سنة 2015 ب-05.٪.

جباية رسوم تأمين حسب نوع المؤمن, اسعار جارية (ملايين الشواقل), 2015

نوع المؤمن	الاجمالي	رسوم تأمين وطني	رسوم تأمين صحة	تعويض المالية
اجمالي الجباية	62,272	38,873	20,781	2,708
أجيرين ومستخدمين	54,448	35,129	16,812	2,507
غير اجيرين	7,824	3,654	3,969	201

بلغت المقبوضات من رسوم التأمين الوطني في سنة 2015 حوالي 41.6 مليارد ش.ج. : نحو 38.9 مليار ش.ج. تم جبايتها مباشرة من الجمهور ونحو 2.7 مليارد ش.ج. تم تحويلها من قبل المالية كتعويض مقابل تقليص رسوم التأمين الوطني للمستخدمين والمستقلين. في هذه السنة ارتفعت الجباية المباشرة من رسوم التأمين الوطني من الجمهور ب-7.3٪ من حيث القيمة الحقيقية. لولا التغييرات التشريعية التي تم

اتباعها في 2015 كانت سترتفع الجباية المباشرة من الجمهور, حسب التقدير, ب-5.1٪ من حيث القيمة الحقيقية.

في يناير 1995 بدء سريان مفعول قانون تأمين الصحة الرسمي. وينص القانون على حق كل مواطن اسرائيلي للتأمين الصحي ويحدد سلة خدمات صحية محددة وموحدة للجميع, والتي تقع مسؤولية تمويلها على الدولة. رسوم تأمين الصحة يفرض على العمال على مستويين: نسبة مخفضة ب-3.1٪ على قسم الدخل الذي لا يزيد عن 60٪ من متوسط الاجر, ونسبة عادية 5.0٪ لبقية الدخل الذي يتجاوز 60٪ من متوسط الاجر وحتى الحد الاعلى للدخل الملزم برسوم تأمين والمحتلن حسب نسبة الارتفاع في الاسعار. من ليس اجير أو عامل مستقل ولا يتقاضى مخصصات, يدفع رسوم تأمين صحة ادنى (103 ش.ج. ابتداءا من يناير 2014).

في يناير 2015 قامت المؤسسة بجباية حوالي 20.8 مليارد ش.ج. رسوم تأمين صحة. هذا ارتفاع حوالي 5.7٪ من حيث القيمة الاسمية, مقابل ارتفاع 4.1٪الذي طرأ في 2014. قانون تأمين الصحة الرسمي يحدد, أن الاموال المخصصة لتمويل سلة الصحة تحول إلى صناديق المرضى مباشرة من قبل مؤسسة التأمين الوطني. اساس توزيع الاموال يستند على "صيغة الافراد", والتي تحتسب بالأخص عدد المؤمنين في كل واحدة من الصناديق مع حساب عمر كل مؤمن. ابتداءا من 1 نوفمبر 2010, اضيف إلى صيغة الافراد متغيرين اضافيين: جنس المؤمن وبعد مكان سكنه عن المراكز السكانية.

صندوق الابحاث وغرفة الدراسة

تدعم مؤسسة التأمين الوطني دراسات بواسطة تقديم منح لباحثين في مجالات التأمين الاجتماعي, سوق العمل, الحالة الاجتماعية والسياسة الاجتماعية. يمنع تمويل الابحاث حسب مادة 36 لقانون التأمين الوطني, لسنة-1953. يقدم الباحثين طلبات لتمويل ابحاث في هذه المواضيع حتى شهر ديسمبر لكل سنة, وفي السنة التي تليها يتم اتخاذ قرار اذا ما كان سيتم المصادقة على التمويل وبأي مبلغ.

عملية المصادقة على اقتراحات البحث تشمل عدة مراحل: نقاش في لجنة الابحاث الداخلية لمؤسسة التأمين وبلورة توصيات, نقاش في اللجنة الثانوية للأبحاث التابعة لمجلس المؤسسة حسب توصيات اللجنة الداخلية, وقرار في لجنة المالية لمجلس المؤسسة. على اقتراح البحث المصادق عليه أن يتلقى ايضا مصادقة وزير الرفاه والخدمات الاجتماعية.

تمنح أفضلية في التمويل لأبحاث ذات صلة وطيدة بأهداف المؤسسة ولمواضيع عمله ولأبحاث التي تزيد المعرفة من اجل المساعدة على تصميم السياسة الاجتماعية الاقتصادية وتقييمها. احيانا يوجد للأبحاث مصدر تمويل اضافي.

انواع المساعدة للصندوق هم:

- منحة لبحث عادي-تمويل جزئي أو كامل لبحث الذي تتوفر به الشروط المطلوبة.
- منحة لبحث شامل- تبادر المؤسسة بأبحاث شاملة في مواضيع المتواجدة تحت مسؤوليته وايضا يشترط اشتراكه في البحث المقترح في اطار الصندوق, في حال موضوع المتواجد في برنامج العمل وبسلم اولوياته.
- الاشتراك في تمويل إنشاء وصيانة قواعد بيانات كبيرة ذات الصلة من اجل عمل المؤسسة, مثل تمويل توسيع استفتاء مصاريف العائلة لدائرة الاحصائيات المركزية والاشتراك في تمويل استفتاء متابعة (معطيات مدخول مع مرور الوقت).
- منح لطلاب جامعيين-من اجل تشجيع باحثين شباب في العمل بالمجالات المذكورة, تمنح منح لاثنين-ثلاثة باحثين في السنة والذين يتعلمون في البلاد ويقدمون بحث للقب ثالث.

بعد مصادقة الوزير على التمويل, يتم توقيع اتفاقية مفصلة مع الباحثين والتي تفصل بها الشروط لتلقي التمويل في مراحل البحث المختلفة المحددة في الاتفاقية.

عند انتهائه, يتم نشر البحث على موقع انترنت المؤسسة مع ذكر حقيقة انه تلقى مساندة الصندوق. تم تحميل جميع الابحاث التي تمت بمساندة الصندوق منذ انشائه إلى الموقع, في حال تم العثور عليها.

منذ انشائها موّلت المؤسسة بشكل جزئي أو كامل حوالي 180 بحث وساعدت قواعد المعطيات ذات الصلة في بحث الضمان الاجتماعي والحالة الاجتماعية – الاقتصادية (بما في ذلك الاشتراك في تمويل استفتاءات التي تقيمها دائرة الاحصاء المركزية) ومنح بحث لطلاب جامعيين. في كل سنة يتواجد حوالي 30 بحث بمراحل عمل مختلفة. شروط الاستحقاق لتلقي تمويل من الصندوق وطريقة تقديم الطلبات مفصلة على موقع التأمين الوطني.

غرفة البحث

كجزء من توسيع الامكانيات للبحث, افتتح في 2011 في دائرة البحث والتخطيط التابعة للمؤسسة غرفة بحث, والتي تمكن باحثين من استخدام قواعد البيانات في المؤسسة لأبحاثهم, بواسطة ملفات ميكرو-اجتماعية بعد أن ازيلت التفاصيل المعرّفة.

في غرفة البحث ثلاث مواقع شخصية وبرامج احصائية واقتصادية قياسية تم مناسبتها لمعالجة معطيات STATA, RSAS, SPSS, QGIS-1. تشمل قواعد المعطيات ملفات ادارية للتأمين الوطني وملفات من هيئات اخرى التي تقيم معها المؤسسة علاقة مهنية, مثل ملف الاجر التابع لسلطة الضرائب ومعطيات من سجل الاسكان. كذلك تتراكم في غرفة البحث ملفات التي تم تسليمها اليه بشكل خاص وهي مدموجة (بموافقة أصحاب المعطيات) بالمعلومات الادارية. يتطلب كل طلب تحضير اسس من المعطيات التي يتم ملائمتها لأهداف البحث واحتياجاته, والتي يتم تحضيرها من قبل عمال المؤسسة. استخدام غرفة البحث مشروط بفحص امني للباحثين وبتوقيعهم على مستند حفاظ على سرية.

تجتمع لجنة من قبل دائرة البحث والتخطيط مرة كل ثلاث اشهر من اجل البت بطلبات لاستخدام غرفة البحث. يتم اتخاذ القرارات بموجب معايير مهمة مثل اهمية البحث, نوعية الباحثين وحجم الموارد المنوط بتحضير الملفات من قبل عمال المؤسسة. تحفظ المؤسسة لنفسها الحق في جباية دفعة مقابل تحضير ملفات معقدة وبتنفيذ تغييرات وتعديلات للطلبات.

منذ انشائها وحتى نهاية 2015 نفذ في غرفة البحث حوالي 25 بحثا والذين نفذوا باستخدامات ملفات المعطيات المتواجدة في قاعدة البيانات. كما هو متبع في صندوق الابحاث, مع انتهاء البحث يطلب من الباحثين نشر نتائجه بتنسيق مع المؤسسة. تتم بعض الابحاث بالتعاون مع باحثين من دائرة البحث.

صناديق مؤسسة التأمين الوطني لأجل المجتمع

كاستكمال للنشاطات الاساسية لمؤسسة التأمين الوطني بدفع المخصصات, يساعد هو ايضا على تطوير خدمات في المجتمع بهدف تحسين رفاهية فئات سكانية في خطر وتوسيع دائرة فرصهم. تتم هذه النشاطات بواسطة صناديق المؤسسة.

انشئ قسم الصناديق (قسم تطوير الخدمات) في سنة 2002, من اجل تركيز نشاط جميع الصناديق[42], وليتم بواسطتهم تعزيز مشاريع, برامج ومبادرات[43] التي ستتطور وتغمس خدمات اجتماعية واسس بموجب سياسة المؤسسة واحتياجات الفئات السكانية المستهدفة: **اولاد وبالغين مع احتياجات خاصة, مسنين معاقين الذين يعيشون في المجتمع أو في مؤسسات, عائلات وافراد في ضيق اقتصادي واجتماعي, العاطلين عن عمل لفترة** متواصلة, اولاد وشبيبة في خطر, عمال المتواجدين في خطر التعرض لحوادث عمل, ومجموعات اخرى مثل سكان الضواحي, عرب ويهود متدينين متشددين. طلبات للمساعدة تصل إلى الصناديق بواسطة طريقتين أساسيتين: على اعقاب "نداء توجه" المخصص لموضوع معين الذي تنشره المؤسسة أو على اعقاب توجهات مبادرة من هيئات مختلفة.

صلاحية الصناديق لتطوير خدمات رفاه, وكذلك الميزانية السنوية القصوى لكل صندوق, مفصلة في القانون[44], والذي حدد دساتير لفحص المشاريع أو البرامج واشتراك المؤسسة في تمويلهم, بواسطة جزء من رسوم التأمين التي يتم جبايته من المستخدمين والمؤمنين في الفرع الملائم.

يعمل القسم بواسطة خمسة صناديق: صندوق تطوير خدمات للمعاقين, صندوق تعزيز برامج تمريض, صندوق لمصانع خاصة, صندوق تمويل عمليات سلامة وصحة في العمل (رافعة), وصندوق تطوير خدمات للأولاد وشبيبة في خطر.

كما الحال في السنوات الأخيرة, كذلك في 2015 عمل المؤسسة بالأخص وسط فئات سكانية في خطر (كما هو مفصل اعلاه), بالتربية وبتحضير وتوظيف, والتي هي بمثابة حجر الاساس لسياسة الرفاه والضمان الاجتماعي ومجال نشاطات مركزي في ثلاث من الصناديق: صندوق تطوير خدمات لمعاقين, صندوق لمصانع خاصة وصندوق اولاد وشبيبة في خطر.

منذ عدة سنوات تعمل الصناديق على تطوير وتمويل **مصالح اجتماعية** وبرامج لتشغيل فئات سكانية ضعيفة. انطلق في عام 2015, بالتعاون مع وزارة المالية والمجلس الوطني الاقتصادي في مكتب رئيس الحكومة, صندوقين لتشجيع وتطوير مصالح اجتماعية[45]. (**صناديق مبادرة**). تمنح هذه الصناديق مرافقة مهنية لمصالح اجتماعية التي تشغل مجموعات ضعيفة-اشخاص مع اعاقة, بالغين مستحقي اكمال دخل, شبيبة وشباب في خطر, مسجونين مسرحين وعائلات احادية الوالدين التي تتقاضى ضمان دخل.

---

[42] حتى 2002 عمل كل صندوق في الفرع ذات الصلة باستثناء صندوق الاولاد, والذي انشئ في 2004, وصندوق المصانع الخاصة والذي يعمل في اطار ادارة البحث.

[43] **مشروع** الذي يعمل بالأخص على بناية قواعد والتزود بمعدات, برامج التي هي بالأخص لتشغيل خدمة, **ومبادرة** التي هي مشروع او برنامج شامل او الذي يتم بالتعاون بين عدة صناديق.

[44] قانون التأمين الوطني (صيغة مدموجة), لسنة - 1995.

[45] انظر الى **التقرير السنوي** 2013, فصل 5.

تمول هذه الصناديق المبادرة من قبل التأمين الوطني, وزارة المالية, تبرعات ومستثمرين اضافيين, وتشغل بواسطة أصحاب امتياز-صندوق مبادرة دواليس وصندوق مبادرة IVN. الحجم المالي الاجمالي لصندوق المبادرة هو 50 مليون ش.ج.

في 2015 اطلق صندوق تطوير خدمات للمعاقين, بالتعاون مع العالم الرئيسي في وزارة الاقتصاد, مبادرة مساندة ببحث وتطوير حلول تكنولوجية لأشخاص مع اعاقات من اجل زيادة دمجهم في المجتمع والعمل.

كما عملت الصناديق في 2015 على تطوير سكن في المجتمع والسكن المؤسسي (سكن في المؤسسات)-حوالي 30٪ من ميزانيتهم خصص لهذا الموضوع.

في سنة 2015 وقعت الصناديق على اتفاقيات لتطوير خدمات رفاه بحجم حوالي 194.5 مليون ش.ج. لصالح 260 برنامج مختلف. مبلغ المساعدة المالي ارتفع بحوالي 1٪. عدد البرامج انخفض نحو 9٪ مقارنة ب-2014.

صناديق التأمين الوطني لا تمول بشكل كامل البرامج التي هي شريكة بها بل هي تجمع موارد من هيئات مختلفة. نسبة التمويل القصوى تختلف من صندوق إلى صندوق ومفصلة في دستور كل صندوق.

في المجمل تم في 2015 تطوير صناديق الخدمات بمبلغ حوالي 412 مليون ش.ج., بحيث أن اموال الصناديق مكنت من رفع البرامج بضعف مبلغ مساندتها. تكلفة اجمالي البرامج زاد السنة بحوالي 6٪ مقارنة ب-2014, بحيث أن نسبة زيادة اموال الصناديق ارتفع بنفس النسبة.

معظم ميزانية الصناديق (حوالي 80٪) مستثمر في برامج التي تقام في بلدات من مختلف الطبقات البلدية (بلديات, مجالس محلية ومجالس اقليمية) وفقط حوالي 20٪ مستثمرة في مبادرات أو برامج على مستوى قطري (مثل نشاطات لزيادة الوعي للسلامة في العمل, تعزيز السلامة في اماكن العمل وما شابه).

حجم الاستثمار في صناديق الالوية البعيدة عن مركز البلاد-جنوب وشمال-في 2015 كان عاليا جدا-نحو 47٪ من مجمل الميزانية التي تم استثمارها في البلدات – ضعف 1½ من نسبتهم في السكان-30٪. ايضا في لواء القدس, والتي بالرغم من مركزيتها مصنفة في مجموعة 4 (من بين 10), استثمرت ميزانية بنسبة عالية من نسبتها في السكان-16٪ مقارنة 12٪ بالتلائم. المساعدة في الوية حيفا, تل ابيب والمركز كان بنسبة اقل من نسبتها في السكان, بحيث أنه في تل ابيب كانت النسبة اقل بكثير (5٪ من الميزانية مقارنة ب-17٪ من السكان. في لواء يهودا والسامر استثمرت ميزانية مشابهه لنسبتهم في السكان.

توزيع المساعدات للبلدات على أساس المؤشر الهامشي يظهر ان ميزانية الصناديق لصالح بلدات التي تتواجد في ضواحي اسرائيل هي الراجحة: نصف المساعدات تمنح لبلدات بمستوى هامشية حتى متوسط (1-6), عندما تكون نسبة السكان بها هو حوالي 40٪ من مجمل السكان (جدول 4). من الميزانية.

في عام 2015 استثمرت الصناديق في بلدات ذات المكانة الاجتماعية-الاقتصادية اقل ب-23٪ من الميزانية, في بلدات الطبقة المتوسطة -63٪ منها، وفي بلدات الطبقة العليا المجتمعات نحو 9٪ (مقابل 12٪، 76٪ و 12٪ على التوالي في عام 2014). وارتفعت الاستثمارات بالتالي في بلدات الطبقة الدنيا بصورة كبيرة في عام 2015 مقارنة بعام 2014 وقلّت في بلدات من الطبقات العليا والوسطى. الاستثمار في بلدات ذات مكانة اجتماعية-اقتصادية كانت أعلى من نسبتهم في السكان (23٪ مقابل 21٪ بالتلائم)، وكذلك في

بلدات الطبقة المتوسطة (68٪ مقابل 63٪ بالتلائم). وكان الاستثمار في بلدات الطبقة العليا أقل من نسبتها في السكان (9٪ مقابل 16٪ بالتلائم). في الختام, تظهر البيانات ان صناديق التأمين الوطني تخصص جزءا كبيرا من ميزانيتها للبلدات النائية جغرافيا وايضا حسب مؤشر الهامشية ولبلدات ذات وضع اجتماعي -اقتصادي منخفض إلى متوسط. هذا التخصيص يتسق مع أهدافها.